العقد الوسيم

في أحكام الجارِّ والمجرورِ والظرفِ

ويسمى

نزهة الطَّرفِ في

الجارِّ والمجرورِ والظرفِ

تأليف

صلاح الدين بن الحسين الأخفش اليمنى

تحقيق ودراسة

الدكتور رياض بن حسن الخوام

المكتبة العصرية

العقد الوسيم

في أحكام الجار والمجرور والظرف
وما لكل منهما من التقسيم
ويسمى نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف

تأليف
صلاح الدين بن الحسين الأخفش اليمني
المتوفى ١١٤٢هـ

تحقيق ودراسة
الدكتور رياض بن حسن الخوّام
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى
مكة المكرمة

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - 2001 م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية　　المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ١١ ٨٣٥٥ - تلفاكس ٠٠٩٦١١٦٥٥٠١٥
صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٠٠٩٦١٧٧٢٠٣١٧

ISBN 9953 - 400 - 24 - 5

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمه وآلائه، وأفضل الصلاة على خاتم أنبيائه سيدنا محمد وعلى أصحابه وآله وأصفيائه. . .

وبعد:

ففي اليمن تراث عريقٌ وغنيٌّ، تناول فنوناً مختلفة، وعلوماً متعددة، تتصل جذورها العميقة بمنابع الحضارة العربية الإسلامية، فقد برزت مشاركة أهل اليمن في صنع هذه الحضارة حين رفدوها بعدد كبير من العلماء الأجلاء الذين تركوا آثاراً رائعة تدل على مدى الثراء الفكري الذي اتسم به الدرس العلمي في اليمن.

والأخفش ـ صاحب كتابنا هذا ـ واحد من أولئك العلماء الذين ألَّفوا في عدد من العلوم تآليف جيدة في بابها، تشهد لصاحبها بعلو طبقته ورفعة منزلته، منها هذا الكتاب الذي تتضح أهميته مما يأتي:

أولاً ـ أنه يتناول مبحثاً مهماً في النحو العربي، وهو أحكام شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) ولا ينكر المشتغلون بهذه الصنعة صعوبة هذه الأحكام مع توزعها في كتب النحو على مباحث متعددة، وأبواب مختلفة، فاستطاع الأخفش ـ بذكاء متميز ـ أن يجمع معظم هذه الأحكام في هذا الكتاب بعد تبويبها تبويباً محكماً، وترتيبها ترتيباً حسناً، فصار عقداً وسيماً تبدو منه دقة الصنعة، وبراعة السبك، وحسن التصنيف.

ثانياً ـ أن هذا الكتاب صار معتمداً في بابه فشرحه ـ لأهميته ونفعه ـ الأخفش نفسه ثم توالى عدد من العلماء عليه شارحين غامضه، موضحين مبهمه، بعضهم أسهب، وبعضهم أوجز وهم:

١ ـ أحمد قاطن المتوفى ١١٩٩هـ، سمَّى شرحه «فرائد الدر النظيم شرح العقد الوسيم».

٢ ـ عبد القادر الكوكباني المتوفى ١٢٠٧هـ، عنون شرحه بـ «إحكام العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكلٍّ من التقسيم».

٣ ـ أحمد بن قاسم الشَّمط الأهنومي المتوفى ١٣٧٣هـ، وعنوان كتابه هو «الطلاء الرخيم على العقد الوسيم».

ثالثاً ـ أنني لم أجد أحداً من العلماء القدماء أو المحدثين قد أفرد مؤلفاً مستقلاً تناول فيه أحكام شبه الجملة على نحو ما صنع الأخفش في كتابه هذا.

ولا ريب أن صنيع الأخفش يعد امتداداً للدرس الذي قدمه القدماء لشبه الجملة في مباحثهم المتعددة وما زال هذا الدرس ينتظر مزيداً من الدراسات الحديثة التي تكشف عن عبقرية الدرس النحوي العربي لمصطلح شبه الجملة ووظيفتها في اللغة العربية، ولعلها تضيف إليه ما يزيده قوةً ورصانةً ورفعة.

لهذه الأسباب مجتمعةً عزمت على إخراج هذا الكتاب في صورة علَّها ترضي القارىء الكريم، ومن الله تعالى نستمد التوفيق والسداد، فهو الهادي إلى الصواب والرشاد، وصلّى الله على سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، خير العباد، وشفيعنا يوم التناد.

الراجي عفو ربه
رياض بن حسن الخوَّام
مكة المكرمة

العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور
والظرف وما لكل منهما من التقسيم
لمولانا العلامة المحقق الورع صلاح
الدين صلاح بن الحسين الأخفش
رحمه الله رحمة الأبرار بحق محمد
المختار وآله
الأطهار
آمين

غلاف نسخة (أ)

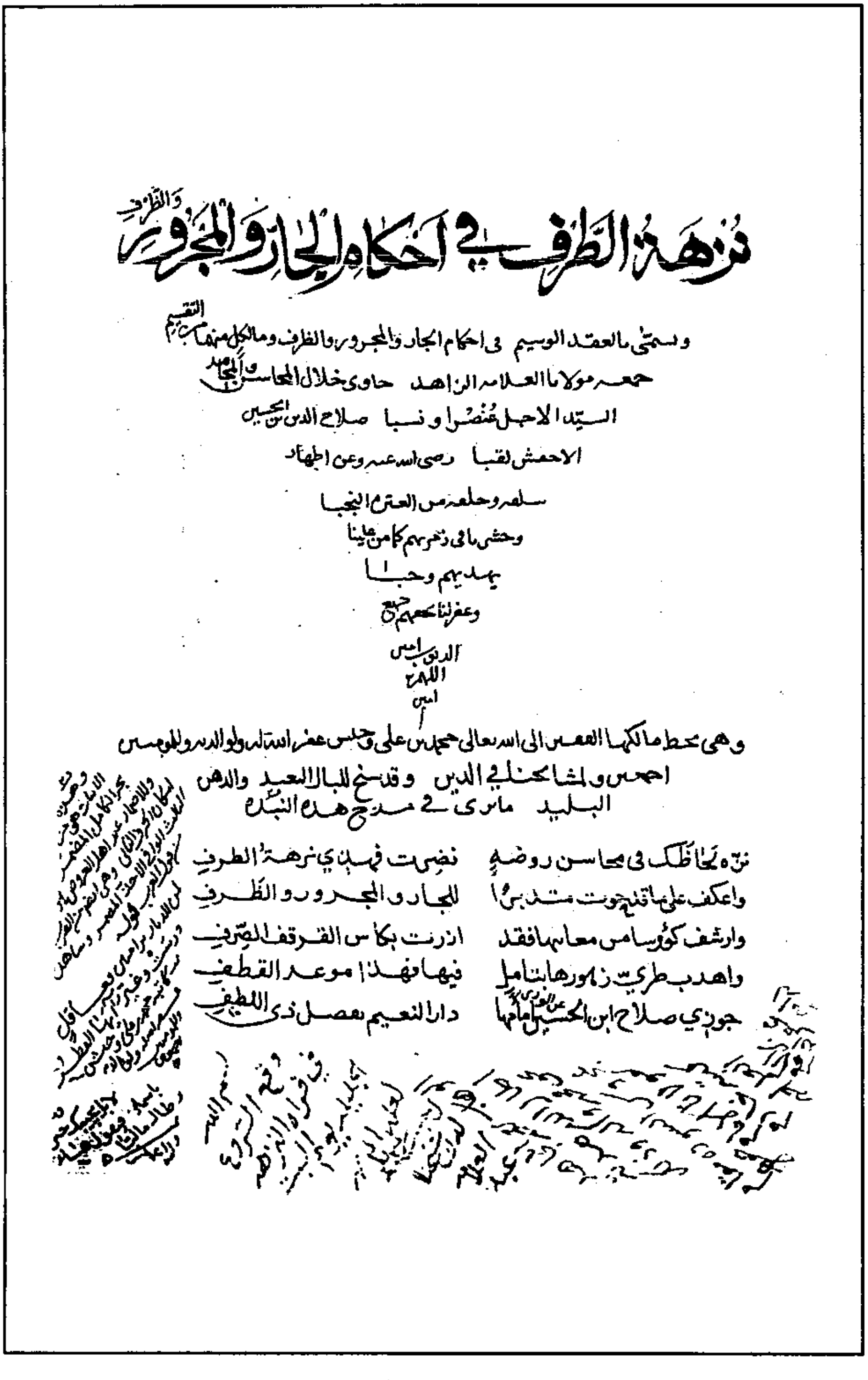
بسم الله الرحمن الرحيم حمداً للرافع لذي الدراية
العلام وشكراً للناصب للهداية الأعلام والصلوة والسلام
على المعرب عن الصواب في الكلام والأفعال وعلى نجاة
شرعه من الأصحاب والآل وبعد فهذا عقد لا
يعرف نظيره في مؤلف وسمط لا يوقف على مثل
نضاره في خزانة من ألف يشتمل من الجار والمجرور
والظرف على ما يزري منزلة السواد من الطرف إن شان
فرائده وناظمها القصر والقصور فقد زانها التقاطها
من درر بحور فهي قصيرة في التمقو طويلة وكثيرة
وإن قلت فليله أعيذها بتمام تمام الكلام من عين
الحاسد وأجيرها ببروج النجوم من لسان ذي الدين
الفاسد والمقصود بها ضبط ما شرد ومن الله التوفيق
والمدد هو الاسم المذكور لإفادة وقوع
حدث فيه ولم أقل كالكافية ما فعل فيه فعل مذكور
للسلامة من الإيراد والاستراحة من الدفع بالقيد المراد
ولا منصوبا بتقدير في لكونها اعتبره صاحبها في جهة
المعرب لا جاريا على اصطلاح المستعرب

الورقة الأولى من نسخة (أ)



في الاعصار بمعيار لأولي الأبصار وقد وصلنا
بالخلوص الى هذا البحث اللطيف الى ما أردنا من حسن خاتمة
العقد الوسيم وحصلنا بذا الى ما وعدنا من الوفي ببيان
معظم أحكام الظرف والتقسيم سائلين ذي الجلال
من فضله [illegible] من المحليين في الخضوع لجلاله المصليين
على واسطة عقد النبوة خاتم الرسالة وآله وكان الفراغ
من تكميله ونقله الى البياض وتحصيله في السدس
الأول من النصف الثاني من اليوم الرابع عشر من الشهر
الخامس من شهور سنة خمس وثلثين ومائة والف
ختمت بخير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الورقة الأخيرة من نسخة (أ)



نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف

وسميتها بالعقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم

جمع مولانا العلامة الزاهد حاوي خلال المحاسن والمحامد

السيد الأجل عنصرا ونسبا صلاح الدين بن الحسين

الأخفش لقبا رضي الله عنه وعن آبائه

سلفه وخلفه من العترة النجبا

وحشرنا في زمرتهم كما من علينا

بهديهم وحبا

وغفر لنا ولهم جميع

الذنوب أمين

اللهم

أمين

وهي بخط مالكها الفقير إلى الله تعالى محمد بن علي [illegible] غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين

أجمعين [illegible] وقد نسخ للبال [illegible]

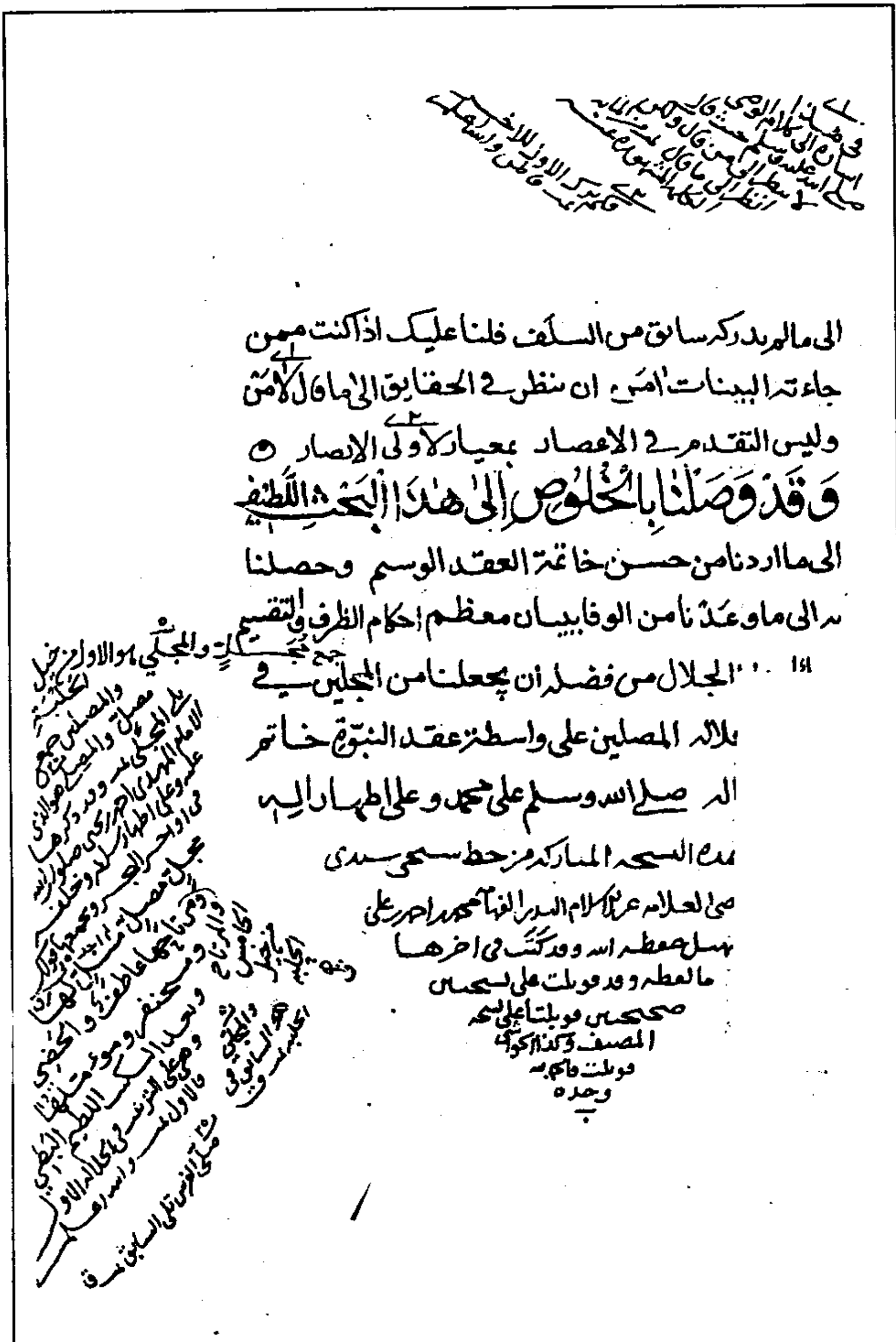
البليد ما يرى في مدح هذه النبذة

نزه لحاظك في محاسن روضة | نضرت فهذي نزهة الطرف
واعكف على ما قد حوت متدبرا | للجار والمجرور والظرف
وارشف كؤوسا من معانيها فقد | أزرت بكأس القرقف الصرف
واهذب طريق زهورها بأنامل | فيها فهذا موعد القطف
جوزي صلاح ابن الحسين أمامها | دار النعيم بفضل ذي اللطف

غلاف نسخة (ب)

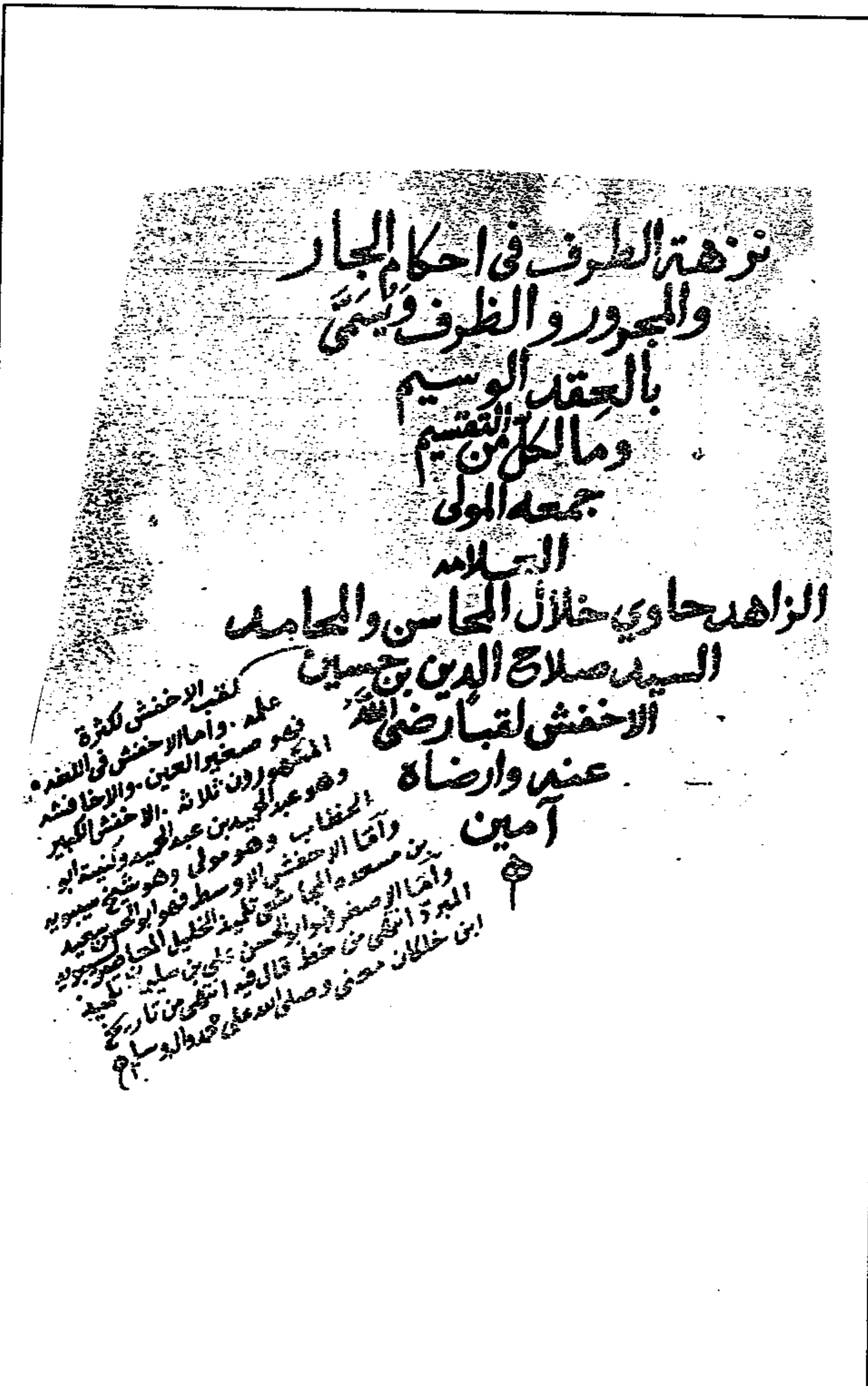
بسم الله الرحمن الرحيم قال السيد العلامة اعاد الله
من بركاته حمداً للرافع لذي الدراية العلام وشكراً للناصب
للهداية الاعلام والصلوة والسلام على المعرب عن الصواب في
الكلم والافعال وعلى نحاة منهجه من الاصحاب والال وبعد
فهذا عقد لا يعرف نظيره في مؤلف وسمط لا يوقف على مثل
نظائره في خزانة من الف يشتمل من احكام الجار والمجرور والظرف
على ما ينزل منه منزلة السواد من الطرف ان شان فرايده وناظمها
(لف ونشر مرتب)
القصير والقصور فقد زانها التقاطها من درر بحور فهي
مصره في التحقيق طويله وكثيره وان تراءت قليله اعيدها
بتمايم توايم الكلم من عين الحاسد واحرسها برواجم النجوم من
لسان ذي الذهن الفاسد والمقصود بها بسط ما شرد ومن
الله التوفيق والمدد الظرف هو الاسم المذكور لافادة وقوع
حدث فيه ولم اقل كالكافية ما فعل فيه فعل مذكور للسلامة
من الايراد والاستراحة من الدفع بالقيد المراد ولا منصوباً
بتقدير في لخروجها اعتبر صلاحها في حد المعرف لا جرياً على
اصطلاحهم المستغرب وكثيراً ما يطلق على المجرور مع ما يجره
من الحروف قال الرضي لان كثيراً من المجرورات ظروف وعلى
ما يشملهما وهو معروف حيث اقترنا (اي اجتمعا) ويذكر كل بمعناه وان
افرد الظرف شمل شريكه واخاه واما الاكتفاء بذكر اخيه
فلا يستغني الظرف عن الظرفية وقد قضي بذلك ظاهر من
قال في تشبيههما القول النص وكلاهما كالي الفقير

الورقة الأولى من نسخة (ب)



الى ما لم يذكره سابق من السلف فلنا عليك اذا كنت ممن
جاءته البينات أمر ان تنظر في الحقائق الى ما قال لا الى من
وليس التقدم في الاعصار بمعيار لاولي الابصار ○
وقد وصلنا بالخلوص الى هذا البحث اللطيف
الى ما اوردنا من حسن خاتمة العقد الوسيم وحصلنا
الى ما وعدنا من الوفا ببيان معظم احكام الظرف والتقسيم
... الجلال من فضله ان يجعلنا من المجلين في
حلبة المصلين على واسطة عقد النبوة خاتم
الرسل صلى الله وسلم على محمد وعلى اطهار آله

الورقة الأخيرة من نسخة (ب)



نزهة الطرف في أحكام الجار
والمجرور والظرف ويسمى
بالعقد الوسيم
وما للكل من التقسيم
جمعه المولى
العلامة
الزاهد حاوي خلال المحاسن والمحامد
السيد صلاح الدين بن حسين
الأخفش لقباً رضي الله
عنه وأرضاه
آمين

لقب الأخفش لكثرة علمه. وأما الأخفش في اللغة فهو صغير العين. والأخافشة المشهورون ثلاثة. الأخفش الكبير وهو عبد الحميد بن عبد الحميد وكنيته أبو الخطاب وهو مولى وهو شيخ سيبويه. وأما الأخفش الأوسط فهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي تلميذ الخليل الحاضر سيبويه. وأما الأصغر فهو أبو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد. انتهى من خط ... قال فيه انتهى من تاريخ ابن خلكان معنى وصلى الله على محمد وآله وسلم

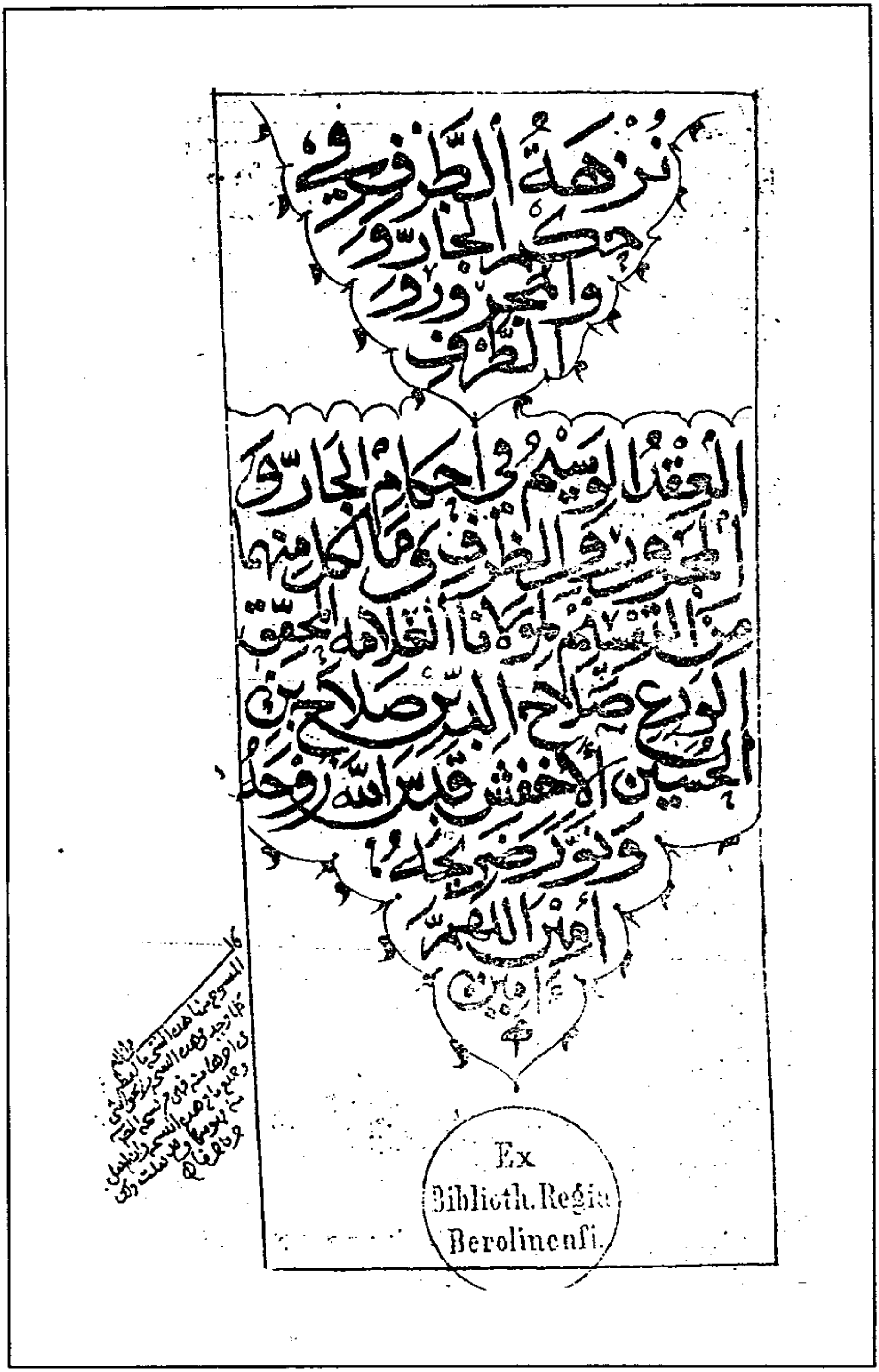
غلاف نسخة (م)


بسم الله الرحمن الرحيم . حمدًا رافع لذي الدراية العلام .
وشكرًا للناصب للهداية الأعلام . والصلوة والسلام على
المعرب عن الصواب في الكلم والافعال . وعلى نجاة منهجه من
الاصحاب والآل وبعد فهذي عقد لا يعرف نظيره
في مؤلف . وسمط لا يوقف على مثل نضاره في خزائن متألف .
يشتمل من احكام الجار والمجرور والظرف . على ما يعز له منزلة السواد
من الطرف . ان شان فرائده وناظمها العقصر والقصور فقد
زانها التقاطها من درر بحور . فهي قصيدة في التحقيق طويلة
ذكيرة وان تراآت قليلة . اعيذها بتمام تمائم الكلم من عين
الحاسد واجيرها برواجم النجوم من لسان ذي الدين الفاسد .
والمقصود بها ضبط ما شرد . ومن الله التوفيق والمدد
هو الاسم المذكور لافادة وقوع حدث فيه . ولم اقل كالكافية ما فعل
فيه فعل مذكور للمساواة من الايراد والاستغناء من الدفع بالقيد
... ولا منصوبًا بتقدير في لخوما اعتبره صاحبها في جملة
المعرب لا جريًا على اصطلاح المستغرب . وكثيرًا ما يطلق
الظرف على المجرور مع ما يجره من الحروف . ...
لأن كثيرًا من المجرورات ظروف . وعلى ما يشملها وهو ...
فحيث اقترنا اريد بكل معناه . وان افرد الظرف شمل ...
وانما الاكتفاء عند بذكر احدهما . فلا يستغنى ... عن الظرفية
وقد ... بذلك ظاهر من قال في تشبيههما القول النفيس .
وقال ... كما قال في ... ابن ادريس . وما ... باملاء
في مجالس التدريس . ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا .
... ما بدع اجتماع الافتراق وافتراق الاجتماع ...
... هنا عن ... حكم العام وحكم احد ... في
الاحكام ... من الرفع ... في ...

الورقة الأولى من نسخة (م)


لذلك كل مجرور ... من الحروف للتطفل على الدخول
في الظروف . ونقول على أي حال كيف تعد وانا الظرف
وبزمان الظرف ومكانه اعرف والفي ...
وان كنت ممن لا عند له انه شقيقة اول نوعي كم وان
شاقتهما في كونهما عن الكيف وتالية عن الكم فقد كفاها
في المعنى الكنائي التضارع . وكنهما عن التباين في الغرض
الاستفهامي التزاحم . فإن اعترض من لم يسلم للخالق
الحكم في من خلق . ولم يسلم من الآراء المستفاد منه في الفلق
كيف يسبق لاحق من الخلف الى ما لم يدركه سابق من
السلف . قلنا عليك ان كنت ممن اذا جاءته البينات
آمن . ان تنظر في الحق لا الى من قال لا من . وليس
التقدم في الاعصار بمعيار لاولي الابصار . وقد
وصلنا بالخلاص الى هذا البحث اللطيف الى ما اردنا من
حسن ختام العقد الوسيم وحصلنا بد الحمد ... من الوفا
ببيان معظم احكام الظرف والتقسيم سائلين ذا الجلال
من فضله ان يجعلنا من المخلصين في الخضوع لجلاله المصلين
على واسطة عقد النبوة خاتم الرسالة وآله . قال المؤلف
رحمه الله ... من تكميله ونقله الى البياض ...

الورقة الأخيرة من نسخة (م)



نزهة الطرف في ذكر الجار والمجرور والظرف

العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منها من التقسيم لمولانا العلامة المحقق الورع صلاح الدين صلاح بن الحسين الأخفش قدس الله روحه ونور ضريحه آمين اللهم آمين

غلاف نسخة برلين (ن)



بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا للرافع لذي الدراية الأعلام، وشكرًا للناصب للهداية الأعلام، والصلاة والسلام على المعرب عن الصواب في الكلام والأفعال، وعلى مجاه بنجمه من الأصحاب والآل، وبعد:

فهذي عقود لا يعرف نظيره في حق لمة وسمط لا يوقف على مثل نظاره في خزانة متأدب يشتمل من الجار والمجرور والظرف على ما ينزل بمنزلة المتواد من الطرف إن شان فرائده وناظم القصر والمنثور فقد زانها التقاطها من درر بحور فهي قصيرة في التحقيق طويلة وكثيرة وإن ترآت قليلة أعيذها بتمائم الكلام من عين الحاسد وأجيرها بزواجر النجوم من لسان ذي الدين المنابذ والمعوذ بضبط ما سرد ومن الله التوفيق والمدد.

الظرف في الاسم المذكور لإفادة وقوع حدث فيه ولو إن كالماء فيه مما فعل فيه فعل مذكور للسلامة من الإيراد والاستراحة من البلج بالعيب المراد ولا مصنوعًا بتعبير في

الورقة الأولى من نسخة برلين (ن)

في كونها عن الكيف وتلك عن الكم فقد كنا هما في المعنى الكساوي
التصارع وكنهما في كونهما عن التباين في العرض الاستيناسي
المواضع فان اعترض من لم يسلم الخالق الحكيم ومن لم يخلق ولم
يسلم منا ابدا المستعاذ منه في الخلق كيف يسبق ولا حقوق من الخلف
الى ما لا يدركه سابق من السلف قلنا عليك ان كنت ممن
اخا جانه السماء آمين ان ينظر الى ما قال الامر وليس التقييم
في الاعصار بعنادة لا ولى لها بعد ما رو قبل وصلنا بالتلوص
الى هذه البحث اللطيف الى ما اردنا من حين ختام العتاب
الوسيم وحصلنا الى ما وعدنا من الوفا ببيان سطور
احكامها لطرف [illegible] التتميم نسأل من هذا الجلال من فضله
ان يجعلنا من المخلصين في الخضوع لجلاله المصلين على النبي
عقيب النبوة خاتم الرسالة وآله وكان تحصيله ونقله
الى البياض في السبت من الاولى من النصف الثاني من [illegible]
الرابع عشر من الشهر الخامس من شهور سنة [illegible] خمس وثلا[illegible]
ومائة والف وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
نقلته من خط سيدي العلامة عبد الرحيم [illegible] في شهور سنة [illegible]
١٣٠٣ ثلث وثلثمائة والف لحرره [illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة برلين (ن)

الفصل الأول

المؤلف

أولاً ـ اسمه ونسبه:

هو العالمُ المحققُ الزاهدُ، صلاحُ بنُ الحسينِ بنِ عليٍّ بنِ محمَّدٍ المُلَقَّبِ بالأخفشِ، بنِ الحسَنِ الملقَّبِ بالشَّامي، بنِ محمدِ بنِ صلاحِ بنِ الحَسنِ بنِ جبريلَ بنِ يحيى بن محمدٍ بن سليمان بن أحمَد بنِ الإمام يحيى بن المحسنِ بن محفوظٍ بن محمد بن يحيى بن يحيى بن الناصرِ بن الحسَنِ بن عبد الله بن المنتصرِ محمد بنِ القاسمِ، بنِ النَّاصرِ أحمَد بنِ الإمام يحيى بنِ الحسينِ، الحَسني اليمني الصنعاني المعروف كسَلَفِهِ بالأَخفشِ[(١)].

نشأ صلاح بن الحسين وترعرع في كنَف أبيه العالم إذ نقل صاحب نشر العرف ترجمة لأبيه عن ابن أبي الرجال قال فيها «ولعلَّ[(٢)] والدَ السيد صلاح هو السيدُ العلَّامةُ الحسينُ بن علي الأخفشُ»[(٣)] ووصفه بقوله «كان عالماً عابداً. . . وَلَهُ بالعلمِ ولوعٌ، فقرأَ في علوم العربيَّةِ والأُصولِ والفقهِ ولهُ أشعارٌ وفوائدُ جمَّةٌ، توفي في شهر صفَر سنةَ ١٠٧٧هـ، ودفن بمقبرة الصالحين في خزيمة بصنعاء»[(٤)].

---

(١) انظر ترجمته في طبقات الزيدية، للإمام إبراهيم بن القاسم، مخطوط ١/ ١٩٣، والبدر الطالع، للشوكاني ١/ ٢٩٦، ونشر العرف، لمحمد زبارة الحسني الصنعاني ١/ ٧٨٩، ومصادر الفكر، لعبد الله الحبشي ١٤٨، والروض الأغن، لعبد الملك حميد الدين ١/ ٢١٣.

(٢) لعلَّ سبب استعماله «لعلَّ» في بداية نصه، هو عدم عثوره على ترجمة لأبيه عند من ترجم للأخفش، وليس ثمة مانع يمنع من القول إن المذكور هو والد الأخفش.

(٣) نشر العرف ١/ ٧٩٦، وانظر مجموع بلدان اليمن وقبائلها للحجري اليمني ١/ ٦٢ ـ ٢/ ٥٣٩.

(٤) نشر العرف ١/ ٥٤٣ ـ ٧٩٧.

وبين صاحب النشر سبب تلقيبه مع جده بالأخفش فقال: «إن محمد بن صلاح هو الجد الجامع لبني الأخفش وبني الشامي، وأن السيد محمد هذا لُقِّبَ بالأخفش لتبحره في علوم العربية كالأخفش النحوي المشهور»[1] وأشار إلى موضع سكنهم فقال: «ومسكنهم الأصلي مدران من بني جماعة، ثم سكنوا مسور في المشرق ثم سكنوا كوكبان»[2]. ومن علمائهم:

١ ـ الحسن بن علي الأخفش، كان سيداً فاضلاً، لطيفاً أديباً شاعراً[3] له ولدان عالمان هما:

أ ـ الحسين بن الحسن الأخفش، كان أصولياً نحوياً، شاعراً توفي بكوكبان سنة ١١٠٠[4].

ب ـ محمد بن الحسن الأخفش، عالم فاضل له ولع بشعر أبي العلاء المعري، وله شعر حسن، توفي سنة ١١٥١هـ[5].

٢ ـ علي بن محمد الأخفش، له خطب مجموعة في المتحف البريطاني ٣٩٣٢ كتبت سنة ١٠٥٥[6].

---

(١) نشر العرف ١/ ٥٤٣.
(٢) نشر العرف ١/ ٥٤٣.
(٣) نشر العرف ١/ ٥٤٦.
(٤) نشر العرف ١/ ٥٤٣، ومصادر الفكر ١٤٥.
(٥) نشر العرف ١/ ٥٤٥، والروض الأغن ١/ ١٦٥.
(٦) مصادر الفكر ٣٧٥.

ثانياً ـ شيوخه:

نهل الأخفش ـ بإرشاد من والده ـ فيما نحسب ـ من عدد من علماء عصره، هم:

١ ـ عزالدين بن علي بن صلاح بن محمد العبالي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ[(١)] أخذ الأخفش عنه علوم الحديث وغيره[(٢)].

٢ ـ الحسين بن الحسن بن علي الأخفش المتوفى سنة ١١٠٠هـ[(٣)]، وهو ابن عمه كما ذكر صاحب النشر[(٤)].

٣ ـ القاضي محمد بن إبراهيم بن يحيى السحولي المتوفى سنة ١١٠٩هـ[(٥)] وقد قرأ الأخفش النحو عليه[(٦)].

٤ ـ صلاح بن محمد العبالي المتوفى سنة ١١١٠هـ[(٧)]، وقرأ عليه الحديث أيضاً كما ذكر صاحب النشر[(٨)].

٥ ـ القاضي علي بن يحيى بن أحمد البرطي المتوفى سنة ١١١٩هـ[(٩)]

---

(١) ملحق البدر الطالع ٢/١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢) نشر العرف ١/ ٧٨٩.

(٣) نشر العرف ١/ ٥٤٣ ومصادر الفكر ١٤٥، والروض الأغن ١/ ١٦٥.

(٤) نشر العرف ١/ ٧٨٩.

(٥) البدر الطالع ٢/ ٩٦، ونشر العرف ٢/ ٣٨٦، ومصادر الفكر ٤٩٥، والروض الأغن ٣/ ٨.

(٦) طبقات الزيدية، مخطوط ١/ ١٩٣ ـ ٣٥١، والبدر الطالع ١/ ٢٩٦، ونشر العرف ١/ ٧٨٩.

(٧) طبقات الزيدية، مخطوط ١/ ١٩٥، والبدر الطالع ١/ ٢٩٦، ونشر العرف ١/ ٨٠٣.

(٨) نشر العرف ١/ ٧٨٩.

(٩) طبقات الزيدية مخطوط ١/ ٣٢٣، والبدر الطالع ١/ ٥٠١، ونشر العرف ٢/ ٢٩١ والروض الأغن ٢/ ١٤٣.

أخذ عنه الصرف والمعاني والبيان والأصول[1] وتحصل له من هؤلاء العلماء ومن غيرهم عدد من العلوم برز فيها وبرع، قال الشوكاني: «برع في النحو والصرف والمعاني والبيان وأصول الفقه»[2] ونقل صاحب نشر العرف عن صاحب نفحات العنبر ما نصه: «انتهى إليه التدريس في شرح الرضي على الكافية، وفي الفقه وعلوم آل محمد ﷺ ولم يكن له في النحو نظير إلا المولى عبد الله بن علي الوزير»[3].

ولا شك أن مؤلفاته المتعددة العلوم والمعارف تدل على اتساع علومه وفنونه التي أجاد فيها.

(١) طبقات الزيدية، مخطوط ١/١٩٣، والبدر الطالع ١/٢٩٦ ـ ٥٠١، ونشر العرف ١/٧٩٨، والأعلام ٥/٣٢.

(٢) البدر الطالع ١/٢٩٦.

(٣) نشر العرف ١/٧٩١.

ثالثاً ـ تلاميذه:

قصد طلاب العلم الأخفش، يمتحون من علومه، ويقرؤون عليه أهم الكتب التي تتصل بعلوم الشريعة والعربية على نحو ما رأينا من تدريسه لشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وقد أشار صاحب نفحات العنبر إلى تعدد العلوم التي كان يدرسها فقال: «درس في جميع الفنون وله أنظار جيدة، وتحقيقات وأبحاث في عدة مسائل»[1] ولشهرته العلمية جعل طلبة العلم يكثرون عنده فيمتحنهم قال الشوكاني: «وكان طلبة العلم في عصره يتنافسون في الأخذ عنه وهو يمتحنهم بالأسئلة فإذا رأى من أحد فطنة مال إليه وعظَّمه ونوَّه بذكره، ولم يزل مستمراً على حاله الجميل في نشر العلم وعمارة معالم العمل وإشادة ربوع الزهد حتى توفاه الله»[2].

وقد وقفنا على أسماء عدد من تلامذته هم:

١ ـ علي بن محمد بن علي بن يحيى بن الإمام المؤيد الحسني المتوفى ١١٢٦هـ قرأ على الأخفش في «المناهل» والشرح الصغير[3].

٢ ـ الحسين بن القاسم بن المؤيد بالله محمد بن القاسم بن محمد الحسني الشهاري المتوفى ١١٣١هـ قرأ على الأخفش «مقدمات البحر» وشرح القلائد[4].

---

(١) نشر العرف ١/٧٩١.

(٢) البدر الطالع ١/٢٩٦، ونشر العرف ١/٧٩٠.

(٣) طبقات الزيدية ١/١٩٢ ـ ٣١٠، ونشر العرف ٢/٢٤٧، والمناهل الصافية شرح على الشافية، للطف الله بن محمد الغياث الظفيري المتوفى ١٠٣٥هـ، وهو من الكتب المعتمدة التي اشتغل بها طلبة العلم في عصره، أما الشرح الصغير فهو شرح على تلخيص القزويني ويسمى بشرح الإيجاز، انظر لذلك البدر الطالع ١/٧١، ونشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها، للدكتور هادي مطر الهلالي ٢٩٠ ـ ٢٩٤، والروض الأغن ٢/١٦٣.

(٤) طبقات الزيدية ١/١٣٩ ونشر العرف ١/٦٠١، والقلائد كتاب في أصول الفقه لأحمد بن يحيى المرتضى المتوفى ٨٤٠هـ، انظر الروض الأغن ١/٩٠.

٣ ـ علي بن محمد بن أحمد بن صالح العنسي اليمني الصنعاني المتوفى ١١٣٩هـ[١].

٤ ـ محمد بن إسماعيل الأمير المتوفى ١١٨٢هـ أخذ عن الأخفش «المناهل» في التصريف، وشرح الخبيصي وشرح الكافية للرضي، وغيرها[٢].

٥ ـ السيد إبراهيم بن القاسم صاحب طبقات الزيدية توفي سنة ١١٥٣هـ[٣].

٦ ـ إبراهيم بن خالد العلفي (بضم العين) الرداعي المتوفى ١١٥٦هـ[٤].

٧ ـ أحمد بن محمد بن عبد الهادي بن أحمد قاطن المتوفى سنة ١١٩٩هـ[٥].

٨ ـ السيد إبراهيم بن الحسن بن الحسين بن المؤيد، قال صاحب الطبقات «وأخذ عنه جماعة أجلهم الحسين بن القاسم بن المؤيد وولد أخيه إبراهيم بن الحسن بن المؤيد»[٦].

---

(١) طبقات الزيدية ١/ ١٩٢، والبدر الطالع ١/ ٤٧٥، ونشر العرف ١/ ٧٨٩ ـ ١/ ٢٥١ وهدية العارفين ١/ ٧٦٦. ومصادر الفكر ٣٨٣.

(٢) طبقات الزيدية ١/ ١٩٣، والبدر الطالع ٢/ ١٣٣، ونشر العرف ٣/ ٢٩، ومصادر الفكر ١٥١ ـ ١٨٣ ـ ٢٥٨، والروض الأغن ٣/ ٢٩.

(٣) طبقات الزيدية ١/ ١٣٩، والبدر الطالع١/ ٢٢، ونشر العرف ١/ ٥٨.

(٤) نشر العرف ١/ ٢١، والبدر الطالع ١/ ١٢.

(٥) البدر الطالع ١/ ١١٣، ونشر العرف ١/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٦) طبقات الزيدية ١/ ١٩٢، ونشر العرف ١/ ٧٨٩.

رابعاً ـ حياته وصفاته:

ثمة اتفاق بين من ترجم للأخفش على أنه كان من العباد الزهاد، يأكل من كسب يده[١] فلا يقبل صلة ولا نذراً[٢] يعمل القلانس ويبيعها، ويأكل ما تحصل له من ثمنها[٣]، وكان يؤم الناس أول عمره بمسجد داود بصنعاء ثم بالجامع الكبير بها، ثم عاد إلى مسجد داود لأمور اتفقت[٤]. واشتهر بحرصه على الوقت فكان لا يُرى إلا قارئاً أو مصلياً أو تالياً للقرآن الكريم، وكان ذا صوت حسن، يذهل العقول وتخشع لسماعه القلوب[٥]، وكان الناس يحبونه ويجلُّونه ولهم فيه اعتقاد كبير وهو ينفر من ذلك، وله في إنكار المنكر مقامات محمودة، فله مع الإمام المتوكل على الله القاسم بن الحسين الإمام، وولده الإمام المنصور بالله الحسين بن القاسم من هذا الكثير[٦].

ومن أبرز صفاته أنه كان لا يخاف في الله لومة لائم ولا يبالي بأحد مخالف للحق[٧] فكان يتعب نفسه في ذلك غاية التعب ويعادي أصدقاءه في ذلك ويبالغ في نصر المظلوم باللسان والقلم[٨] وقد حصل بينه وبين العلامة عبد الله بن علي الوزير المتوفى ١١٤٧هـ منافسة عظيمة ومناقضة

(١) طبقات الزيدية ١/ ١٩٣، والبدر الطالع ١/ ٢٩٦، والروض الأغن ١/ ٢١٣.
(٢) نشر العرف ١/ ٧٨٩.
(٣) البدر الطالع ١/ ٢٩٦، ونشر العرف ١/ ٧٨٩.
(٤) البدر الطالع ١/ ٢٩٦.
(٥) نشر العرف ١/ ٧٩١.
(٦) البدر الطالع ١/ ٢٩٦، ونشر العرف ١/ ٧٩٠.
(٧) البدر الطالع ١/ ٢٩٦.
(٨) نشر العرف ١/ ٧٩٢.

ظاهرة[1] إذ ظن الأخفش أن المذكور يروج لأولي الأمر أشياء لاتصاله بهم وعدم النفرة عنهم وعرّض بذكره في أشعاره[2] قال صاحب نفحات العنبر بعد ذلك ما نصه: «وهكذا حال الأقران»[3].

(١) البدر الطالع ١/ ٢٩٧، ونشر العرف ٢/ ١١٢ ـ ١١٤.
(٢) نشر العرف ١/ ٧٩٣.
(٣) نشر العرف ١/ ٧٩٣، وانظر البدر الطالع ١/ ٢٩٧.

خامساً ـ وفاته:

بقي الأخفش في صنعاء مشتغلاً بالعلم حتى توفاه الله سنة ١١٤٢هـ يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب[١] وازدحم الناس على جنازته وأُغلقت الأسواق في صنعاء ودفن في خزيمة، وأرخ وفاته الأديب أحمد بن حسين الرقيمي[٢] فقال:

قضى صلاحٌ نخبةُ ... أَفْضَلُ من فيها مشى
العالمُ الحبرُ الذي ... ما مثلُه قطُّ نشا
لا شك أنّ ربَّه ... قد خصَّه بما يشا
إنْ تأنسَ الحورُ به ... فكم لنا قد أوحشا
في رجب من عامه ... أرخ صلاح الأخفشا

سنة ١١٤٢هـ[٣].

(١) طبقات الزيدية ١/ ١٩٣، والبدر الطالع ١/ ٢٩٧.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن عبد الله الرقيمي، ولد بصنعاء سنة ١٠٨٦هـ وكان من الشعراء المبرزين توفي سنة ١١٦٢هـ، البدر الطالع ١/ ٥٢، قال عنه صاحب مصادر الفكر ٣٨٦، ٣٨٧ «له ديوان شعر جمعه معاصره أحمد بن الحسين الهبل مخطوط بمنزل الأخ أحمد بن عبد الرزاق الرقيمي» وانظر نشر العرف ١/ ١٢٥.

(٣) البدر الطالع ١/ ٢٩٧، ٢٩٨، ونشر العرف ١/ ٧٩٠، ٧٩١، وفي الروض الأغن ١/ ٢١٣ أنه قد توفي سنة ١٢٤٢هـ، ولعله سهو أو خطأ طباعي.

سادساً ـ عقيدته:

«كان الأخفش زيدي المذهب، لأنه أخذ عن السيد العلامة عزالدين العبالي عن المولى يحيى بن الحسين بن المؤيد بن القاسم، وله غرام بمجموع الإمام زيد بن علي ثم نظر بعد ذلك في كتب السنة، فمال إلى الترجيح، واطلع على «الهدي النبوي» عند البدر السيد محمد بن إسماعيل الأمير فاشتغل به وعمل بما أداه إليه نظره»[1].

---

(١) نشر العرف ١/ ٧٩٣، ٧٩٤.

سابعاً ـ شعره:

ذكر الذين ترجموا للأخفش أن له نظماً رائعاً[1] غالبه في الحث على طلب العلم، وفي الأمر بالمعروف[2]. وقد اشتهرت قصيدته التي استنكر فيها على المزامير المعروفة بالنوبة إذ كان يتفق ضربها بعد العصر في باب الجامع الكبير بصنعاء حال القيام إلى الصلاة وكان المتوكل إذ ذاك في داره المعروفة بدار الجامع، وكان الأخفش حينئذٍ إمام المحراب بالجامع فبلغ ذلك معه مبلغاً عظيماً وخرج في بعض الأيام يرجم أهل النوبة بالحجارة وقال قصيدته المشهورة التي أحرز فيها الغاية من التوبيخ والإنكار والتشديد وهي نحو ستين بيتاً مطلعها[3]:

ناصرُ دينِ الإلهِ قد عُدِمَا ... وبابُ إعزاز أَهلِهِ رُدِمَا

ومنها:

مذ كتمَ العَالمون عِلْمهموا ... لم يَعْبَأ الظالمونَ بالعُلَما

فأَضحتِ المنكراتُ شاهرةً ... على عيونِ اللئامِ والكُرَمَا

لم تحترمْ هذه مساجدَنا ... ولا رَعَوا ـ لا رُعُوا ـ لها حُرَمَا[3]

ومن شعره في الزهد والتواضع قوله:

مولايَ فضلُكَ شاملٌ لي كلَّما ... حرَّكْتَ أو سكَّنْتَ بعضَ جَوارِحي

ومنها:

مشهورةٌ بين الأنامِ فضائلي ... مستورةٌ عنهم جميعُ فضائحي

---

(١) البدر الطالع ١/٢٩٧. (٢) نشر العرف ١/ ٧٩٤.

(٣) نشر العرف ١/ ٧٩٢، ٧٩٣، وذكر صاحب مصادر الفكر ٢٥٣ أن نسخة من هذه القصيدة في جامع الغربية ٩٤ مجاميع.

واللَّهَ أسألُهُ السلامَة والهدى   والعفو عن ذنبي العظيمِ الفادحِ

وله قصيدة توجع فيها من زمانه مَطْلَعُها:

أتخالُ جريَ الدمعِ من أجفاني   لفراقِ مَنْ عنِّي نأى وَجَفَاني

وأرسلها إلى تلميذه القاضي علي بن محمد العنسي وأصحبها إليه قصيدةً أخرى مَطْلَعُهَا:

لا تحسبَنَّ العَذْلَ لِلولهانِ   يثنيهِ عن حُبِّ الرَّشا الفتَّانِ

فأجابه القاضي بقصيدةٍ مطلعها:

هذا الحمى ومَلاعبُ الغِزْلَانِ   وديارُ من أَهْوَى فَأينَ زماني

ومنها:

وتنحَّ يا طيبَ الكَرى عن ناظري   وَلَعُ الصَّبابةِ والكرى ضدانِ
واغنمْ رُقادَكَ يا رقيبُ فطالَ ما   واللَّهِ بتُّ بليلةِ السَّهرانِ[(1)]

ولا بد أن نشيرَ إلى أن الأخفش لِتمكنه من ناصية الشعر، استطاع أن يستثمر قريحته الشعرية لنظم قصيدة في علوم الاجتهاد، وذم المنطق تقع في مائة وأربعين بيتاً أولها:

بتحميدكَ اللَّهمَّ في البدءِ أَنطقُ   وإن لمْ يَقُمْ مني بحمدكَ مَنْطِقُ[(2)]

وكلُّ هذا يفيد أن الأخفش كان أديباً مبرزاً، وشاعراً مطبوعاً مجيداً.

---

(1) نشر العرف ١/ ٧٩٥.

(2) البدر الطالع ١/ ٢٩٧، ونشر العرف ١/ ٧٩١.

ثامناً ـ مؤلفاته:

ترك الأخفش مؤلفات في عدد من الفنون والعلوم تلك التي مهر بها، ودرَّسها، وهي:

١ ـ رسالة في مسألة تنزيه الصحابة «سلك فيها مسلك التنزيه للصحابة»[١] وهي مخطوطة في مكتبة جامع الغربية تحت رقم ١٢٨٧ في ٨ ورقات[٢] وهذه الرسالة كانت سبباً للمنافسة الشديدة التي حصلت بين الأخفش والعلامة عبد الله بن علي الوزير المتوفى ١١٤٧هـ، فقد قام بالرد عليه في كتاب عنوانه «إرسال الذؤابة بين جنبي مسألة الصحابة»[٣] منه نسخة في جامع الغربية تحت رقم ٦٢ مجاميع[٤]، لخص الشوكاني مضمونه بالقول: «وحاصل ما في هذا الاعتراض هدم ما بناه السيد صلاح من التنزيه للصحابة عن السب والثلب»[٥].

٢ ـ رسالة في مسألة الإمامة، منها نسخة في جامع الغربية تحت رقم ٢٧ مجاميع[٦].

٣ ـ هداية المسترشدين إلى علوم المجتهدين، وهي قصيدة ورسالة ذكر فيها علوم الاجتهاد، وردٌّ على من قال إن علم المنطق من علوم

---

(١) البدر الطالع ١/٢٩٧، ونشر العرف ١/٧٩١، والروض الأغن ١/٢١٣.
(٢) مصادر الفكر ١٤٨.
(٣) البدر الطالع ١/٢٩٧، ومصادر الفكر ١٤٨، ونشر العرف ٢/١١٢ ـ ٤.
(٤) مصادر الفكر ١٤٩.
(٥) البدر الطالع ١/٢٩٠ ـ ٢٩٧.
(٦) نشر العرف ١/٧٩١، ومصادر الفكر ١٤٨، والروض الأغن ١/٢١٣.

الاجتهاد[1] ولعله يشير فيها إلى السيد عبد الله الوزير فإنه كان مشتغلاً بهذا الفن ومطلع القصيدة:

بتحميدك اللَّهمَّ في البدءِ أَنطقُ   وإن لم يقمْ مني بحمدكَ مَنْطِقُ

والقصيدةُ زهاءَ مائةٍ وأربعين بيتاً[2].

وردَّ عليه الحسن بن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى ١١١٤هـ بكتاب أسماه «الرماحُ العسَّالة المُشْرعَةُ إلى نحر القصيدةِ والرسالةِ»[3].

٤ ـ السيوفُ المضيئة في الرد على المسائل المرضية، منها نسخة في جامع الغربية تحت رقم ٩١ مجاميع[4].

٥ ـ عجالة الجواب في شأن معاوية، منه نسخة في جامع الغربية تحت رقم ٥٨ مجاميع[5].

٦ ـ بحوث مختلفة حول مسائل فقهية ضمن مجموع في جامع الغربية ٩٤ مجاميع منها:

أ ـ بحث في النصاب.

ب ـ بحث في حضور الصلاة التي يقيمها الظلمة.

جـ ـ بحث في بيان العلة في تحريم التزويج بالإماء مع التمكن من تزوج الأحرار[6].

---

(١) البدر الطالع ١/ ٢٩٧، ونشر العرف ١/ ٧٩١.

(٢) البدر الطالع ١/ ٢٩٧، ونشر العرف ١/ ٧٩١.

(٣) البدر الطالع ١/ ١٩٧، ومصادر الفكر ١٨٢، ١٨٣، ونشر العرف ١/ ٧٩١، والروض الأغن ١/ ١٤٤.

(٤) مصادر الفكر ٢٥٣، والروض الأغن ١/ ٣٥٦.

(٥) مصادر الفكر ١٤٨، ونشر العرف ١/ ٧٩١، والروض الأغن ١/ ٢١٣، والظاهر أن الأخفش قد ألف هذه الرسالة، ورسالة تنزيه الصحابة قبل أن ينظر في كتب أهل السنة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ونعوذ بالله من التعصب المقيت الذي جرَّ على الأمة الإسلامية ويلات ما زالت تعاني من آثارها الكثير.

(٦) مصادر الفكر ٢٥٣ وذكر في الصفحة ١٤٩، أن للأخفش كتاباً بعنوان «أعلام الأعلام» رده عبد الله بن علي الوزير بكتاب أسماه «كشف اللثام عن حقيقة الأعلام» والحق أن كتاب أعلام الأعلام هو من تأليف الحسين بن حسن الأخفش المتوفى ١١٠٠هـ، وقد بين ذلك في ترجمة المذكور في الصفحة ١٤٥ من المصادر.

٧ ـ العقد الوسيم في الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم ويسمى بنزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف[١] وهو الكتاب الذي بين أيدينا، ولكونه موجزاً، ولأهميته في بابه، قامت عليه الشروح الآتية:

١ ـ فرائد الدر النظيم، شرح العقد الوسيم، لأحمد بن قاطن المتوفى ١١٩٩هـ[٢]، وهو تلميذ الأخفش كما ذكرنا من قبل.

٢ ـ إحكام العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكل منهما من التقسيم، للعلامة عبد القادر بن أحمد الكوكباني المتوفى ١٢٠٧هـ[٣] وهو كما قال الشوكاني «شرح نفيس مفيد في مجلد لطيف»[٤] موشح بالفوائد كما قال صاحب نفحات العنبر[٥] ومنه نسخة في جامع الغربية ٤٧ مجاميع[٦]، من الورقة ١٠٩ إلى ١٨٤.

٣ ـ الطلاء الرخيم على العقد الوسيم لأحمد بن قاسم بن أحمد الشَّمِط الأهنومي المتوفى ١٣٧٣هـ، ومنه نسخة في جامع الغربية تحت رقم ١٣٣٢[٧] ـ ٤٦٠نحو.

---

(١) البدر الطالع ١/ ٢٩٧، ونشر العرف ١/ ٧٩١، ومصادر الفكر ٤٣٣، والروض الأغن ١/ ٧٦ ـ ٢١٣، ونشأة الدراسات اللغوية ٣١٥.

(٢) البدر الطالع ١/ ١١٣، ونشر العرف ١/ ٧٩١، وإيضاح المكنون، للبغدادي ٢/ ٦٣٩، ومصادر الفكر ٤٣٤، ونشأة الدراسات اللغوية ٣١٤، والروض الأغن ١/ ٧٦.

(٣) البدر الطالع ١/ ٢٩٧، ونشر العرف ١/ ٧٩١، ومصادر الفكر ٤٣٥.

(٤) البدر الطالع ١/ ٣٦٦.

(٥) نشر العرف ١/ ٧٩١.

(٦) مصادر الفكر ٤٣٥، وفيه «خ ١١٨٩ جامع الغربية ٨٦ مجاميع».

(٧) مصادر الفكر ٤٤١، ونشأة الدراسات ٣١٥، والروض الأغن ١/ ٦٨.

الفصل الثاني

الكتاب المحقق

أولاً ـ خطة تأليف الكتاب وسماته:

أ ـ أقام الأخفش كتابه على مقدمة ومقصدين وخاتمة، وقد أشار في المقدمة إلى أهمية كتابه هذا فقال: «فهذا عقد لا يعرف نظيره في مؤلف، وسمط لا يوقف على مثل نظائره في خزانة من ألف»[1].

وأبان عن اعتماده على كتب من سبقه في هذا الباب فقال: «إن شانَ فرائده وناظمها القصر والقصور فقد زانها التقاطها من درر بحور»[2] ثم وضح الغرض منه بقوله: «والمقصود بها ضبط ما شرد»[3] والإتيان بـ «معظم حكمه ـ أي الظرف ـ العام وحكم أخيه المشارك له في الأحكام»[4] ثم بدأه بتعريف ابن الحاجب للظرف، ودلف منه إلى تقسيم الكتاب إلى مقصدين:

١ ـ جعل المقصد الأول ستة فصول تناول فيها أحكام شبه الجملة من حيث تعلقها، وحذف ما تتعلق به وجوباً وجوازاً وعرَّف بالظرف العام والخاص وانتهى إلى الفصل السادس الذي قصره على فوائد لطيفة ضمنها تطبيقاً لبعض التراكيب المفيدة في هذا الجانب، موضحاً الاحتمالات الجائزة لتعلق شبه الجملة بما فيها.

---

(١) العقد، ٤١.

(٢) العقد، ٤١.

(٣) العقد، ٤١.

(٤) العقد، ٤٦.

٢ ـ وقسم المقصد الثاني إلى ستة أقسام تحدث فيها عن الظروف المعربة والمبنية، والظروف المضافة إلى الجملة، والمضافة إلى المفرد، وعرض للظروف الممنوعة من الصرف، وغير المصروفة، والمنصرفة وغير المنصرفة وعرَّج على الظروف التي تصلح أن تقع في جواب «كم» وتلك التي تقع في جواب «متى» وأنهى ذلك بالحديث عن الخلاف بين سيبويه، والأخفش حول «كيف» وصرَّح في الخاتمة بأنه بين في هذا الكتاب «معظم أحكام الظرف»(١).

ب ـ اتسم أسلوب الأخفش حين قدم المسائل النحوية بما يأتي:

١ ـ اعتمد السجع نظاماً، ولا شك أن الجنوح إلى هذا الأسلوب ـ وإن دلَّ على تمكن صاحبه من أساليب البيان وامتلاكه ناصية الكلام ـ قد يكون مؤدياً إلى «غموض» في العلاقة الداخلية بين أجزاء التركيب الواحد، خاصة حين يكون معبَّراً به عن علوم عقلية كالنحو، لذا وجدنا أنفسنا مضطرين إلى بسط وتفصيل كثير من المسائل، إذ لولا ذلك لبقي الكتاب بحاجة إلى شرح، وسيلحظ القارىء من أدنى تأمل، هذه السمة الغالبة على الكتاب.

٢ ـ لجوؤه إلى الإيجاز الشديد، وهذه السمة مترتبة على الأولى، وقد أوضح المؤلف في المقدمة هذه الخصِّيصةَ بقوله: «فهي قصيرة في التحقيق طويلة، وكثيرة وإن تراءت قليلة»(٢).

وقد أشار إلى هذا الايجاز الشديد تلميذه أحمد قاطن في مقدمة شرحه للعقد إذ قال بعد أن أثنى على الكتاب ومؤلفه ما نصه: «خلا أنه عقد فيه العبارة، ورمز إلى المعاني الجمة بألطف إشارة»(٣) وأكد على ذلك الكوكباني أيضاً فقال: «لكنه أوجز عباراته غاية الإيجاز حتى كادت تلحق بالمعميات والألغاز»(٤) ولا شك أن ذلك قد دفعهما إلى إقامة شرحهما عليه.

---

(١) العقد، ٩٩.

(٢) العقد، ٤١.

(٣) فرائد الدر، الورقة ٣و.

(٤) إحكام العقد، ١١٠ و

ومن أبرز مظاهر هذا الإيجاز تركُ الأخفش توضيحَ بعض المسائل التي تحتاج إلى بعض التفصيل إذ كان يتركها قائلاً: «وفيه بحث»[١] أو «في تمام تحقيقه بسط»[٢] وكان أحياناً يترك الإشارة إلى وجود احتمال آخر للمسألة من ذلك قوله عن الظرف «ويضاف إليه المصدر نحو: مكر الليل»[٣] ومراده أن المصدر هنا يضاف إلى الظرف ولم يبين حقيقة هذه الإضافة أهي من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله، والمعلوم أن الوجهين جائزان[٤].

٣ ـ اتكأ الأخفش على «الاستطراد» فكان يخرج إليه باستخدامه كلمة «نكتة» أو «تنبيه» أو «فائدة»[٥] والغرض من هذا الاستطراد هو شحذ القارىء وتنبيهه إلى ما سيلقى إليه من أحكام لشبه الجملة لم تنتظم معه في خطة التأليف.

٤ ـ اعتمد الأخفش لتأليف كتابه على حديث النحاة السابقين حول شبه الجملة، وهو المسلك الطبيعي الذي يسلكه كل من يريد التأليف في موضوع ما، فكان أحياناً يسرد آراءهم من غير أن يحدد أصحابها من ذلك قوله في الفصل الرابع «إن المستقر مؤول بجملة بالاتفاق في الصلة، وفي نحو: رجل في الصلاة فله صلة، وكذا اللغو في القسم، وأما في غيرها، فكذا في الأكثر، وقيل بمفرد، وقيل: بما كان في المقصود أظهر»[٦]. وكان في أحايين أخرى ينسب الأقوال إلى أصحابها فقد ذكر حين تحدث عن وقوع الظرف خبراً ما نصه: «وفي كونه هو الخبر ونحوه، أو متعلقه خلاف، فعن الفارسي وأتباعه الأول لصيرورة المحذوف منسياً، وعن السيرافي الثاني لأنه الأصل»[٧] ولم يك الأخفش يكتفي بنقل آراء النحاة

---

(١) العقد، ٤٧ ـ ٦١ ـ ٦٨ ـ ٨٠.

(٢) العقد، ٨١.

(٣) سبأ/ ٣٣ والعقد ٩٣.

(٤) العقد ٩٣ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦.

(٥) العقد، ٥٤ ـ ٥٦ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ـ ٩٤.

(٦) العقد، ٦٥.

(٧) العقد، ٦٠.

وأقوالهم، بل كان يدلي برأيه مرجحاً أو مضعفاً، مثال ذلك ترجيحه لرأي الأخفش وابن مالك في ذهابهما إلى أن «كيف» اسم استفهام وليس ظرفاً كما هو مذهب سيبويه فيها، قال الأخفش بعد عرضه لهذا الخلاف ما لفظه «قلت: وهو ـ أي رأي الأخفش سعيد بن مسعدة ـ عند الإنصاف من القوة بمكان لعدم ظهور معنى الزمن فيها، والمكان، والعجب أنها إنما عدت ظرفاً للحال لتأويلها بما لا يعد «على كل حال» وقد عرَّض من حكم بذلك لذلك كل مجرور مع ما يجره من الحروف للتطفل على الدخول في الظروف ويقول: على أي حال كيف يعد وأنا أظرف، وزمان الظرف ومكانه أعرف؟ والذي عندي أنها شقيقة أول نوعي «كم» وإن شاققتها في كونها عن «الكيف» وتلك عن «الكم»[1]».

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن شرح الكافية للرضي، ومغني اللبيب لابن هشام كانا من أكثر الكتب التي اعتمد عليها الأخفش، فقد نقل منهما كثيراً، إضافة إلى كتب نحوية أخرى كالتسهيل وشرحه لابن مالك، وكذا شرحه للدماميني، إلى آخر ما يراه القارىء في فهرس الكتب.

هذه هي أهم السمات العامة التي جرى عليها الأخفش في تأليف كتابه.

---

(١) العقد، ٩٧.

ثانياً ـ وصف النسخ:

تيسر لي الحصول على سبع نسخ، اعتمدت أربعاً منها للتحقيق وجعلت ثلاثة من هذه الأربعة المعتمدة أصولاً لكون كل واحدة منها قد تحققت فيها من الأسباب ما يجعلها صالحة لأن تكون أصلاً بمفردها على نحو ما سنذكره في وصف كل واحدة منها، وهي:

١ ـ النسخة الأولى: رمزت لها بـ «أ» وهي ضمن مجموع رقمه ٧٥ في مكتبة الجامع الكبير، تقع هذه النسخة في ١٠ ورقات، واختلف عدد أسطر كل ورقة فيها فأحياناً حوت ١٢ سطراً، وأحياناً ١٤ سطراً وقد تصل في أحايين أخرى إلى ٢٢ سطراً، وخطها واضح، كتب في نهايتها ما نصه «انتهى نقلاً من الأم قال فيها: قرئت على المصنف رحمه الله» وبعدها «وكان تحرير هذا في شهر صفر[1] سنة ١٣٥٧، بعناية الحقير الفقير إلى الله يحيى بن محمد بن العباس وفقه الله ثم ذكر بعد ذلك قراءته للعقد على شيخه لطف محمد شاكر في سنة ١٣١٩ أو في سنة ١٣٢٠ (الشك منه) وقد صادف أم هذه النسخة في «آب» مع الولد العلامة جمال الدين[2] محمد علي الذاري وأمر من ينقلها له لأن أكثرها قد غاب عنه بعد أن كان يحفظ أكثرها عن ظهر قلب ثم أرخ لهذا كله في نهاية الحاشية بأن ذلك قد تمَّ في ليلة ٢٣ صفر الخلو سنة ١٣٥٧هـ.

وتتميز هذه النسخة بكونها قد نقلت من نسخة قرئت على المصنف في حياته ففي نهاية بعض حواشيها المنقولة عن الأخفش كتب «منه حماه الله» واقتصر عند بعضها على كلمة «منه».

---

(١) بعدها كلمة غير واضحة لعلها الخلو وقد قيل إن صفر سمّي صفراً لخلو بيوتهم فيه من الزاد، انظر مفردات الأصفهاني ٢٨٣، واللسان، صفر.

(٢) بعدها كلمة لم أتبينها.

٢ ـ النسخة الثانية رمزت لها بـ «ب» وهي مصورة من الجامع الكبير بصنعاء، تقع في ٦ ورقات ضمن مجموع رقمه ١١ وتقع هذه الورقات من الصفحة ١٠٩ ـ ١١٥ ـ كتب على وسط غلافها «وهي بخط مالكها الفقير إلى الله تعالى محمد بن علي وحيش[١] غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين أجمعين ولمشايخنا في الدين» ثم قرظها بأبيات صدرها بالقول: وقد سنح للبال البعيد والذهن البليد ما ترى في مدح هذه النبذة[٢]:

نزّه لحاظكَ في محاسن روضةٍ	نَضَرَتْ فهذي نزهةُ الطَّرْفِ
واعكفْ على ما قد حوَتْ متدبراً	للجار والمجرور والظرفِ
وارشُف كؤوساً من معانيها فقد	أَزرَتْ بكاس القرقف[٣] الصِّرْفِ
واهذبْ طرِّيَ زهورها بتأملٍ	فيها فهذا موعد القطفِ
جوزي صلاحُ بنُ الحسين إمامُها	دارَ النعيم بفضلِ ذي اللطفِ

وذكر في الحاشية أن هذه الأبيات هي من بحر الكامل المضمر، ثم عرف الاضمار عند العروضيين.

وكتب في أسفل الصفحة بخط مغاير لخط مالكها محمد بن علي وحيش ما يفيد أن أحمد بن الإمام[٤] قد شرع في قراءتها على الشيخ العلامة عبد الوهاب بن محمد المجاهد، بمحروس السودة مقام الإمام.

والنسخة ذات خط جميل، حوت كل صفحة ما يقرب من ٢١ سطراً وملأها ابن وحيش بالحواشي المفيدة، بعضها يرجع إلى المؤلف وبعضها يعود إلى غيره، وميز بينهما باستخدامه عبارة «تمت منه» للدلالة على أنها حاشية للأخفش.

---

(١) عالم مشهور له مباحث في علم اللغة نشأ في صنعاء، من شيوخه أحمد بن عبد الرحمن المجاهد، توفي سنة ١٢٧٥هـ، وله عدد من المؤلفات، انظر مصادر الفكر ١٥٧ ـ ٣٢٤، ٣٢٧، ٤٣٧.

(٢) كذا في الأصل ولعلها النزهة، إشارة إلى عنوانها، ولا مانع من أن تكون النبذة، لكونها مختصرة موجزة.

(٣) القرقف كجعفر: الخمر، القاموس المحيط قرقف.

(٤) بعدها كلمة غير واضحة ولعلها حمزة.

وكتب ابن وحيش في آخرها ما نصه «نقلت[1] هذه النسخة المباركة من خط شيخي سيدي القاضي العلامة عرين الإسلام البدر الفهامة محمد بن أحمد بن علي بن سهيل[2] حفظه الله وقد كَتبَ في آخرها ما لفظه «وقد قوبلت على نسختين صحيحتين قوبلتا على نسخة المصنف وكذا الحواشي قوبلت فالحمد لله وحده».

٣ ـ النسخة الثالثة أعطيتها رمز «م» وهي مصورة من نسخة تمتلكها عائلة آل شرف الدين[3] تقع في ١٠ ورقات، وفي كل ورقة ١٨ سطراً تقريباً، خطها جميل، وقد ملئت بحواشي المؤلف أيضاً والظاهر أنها شقيقة للنسخة «ب» لأنها منقولة من نسخة بخط القاضي محمد بن أحمد سهيل، كما أن نسخة «ب» ـ كما رأينا ـ كذلك، وقد كتب في الورقة الأخيرة منها ما لفظه «انتهى النقل هنا بحمد من له الأسماء الحسنى من نسخة قال فيها «وكان نقلها من خط القاضي العلامة محمد بن أحمد سهيل، رحمه الله تعالى، وكان الفراغ من تحريرها آخر نهار يوم الاثنين الموافق غرة شهر صفر الخير، سنة ١٣٥١هـ بقلم الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد شرف الدين[4] غفر الله تعالى له وتغمده برحمته».

٤ ـ النسخة الرابعة رمزت لها بـ «ن» وهي مصورة عن نسخة من مكتبة برلين ذات رقم ٦٩٠٠[5] تقع في ٨ ورقات وكل ورقة تحتوي على ١٨ سطراً.

كتب على الغلاف عنوانها، وحاشية فيها ما نصه: «قال في الأم

---

(١) ساقطة بسبب لصق ورقة فيها رقم المخطوطة، وكذا الكلمات «القاضي وابن سهيل» الواقعات تحت كلمة «نقلت» وما أثبتناه يستقيم به الكلام، انظر صورة الورقة الأخيرة من نسخة ب في أول الكتاب.

(٢) من علماء صعدة ولع بتدوين التأريخ، وكان من العلماء المتبحرين في عدة علوم توفي سنة ١٢٩٣هـ، مصادر الفكر ٥١١ وانظر ترجمة له في نيل الوطر ٢/ ٢٣٠.
والظاهر أن مالكها محمد بن وحيش تلميذ الشيخ قد توفي قبل شيخه. إذ ذكرنا أن وفاته كانت في سنة ١٢٧٥هـ.

(٣) أهدانيها طالبنا الفاضل عبد الله حميد شرف الدين جزاه الله خيراً.

(٤) علامة أديب، وشاعر بليغ، ولد بصنعاء سنة ١٣٠٨هـ، وتوفي سنة ١٣٦٢هـ، الروض الأغن ٣/ ٦٥.

(٥) فهرس الورد ٦/ ٢١١.

المنسوخ منها هذه النسخة ما لفظه: كلُّ ما وجد في هذه النسخة من الحواشي في آخرها «منه» فهي من نسخة المصنف، وجميع ما في هذه النسخة وإن لم يُقَل «منه» فهو منها وقد نقلت ذلك حرفاً حرفاً».

أما ناسخها فهو مجهول، وخطه جميل، كتب في آخرها «نقلته من خط سيدي العلامة علي بن إبراهيم بن عامر[1]، في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٣هـ ـ ثلاث ومائتين وألف بمحروس صنعاء اليمن بجامع المدرسة».

ومما عرضناه نتبين أن كل نسخة من هذه النسخ، كانت بخط عالم مشهور، وأن ثلاثة منها مع حواشيها قد نقلت عن نسخة المصنف وهي (أ ـ ب ـ ن) أما نسخة (م) فهي لا تقل أهمية عن مثيلاتها لأنها نقلت عن نسخة بخط محمد بن أحمد سهيل وهو من العلماء المبرزين كما ذكرنا وقد مرَّ معنا أن نسخة (ب) منقولة أيضاً عنه، وأنها قوبلت على نسختين قوبلتا على نسخة المصنف، كل ذلك دفعنا إلى جعل النسخ الأربع أصولاً يُتمُّ بعضها بعضاً. أما النسخ الثلاث الأخرى فهي من مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، وقد استبعدتها لأنها لا ترقى إلى مستوى النسخ الأربع المعتمدة، فهي مبتورة من أواخرها، مجهولة الناسخ والمالك غير أني استأنست بها ـ حين لزم الأمر ـ وهي:

أ ـ نسخة رمزت لها بـ «ح» تقع ضمن مجموع رقمه ٢٧تبدأ من الصفحة ٩٦ إلى ١٠٦، وهي مليئة بالأخطاء الإملائية، وآخرها مبتور، تنتهي عند الحديث عن الظرف «عند».

ب ـ نسخة رمزت لها بـ «د» ضمن مجموع رقمه ٢٠٣٧ تقع في ٣ ورقات، غير مرقمة، وخطها رديء، مبتور آخرها، وتنتهي عند قوله «وذا صبوح وذا غبوق وأما قوله».

جـ ـ نسخة رمزت لها بـ «هـ» تقع ضمن مجموع أيضاً رقمه ٧٧ تبدأ من الصفحة ٨٢ إلى ٨٦، آخرها مبتور، تنتهي عند قول الأخفش «وفي كون الانتقال قبل الحذف أو عنده أو بعده احتمالات».

---

(١) ولد سنة ١١٤٠ بمدينة شهارة، كان إماماً في جميع العلوم محققاً، أخذ عنه الطلبة في فنون متعددة، توفي سنة ١٢٠٧هـ، البدر الطالع ١/٤١٦، ونيل الوطر ٢/١٠٦.

ثالثاً ـ توثيق نسبة الكتاب مع حواشيه إلى المؤلف:

ليس ثمة شك في نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه الأخفش لأن كل الذين ترجموا له نصوا على أنه قد ألف هذا الكتاب[1] . يضاف إلى ذلك أن النسخ السبعة التي حصلنا عليها قد كتب على أغلفتها العنوان مع اسم مؤلفه: «صلاح بن الحسين الأخفش». أما الحواشي فالحق أنني حين عزمت على تحقيق «العقد» لم يدر بخلدي أن يمتد عملي لتحقيق الحواشي الكثيرة المزدانة بها النسخ الأربع التي اعتمدناها، لولا أني أدركت أن هذه الحواشي هي للأخفش نفسه، تفسر غامضاً، وتكشف مبهماً، فقد اجتمع لديَّ عدد من الأدلة الدالة على أنها للأخفش، كتبها على نسخته «الأم» ـ ولعله كتبها حين قرأ طلابه «العقد» عليه ـ هذه الأدلة هي:

١ ـ أنه قد كتب على غلاف نسخة «ن» ما يفيد أن هذه الحواشي هي من صنع الأخفش فقد سجل الناسخ ما نصه «كل ما وجد في هذه النسخة من الحواشي في آخرها «منه» فهي من نسخة المصنف، وجميع ما في هذه النسخة ـ وإن لم نقل «منه» ـ فهو منها، وقد نقلت ذلك حرفاً حرفاً» وهذا يعني أن هناك نسخة للمصنف عليها هذه الحواشي لعله سجلها حين قُرىء العقد عليه كما ذكرنا، وإذا علمنا أن النسخ الأربع ـ أو أكثرها ـ قد اشتركت في هذه الحواشي، فهذا يؤكد على أن هذه الحواشي هي للأخفش نفسه.

٢ ـ أنه في الورقة ١٠ من نسخة «أ» ذكر الناسخ في نهاية إحدى الحواشي الطويلة ما نصه «وهذه الحاشية والنسخة المصدرة في الأصل

---

(١) انظر البدر الطالع ١/ ٢٩٦، ونشر العرف ١/ ٧٨٩، ومصادر الفكر ١٤٨، والروض الأغن ١/ ٢١٣.

مضروب عليها في نسخة المؤلف وسألته فقال: الأولى إثباتها، فلا يُتوهَّمُ أن النقل غير صحيح». وقد رأيت السؤال والجواب في فرائد الدر لقاطن وهو من تلاميذ الأخفش مما يرجح أن محشي هذه النسخة قد نقل عن فرائد الدر لقاطن، أو هو قاطن نفسه كما يؤكد على صنع الأخفش لهذه الحواشي وقد رأيت الناسخ في عدد من المواضع ينهي الحاشية بالقول، «منه حماه الله»[1] مما يرجح أن الناسخ قد تلقفها من الأخفش نفسه، حين قراءة العقد عليه.

٣ ـ أنه قد كتب في نهاية نسخة «ب» ما لفظه «وقد قوبلت على نسختين صحيحتين، قوبلتا على نسخة المصنف، وكذا الحواشي قوبلت». وأحسب أن هذه الحواشي لو قوبلت على غير نسخة المصنف لذكر الناسخ ذلك لا سيما أنه من العلماء المحققين[2] الذين لا تخفى عليهم أهمية نسبة هذه الحواشي لأصحابها بدليل أنه في عدد من المواطن قد عزا بعض هذه الحواشي إلى غير المصنف[3] ففي الورقة «٣» مثلاً، نص في نهاية إحدى الحواشي التي امتلأ بها الهامش على أن هذه الحاشية من «قاطن» يريد بذلك أنها من شرح أحمد قاطن للعقد، أما بقية الحواشي في نفس الهامش فقد ذكر في نهايتها لفظة «منه» أو «تمت منه» تمييزاً لها عن الحواشي التي ليست للمصنف[4]. وهكذا نلحظ حرصاً على هذا التمييز في كل ورقة من ورقات نسخة «ب» وكل ذلك يفيد أن الحواشي المثبت في نهايتها «منه» أو «تمت منه»، هي للأخفش، سجلها في نسخته ـ النسخة «الأم» ـ وصارت جزءاً من العقد يستنسخها النساخ على أنها من متممات العقد لذا ألفيناها في أكثر النسخ التي امتلكها العلماء، وهي التي اعتمدناها أصولاً.

٤ ـ أن شارحي العقد أحمد بن قاطن وعبد القادر الكوكباني، قد ذكرا في كثير من المواضع ما يدل على أن هذه الحواشي للأخفش مثال

---

(١) العقد، الورقات ٢ ـ ١٢ ـ ١٧.

(٢) هو محمد بن وحيش، انظر وصف هذه النسخة فيما مضى.

(٣) من ذلك حاشيتان لـ «قاطن» في الورقتين ٣، ٤.

(٤) وهكذا الحال في جميع النسخ المعتمدة.

ذلك أن أحمد قاطن قد ذكر ـ معلقاً على قول الأخفش: ولم أقل كالكافية... الخ ـ ما نصه: «أقول قال المصنف في «حاشيته» مفسراً لكلامه يعني أنه يورد عليه[1]... الخ. وهذه الحاشية نفسها ذكرها الكوكباني أيضاً في شرحه مصدراً إياها بالقول «كتب في الحاشية»[2] وقد ألفيت هذه الحاشية قد أثبتت في النسخ الأربع المعتمدة وكتب في نهايتها «منه» وهكذا ألفيت اشتراكاً في هذه الحواشي التي أثبتناها لأنَّ ثمة إجماعاً عليها بأنها من صنع الأخفش كما ظهر.

والظاهر أن الأخفش كان قد جمع مادة الكتاب العلمية في نسخة ثم راح ينظر فيها، يشذبها وينقحها ويضيف إليها بعض ما يراه مكملاً لناقصها، ويضرب على بعض ما يرى أن الكلام مستغنٍ عنه، يؤكد على ذلك ما وجدته في حواشي الورقات الأول من النسخ الثلاث «ب ـ ن ـ م» فقد ذكر فيها ما لفظه «وعبارته في النسخة التي كان قد جمعها المصنف سابقاً وكثيراً ما يطلق ـ أي الظرف ـ على ما يشمل الجار والمجرور... الخ»[3] وبعد أن استقام له تحريرها وتبويبها وتصحيحها بحواشيها، تلقفها طلبة العلم بصورتها المصححة من الأخفش نفسه واعتمدها العلماء في حلقات الدرس والتعليم فكانوا ينصون أحياناًعلى عبارات الأخفش القديمة والحديثة على نحو ما رأينا.

ونخلص من هذا كله ـ باجتماع الدلائل التي ذكرناها ـ إلى أن العقد مع حواشيه هو من صنع الأخفش نفسه، مما دفعنا إلى أن نحقق هذه الحواشي مع المتن مع أن الصعوبات الكثيرة في الجمع بين المتن وهذه الحواشي كانت كافيةً لتثنيني عن متابعة هذا العمل لولا أن إتمام الفائدة والخوف على ضياع هذه الحواشي كانا ملازمين لي في هذه المرحلة التي

---

(١) فرائد الدر النظيم، ٥ وفي أسفلها قال أيضاً شارحاً قولاً للأخفش «أقول: قال في الحاشية» وفي الورقة ٣٧ نقل حاشية للمصنف قال في نهايتها ما نصه «هذا كلامه في حاشيته».

(٢) إحكام العقد، ١١٢ ونحوها في الورقات ١١٣ ـ ١٣٠ ـ ١٣٢ ـ ١٣٤ ـ ١٣٥، وفي نهاية الحاشية المذكورة في الورقة ١٣٠ ما نصه «انتهى ما كتبه في الحاشية».

(٣) انظر النص المحقق ٤٣.

بدأتها مع الأخفش توهماً مني أن «العقد» لا يعدو أن يكون حديثاً موجزاً عن شبه الجملة جامعاً لأحكامه المتناثرة فإذ بي أفاجأ بهذه الحواشي التي يستلزمها متن العقد الموجز، فبها تتضح الأحكام، وتنجلي المبهمات، ولا تخفى أهمية شبه الجملة في تشكيل «الجملة العربية» لدى المشتغلين بهذه الصناعة، وإزاء هذا وذاك ألزمت نفسي بتحقيق متن العقد مع حواشيه.

رابعاً ـ عنوان الكتاب:

اشتهر هذا المؤلَّف بعنوانين:

أولهما: العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم.

وثانيها: نزهة الطرف في أحكام الجارو والمجرور والظرف[1].

وظاهر أن العنوان الثاني خفيف على اللسان لموسيقى السجعة ولذا استخدمه غير واحد في عنونة مؤلفاتهم[2]، غير أني فضلت العنوان الأول للأسباب الآتية:

١ ـ أن العنوان الثاني هو من إطلاق الخالفين على الأخفش يدلنا على ذلك ما يأتي:

أ ـ أن صاحب نشر العرف قد نقل عن صاحب نفحات العنبر ما يفيد أن عنونة الكتاب بنزهة الطرف جاء من تلامذة الأخفش قال: «وألف مختصرات نافعة منها العقد الوسيم في الجار والمجرور والظرف، وسماه بعض الآخذين عنه أيضاً نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف»[3].

ب ـ أنه قد كتب على غلاف شرح العقد الوسيم لأحمد بن قاطن عنوان الشرح ـ وهو «فرائد الدر النظيم شرح العقد الوسيم» ـ وبأسفله من

---

(١) انفردت نسخة «أ» بذكرها العقد الوسيم، أما النسخ الثلاث الأخرى فقد ذكرت العنوانين، والنزهة أولهما، وبينهما كلمة «ويسمى».

(٢) كالميداني في كتابه «نزهة الطرف في علم الصرف» والديلمي الحسن بن عبد الوهاب في كتابه «نزهة الطرف في أحكام الصرف»، وابن هشام الأنصاري في كتابه «نزهة الطرف في علم الصرف»، وانظر نشأة الدراسات اللغوية ٣٢٥، ونشر العرف ١/ ٧٩١.

(٣) نشر العرف ١/ ٧٩١.

الجانب الأيسر ما يأتي: سماه شيخنا «العقد الوسيم في الجار والمجرور وما لكل منهما من التقسيم» وقد سماه غيره: «نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف» وهي تسمية حسنة وقد ذكرنا من قبل أن أحمد بن قاطن هو تلميذ المؤلف.

جـ ـ أنه قد كتب في الورقة ١٧٧ من كتاب إحكام العقد للكوكباني ما لفظه: «وقد تقدم تسميته بالعقد الوسيم، وشاع أنه يسمى نزهة الطرف»، وهذا كله يفيد أن نزهة الطرف لم يطلقه الأخفش على مؤلفه. والأولى مراعاة العنوان الذي اختاره المؤلف لكتابه، ويبدو أن الخالفين قد أشاعوا العنوان الثاني لما وجدوا في العنوان الأول من طولٍ، مع خفة الثاني وقصره وتراثه القديم اللغوي.

٢ ـ أن شراح العقد لم يذكروا «نزهة الطرف» في مقدمات شروحهم بل حرصوا في هذه المقدمات على ذكر العقد الوسيم، قال قاطن: «وبعد: فإن العقد الوسيم تأليف شيخنا الأورع الجليل... المحقق المعتمد صلاح بن الحسين الأخفش، روضةٌ...»[١].

وقال الكوكباني: «أما بعد فإن العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكل منهما من التقسيم الذي نظم فرائده... صلاح الدين بن الحسين... كتاب لم يسبق إلى مثيله»[٢].

وقال أحمد بن قاسم الشمط «وبعد فإنه سألني بعض الأخلاء والسادات النبلاء أن أشرح لهم العقد الوسيم الذي صنعه السيد الفاضل... صلاح بن الحسين الأخفش»[٣].

يضاف إلى ذلك أن «قاطناً والكوكباني» قد ضمنا عنواني شرحهما عبارة «العقد الوسيم» أما أحمد بن القاسم الشمط فقد جعل عنوان شرحه «الطلاء الرخيم على العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما

---

(١) فرائد الدر النظيم، الورقة ٣.

(٢) إحكام العقد الوسيم الورقة ١.

(٣) الطلاء الرخيم على العقد الوسيم الورقة ٢.

لكل منهما من التقسيم» أي أنه ذكر عنوان العقد كاملاً ثم عقبه بالقول «أو طيب العرف على نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف» وكأنه أراد أن يعطي كل عنوان حقه، وانفراده بذكره عنواناً آخر للعقد مع تأخره زمنياً عن مصنفه الأخفش لا يبعث على الاعتقاد أن النزهة هي العنوان الأفضل الأكمل. ولا يخفى أن «قاطناً» من تلامذة الأخفش فلو كان «نزهة الطرف» هو العنوان الذي أراده الأخفش لما تردد في ذكر ذلك سواء في المقدمة أو في اختياره لعنوان شرحه.

٣ ـ وأخيراً فإن الأخفش نفسه قد نص على أن عنوان كتابه هو العقد، يبدو ذلك من قوله في خاتمة كتابه «وقد وصلنا بالخلوص إلى هذا البحث اللطيف، إلى ما أردنا من حسن خاتمة العقد الوسيم».

وباجتماع هذه الأسباب، جعلت العنوان هو العقد الوسيم... ولشيوع العنوان الثاني ذكرته بعد الأول، حتى نجمع بين الحسنيين.

خامساً ـ منهج التحقيق:

تلخص عملنا في إخراج هذا الكتاب فيما يأتي:

١ ـ جهدنا في إخراج النص ـ العقد مع حواشيه ـ خالياً من أمراض التصحيف والتحريف.

٢ ـ جعلنا لحواشي المصنف رقماً متسلسلاً ليتميز عن رقم إحالات تحقيق نص العقد.

٣ ـ أثبتنا الحواشي التي ثبت لدينا أنها للمصنف في ذيل العقد، وتمثلت:

أ ـ في الحواشي التي وردت في فرائد الدر النظيم لتلميذه أحمد قاطن وفي إحكام العقد الوسيم للكوكباني، إذ صدر هذان العالمان نقولهما لحواشي المصنف بالقول «وكتب في الحاشية» أو «قال في الحاشية»... أو «هكذا قرر أكثر الكلام في حاشيته».

ب ـ وفيما وجدناه من حواش للمصنف اتفق وجودها في النسخ الأربع المعتمدة، مُسجَّلاً في نهايتها ما يفيد أنها للمصنف ككتابة «منه حماه الله» أو «تمت والله أعلم» أو بتصريح الناسخ بأن كل الحواشي من النسخة الأم كما هو شأن نسخة «ن»[1] ولا شك أن أوثق هذه الحواشي هي التي تم التطابق فيها بين النسخ الأربع والشرحين المذكورين آنفاً وقد جاء أكثرها كذلك، وزيادة في الضبط استبعدنا كل الحواشي التي لم تندرج تحت الضابطين المذكورين حرصاً منا على صحة نسبتها إلى المؤلف خاصة أن النسخ كانت ملكاً لعلماء مشهورين أيضاً، لذا لا يستبعد أن يقوم هؤلاء بتحشية نسخهم حين قراءة الكتاب عليهم وقد تلتبس حواشيهم

---

(١) راجع وصف النسخ لتنظر إلى ما سجله النساخ حول نسبة هذه الحواشي إلى المصنف نفسه.

بحواشي المصنف نفسه. . . وأحسب أننا بهذين الضابطين نكون قد حرصنا على التمييز بين حواشي المصنف، وحواشي شراح العقد.

٤ ـ جعلنا عنوان الكتاب العقد الوسيم وعقبناه بالعنوان الثاني نزهة الطرف وحذفنا الألقاب المتقدمة على اسم الأخفش وزدنا «اليمني وسنة وفاته» لتمييزه إذ الأخافشة كثر.

٥ ـ حددنا اسم السورة التي ذكرت فيها الآية، ورقمها في القرآن الكريم مع تخريج القراءة ـ إن وجدت.

٦ ـ وثقنا نقول المصنف من مصادرها، وسجلنا أحياناً النص بلفظه ليتضح المراد.

٧ ـ عرَّفنا الأعلام، وخرجنا الأمثال والأشعار، وشرحنا ما غمض، وأوضحنا ما احتاج إلى بسط وبيان. معتمدين على شروح العقد كفرائد الدر النظيم لأحمد بن قاطن وإحكام العقد لعبد القادر الكوكباني وعلى بعض الحواشي المثبتة في هوامش بعض النسخ، لأن النص بحاجة إليها فهو شديد الايجاز حتى باتت نقولنا كأنها حاشية عليه.

٨ ـ صنعنا فهارس عامة تيسرالرجوع إلى الكتاب والإفادة من محتواه.

العِقْدُ الوسيمُ
في
أحكام الجار والمجرور والظرف
وما لكلٍّ منهما من التقسيم

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

حمداً[٢] للرَّافعِ لذي الدِّراية[٣] العلَّامُ، وشُكراً للنَّاصبِ للهداية الأعلامَ، والصلاةُ والسلامُ على المُعربِ عن الصَّوابِ في الكَلمِ والأَفعالِ وعلى نُحاةِ[٤] مَنهجِهِ من الأَصْحابِ والآلِ.

وبعد:

فهذا عِقْدٌ لا يُعرفُ نظيرُهُ في مُؤلَّفٍ، وسِمْطٌ[٥] لا يُوقَفُ على مثل نُضَاره[٦] في خزانةِ مَنْ أَلَّف، يشتملُ من أحكامِ الجارِّ والمجرورِ، والظَّرفِ على ما يُنَزَّلُ مَنْزَلةَ السَّوادِ من الطَّرْفِ، إنْ شَانَ فرائدَه وناظمها القَصْرُ والقصورُ، فقد زانَها التقاطُها من دُرَر بحورٍ، فهي قصيرةٌ، في التحقيق طويلةٌ، وكثيرةٌ، وإنْ تراءتْ قليلةً. أُعيذها بتمائمِ توامِّ الكَلِمِ من عينِ الحاسدِ وأُجيرها برواجمِ النجومِ من لسَانِ ذي الدينِ الفاسدِ، والمقصودُ بها ضَبطُ ما شَرَدَ، ومنَ اللَّهِ التوفيقُ والمددُ.

الظرفُ: هو الاسمُ المذكورُ لإفادةِ وقوعِ حَدَثٍ فيه، ولم أَقلْ

(١) بعدها في ب «قال السيد العلامة أعاد الله من بركاته» وفي حاشية «م» متعلق الجار محذوف يقدر مؤخراً أي ابتدىء» وما ذكره المحشي هو رأي الكوفيين، والمحذوف عند البصريين اسم، والتقدير: ابتدائي بسم الله، وكونه فعلاً مؤخراً نسب إلى الزمخشري، انظر الكشاف ١/ ٥ (الطبعة الأولى) وانظر التبيان للعكبري ١/ ٣، والبحر المحيط لأبي حيان ١/ ١٦، والهمع للسيوطي ٢/ ١٠٨.

(٢) في حاشية م «مصدر لفعل مقدر».

(٣) في حاشية م «أي صاحب الدراية، وهم العلماء».

(٤) في حاشية م «أي قاصدي منهجه».

(٥) سمط بالكسر، خيط النظم، وقلادة، جمعها سموط، القاموس المحيط، سمط.

(٦) في ب ـ ن «نظاره، والمثبت من أ ـ م» وفي فرائد الدر النظيم، لأحمد قاطن الورقة ٤ظ أثبت في المتن «نضاره» ثم قال «والنضار بضم النون وبالضاد المعجمة الحرير الخالي من الذهب».

كالكافية: ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ[١]، للسلامة من الإيرادِ(١) والاستراحةِ من الدَّفعِ بالقيدِ المُرَادِ(٢) ولا منصوباً[٢] بتقدير «في» لنحو ما اعتبرَهُ صاحبُها في حَدِّ المُعْرَبِ، لا جرياً على اصطلاحِه(٣) المُسْتَغْرَبِ(٤)

---

[١] «يعني أنه يُورَدُ(أ) على قوله: ما فعل فيه فعل مذكور نحو: يومُ الجمعة طيب، فإنه فُعِلَ فيه فعلٌ مذكور في الجملة، نحو: صمتُ يومَ الجمعةِ، فدفع بأن المراد بالمذكور، المذكور في تركيبه، فأورد عليه نحو: شهدتُ يومَ الجمعة، فإنه مذكور في تركيبه، فأجيب بأن المراد بالمذكور، المذكور من حيث إنه فُعِلَ فيه فعل مذكور وهو هنا مذكور من حيث إنه وقع عليه، وهذا هو المراد بالدفع بالقيد المزاد»(ب).

[٢] «أي ولم أزد في الحد «منصوباً» بتقدير «في» مع أن اختصاص المفعول فيه بالمنصوب بتقدير «في» يقتضي زيادته كما هو مذهب النحاة خلافاً لابن الحاجب(ج) =

---

(١) الكافية ٣٩٢ (ضمن مجموع مهمات المتون) وبعده: من زمان أو مكان وشرط نصبه تقدير «في».

(٢) في ن: المراد، وليس بظاهر، لأن القيد المزاد هو ما تضمنه تعريفه للظرف، زيادة على تعريف ابن الحاجب له.

(٣) في ب ـ م: اصطلاحهم، وفي إحكام العقد للكوكباني ٢و.. «أي على اصطلاح صاحب الكافية»، وكذا في أ ـ ن وهو ما أثبتناه.

(٤) في حاشيتي ب ـ م وفي فرائد الدر لقاطن الورقة ٦و ما نصه: «يريد المصنف أنه لو زاد في حد الظرف «منصوباً» بتقدير «في» للزم منه توقف معرفة الظرف على نصبه بتقدير «في» ونصبه بتقدير «في» متوقف على معرفة الظرف وهو دورٌ، فترك هذا القيد لئلا يلزم منه الدور، وتركه أيضاً ليعلم أن معرفة حقيقة الظرف متقدمة على معرفة نصبه بتقدير «في» وليعلم أيضاً أن نصبه بتقدير «في» حال من أحواله لا أنه داخل في حقيقته، ولا أنه تركه لأنه =

(أ) والظاهر أن صاحب هذا الإيراد هو الرضي في شرح الكافية ١/ ١٨٣ فقد ذكر نحواً من ذلك.

(ب) هذه الحاشية ونحوها مما سيأتي قد حصل إجماع عليها في نسبتها إلى المصنف لورودها في شروح العقد، وحواشي النسخ منسوبة إليه مع اختلاف ـ أحياناً ـ في ألفاظها.

(جـ) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدوني، الكردي، ولد سنة ٥٧١هـ بإسنا من صعيد مصر، برع في عدد من العلوم، وألف تآليف في عدد من الفنون، منها الكافية في النحو، والشافية في التصريف، ومختصر في أصول الفقه، توفي بالاسكندرية سنة ٦٤٦هـ انظر ترجمته في إشارة التعيين ٢٠٤، والبغية ١/ ١٣٤.

وكثيراً[١] ما يُطلقُ الظرفُ[٢] على المجرور مع ما يجرُّهُ من الحروفِ، قال

= في عدم اعتبار النصب في التسمية بالمفعول فيه، ولهذا قال: وشرط نصبه تقدير «في» لا «وشرطه»[أ] وإنما لم أزد تلك الزيادة لنحو أي لمثل ما اعتبره صاحبها أي الكافية، وهو ابن الحاجب في حَدِّ المعرب من الأسماء بقوله: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل ولم يقل كغيره: وهو ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيه، لما فيه من الدور، فإن المقصودَ بيانُ المعرب لتجري عليه أحكام الإعراب لا بيان أن ما اختلف آخره معرب، إذ لا فائدة لذلك كما أوضحه المحقق[ب] الجامي[ج] ولا أنَّا تركنا تلك الزيادة جرياً منا على اصطلاحه ـ أي صاحب الكافية ـ في المفعول فيه من أن تقدير في شرط للنصب، لا لكونه مفعولاً فيه خلافاً لمن قبله[د] من النحاة فإنه اصطلاح مستغرب، فإن المجرور بفي عندهم مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه كما أوضحه الرضي[هـ] وتبعه الجامي»[و].

= اصطلاح غريب لم يصطلح عليه النحاة، فإن المجرور بفي ظرف لغة والمراد تحديد الظرف من حيث هو، مجروراً كان أو مرفوعاً أو منصوباً كما سبق، فتركه لأجل الدور لا لأجل الاستغراب».

(١) في ب ـ ن ـ م «وعبارته في النسخة التي كان قد جمعها المصنف سابقاً «وكثيراً ما يطلق على ما يشمل الجار والمجرور، لأن كثيراً من المجرورات ظروف، فإن افترقا أريد بكلٍّ معناه، وإن أفرد الظرف شمل شريكه وأخاه»».

(٢) سقطت من أ.

(أ) أي لم يقل وشرطه.

(ب) عبد الرحمن بن أحمد الجامي، ولد بجام من قصبات خراسان واشتغل بالعلوم فبرع في جميع المعارف، له مصنفات منها شرح الكافية، وشواهد النبوة ونفحات الأنس بالفارسية وله غير ذلك، توفي بهراة سنة ٨٩٨هـ، البدر الطالع ١/ ٣٢٧.

(جـ) الفوائد الضيائية، ١٨.
والحق أن هذا التحقيق لابن الحاجب نفسه، ذكره في الإيضاح ١/ ١١٢ رداً على حدِّ الزمخشري للظرف في مفصله.

(د) في حاشية ب خلافاً لمن قاله، وعلق الناسخ محمد بن وحيش وهو من العلماء المشهورين بما نصه «في نسخة خلافاً لمن قبله».

(هـ) محمد بن الحسن الاستراباذي صاحب شرح الكافية والشافية، عزَّت ترجمته توفي سنة ٦٨٦هـ انظر البغية ١/ ٥٦٧، وانظر شرح الكافية ١/ ١٧.

(و) الفوائد الضيائية ١٣٠، ١٣١.

الرضيُّ[٣]: «لأنَّ كثيراً من المجروراتِ ظروفٌ»(١) وعلى ما يشمَلُهمَا(٢)[٤]، وهو معروفٌ فحيثُ اقترَنا أُرِيدَ بكلٍّ معناه، وإنْ أُفرِدَ الظرفُ شَملَ شَريكَهُ وأخاه(٣) وأَمَّا الاكتفاءُ عنه بذكرِ أَخيه[٥] فلا يَسْتَغني الظَّرْفُ(٤) عن النَّظَرِ فيهِ[٦]، وقد قضى بذلك[٧] ظاهرُ مَنْ قالَ ـ في تَشْبيهِهِمَا ـ القولَ النفيسَ، وقالَ[٨]: هما كما قالَ في الفقير والمسكينِ،

---

[٣] نسب ذلك إلى الرضي مع أن الكثير أو الأكثر من هذا العقد منقول منه لما في ذلك من كثرة التجوز.

[٤] كقولهم: يجوز تقديم الظرف على عامله الضعيف لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل(أ).

[٥] «بأن يذكر الجار والمجرور ويراد به ما يشمل الظرف».

[٦] «لما فيه من البعد كما يشعر به تعليل الرضي المذكور» وهو كثيراً من المجرورات ظروف(ب).

[٧] «أي بصحة إطلاق الجار والمجرور على ما يشمل الظرف».

[٨] «والقائل بذلك الشيخ عبد الرؤوف الحساني الحنفي(جـ)، شيخ ابن علاَّن المكي(د)، =

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٢٠، وانظر لذلك الكتاب ١/ ٤٠٩، وشرح الكافية ١/ ٩٤، والمغني لابن هشام ٥٦٦، وتعليق الفرائد للدماميني ٣/ ١٠٩.

(٢) في ن: ما شملهما.

(٣) في إحكام العقد ١١٣و، «شريكه وأخاه يعني به الجار والمجرور، وزيادة لفظ شريكه لئلا تقصر الفقرة الثانية عن الأولى، وهو في السجع غير الأولى إذ معنى الأخ والشريك هنا واحد، وإن كان بينهما فرق».

(٤) في إحكام العقد ١١٣ظ «أي صاحب الظرف وهو بفتح الظاء المعجمة وسكون الراء ـ =

(أ) بعدها في فرائد الدر، ٦ و، وفي حاشيتي ب ـ ن ما نصه: «ومثاله في الظرف أكل يوم لك ثوب وفي الجار والمجرور: أفي الدار لك درهم، فالعامل فيهما «لك» وقد قُدِّما عليه لكونهما ظرفين».

(ب) شرح الكافية ٢/ ٣٢٠.

(جـ) لم أقف على ترجمة له.

(د) محمد علي بن محمد علان الصديقي العلوي ولد بمكة سنة ٩٩٦هـ حفظ عدة متون في كثير من الفنون وحفظ القرآن الكريم بالقراءات كان شبيهاً بالجلال السيوطي في معرفة الحديث وضبطه وكثرة مؤلفاته، إذ ألف كتباً كثيرة تزيد على الستين منها تفسير سماه ضياء السبيل إلى معالم التنزيل، ورسالة في ختم البخاري ونظم إيساغوجي، والعقد والمدخل في علم البلاغة =

ابنُ إدريسَ ـ وما أَمْلَاهُ[1] ـ بإملائهِ في مجالسِ التدريسِ: إنِ اجتمعَا افترَقَا، وإنِ افترقا اجْتَمَعا[2] قلتُ: ما أبدعَ اجتماعَ الافتراقِ، وافتراقَ

= حيث قال: هما كما قال الإمام الشافعي[أ] في الفقير والمسكين، إذا اجتمعا أي ذكرا معاً افترقا أي أريد بكل واحد منهما معنىً غير معنى الآخر، وإن افترقا أي ذكر أحدهما فقط اجتمعا أي أريد بالمذكور منهما ما يشملهما وهو من لطيف الكلام، وذكر نحو ما قاله الأسيوطي[ب] في آخر كتاب الأشباه والنظائر»[ج].

= الكياسة من البراعة وذكاء القلب، أو من الحذق وقيل غير ذلك... وقد ورّى بلفظ الظرف عن الظرف الاصطلاحي، وأسند استغناءً إليه مجازاً أي فلا يستغني الظرف عن النظر فيه هل يعمه لفظ الجار والمجرور أم لا، وفيه لطف».

(١) فوقها في ب «هذه جملة معترضة» أي ما أحقه، وفي ن «جملة معترضة» وفي إحكام العقد ١١٣ ظ كتب في الحاشية «وما أملاه معترضة انتهى» وفي اللسان، ملل «يقال: أمللت الكتاب وأمليته: إذا ألقيته على الكاتب ليكتبه».

(٢) في اللسان، فقر «قيل: الفقير الذي لا شيء له، والمسكين الذي له بعض ما يكفيه، وإليه ذهب الشافعي رضي الله عنه، وقيل فيهما بالعكس وإليه ذهب أبو حنيفة رحمه الله» وفي البحر المحيط ٥/ ٥٨ ذهب جماعة من السلف إلى أن الفقير والمسكين سواء لا فرق بينهما في المعنى وإن افترقا في الاسم وهما صنف واحد، سمي باسمين ليعطى سهمين نظراً لهما ورحمة ـ قيل: هذا أحد قولي الشافعي، وذهب الجمهور إلى أنهما صنفان يجمعهما الإقلال والفاقة» وانظر روح المعاني ١٠/ ١٢٠ وفي إحكام العقد ١١٣ظ «والقول الذي قاله الشافعي في الفقير والمسكين هو أنهما إن اجتمعا في اللفظ فقيل: الفقراء والمساكين افترقا، فصار =

= للعضد، ونظم القطر والأجرومية، توفي سنة ١٠٥٧هـ، ودفن بالمعلاة خلاصة الأثر، للمحبي ٤/ ١٨٤، وانظر التاريخ والمؤرخون بمكة للدكتور محمد الحبيب الهيلة ٤١٣، ففيه ترجمة وافية.

(أ) الإمام المشهور محمد بن إدريس ولد بغزة وقيل بعسقلان ١٥٠هـ، سمع مالك بن أنس وسفيان بن عيينة ومسلم بن خالد الزنجي، حدث عنه أحمد بن حنبل وإبراهيم بن خالد وأبو إبراهيم المزني وغيرهم توفي بمصر سنة ٢٠٤هـ، انظر ترجمته في وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ٥٦٥، والمختصر لأبي الفداء ٢/ ٢٨ ومعجم الأدباء ١٧/ ٢٨١، وشذرات الذهب لابن العماد ٢/ ٩ ـ ١١، ومفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده ٢/ ٢٢١.

(ب) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الجلال السيوطي، الإمام المشهور ولد سنة ٨٤٩هـ أخذ عن عدد كبير من علماء عصره علوماً متعددة، فجاءت تصانيفه في كل فن، توفي سنة ٩١١هـ، انظر ترجمته في البدر الطالع ١/ ٣٢٨.

(ج) لعل مراده الفن الرابع من الأشباه والنظائر المعنون بـ «فن الجمع والفرق» وفيه الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام، انظر الأشباه ٢/ ٣٩٠.

الاجتماعِ معاً، ثُمَّ البحثُ ها هنا عن مُعْظَمِ حكمهِ[1] العامِّ، وحكم أَخيهِ المشاركِ له في الأَحكامِ[2]، وعن تقسيمهِ، وما لكلٍّ من الأقسامِ، فانَحصرَ في مَقْصَدَيْنِ.

= لكل معنىً... وإن افترقا في اللفظ بأن قيل: الفقراء مرةً والمساكين أخرى اجتمعا، أي عمَّ كلٌّ منهما كلا النوعين فكذلك الظرف والجار والمجرور».

(١) فوقها في ب. أي حكم الظرف.

(٢) أي الجار والمجرور.

المَقْصَدُ الأَوَّلُ

في الحكم العَامِّ

وفيه فصولٌ[1]:

الفصلُ الأَوَّلُ[2]

لمَّا كانَ الظرفُ[3] لإفادةِ وقوع عاملهِ فيهِ، والجارُّ للإفضاءِ بفعلٍ أَو معناه إلى ما يليهِ[4] لم يكنْ لَهُمَا[5] غالباً بُدٌّ من متعلَّقٍ، مَصْدَرٌ، أَو ما هو منه مشتقٌ[6] أَو ما يتضمَّنُ معناه المحقَّقُ[7]، وفي تعلُّقهِ بالنَّاقصِ والجامدِ ومعنى النَّفي، بَحْثٌ، الأَظْهَرُ يتعلَّقُ[8]. وقولُنا «غالباً» للاحترازِ عن

(١) بعدها في ب ـ م «ستة» وفي فرائد الدر، ٧و «وفيه فصول أي ستة» وسقطت أيضاً من أ ـ ن.

(٢) سقط هذا العنوان من أ.

(٣) سقط من أ ـ ب.

(٤) هذا حَدُّ ابن الحاجب في الكافية ٤٢٣ (مجموع مهمات المتون).

(٥) في حواشي أ ـ ب ـ م ـ ن وفرائد الدر، الورقة ٧و ـ ظ ما نصه: «أي للظرف نظراً إلى التعليل الأول، وللجار والمجرور نظراً إلى التعليل الثاني فهو من اللف والنشر المرتب تقديراً كقوله تعالى: ﴿وقالوا لَنْ يدخلَ الجنَّةَ إلاَّ مَنْ كانَ هوداً أَوْ نصارى﴾ [البقرة: ١١١] وذلك أن الضمير في «قالوا» لأهل الكتاب من اليهود والنصارى والمعنى، وقال اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلف بين الفريقين ثقةً بأن السامع يرد إلى كل فريق قوله، فلا يرد أن مقتضى الكلام تعليل الكل بالكل»، وفي فرائد الدر، ٧ظ انتهى كلام قاطن عند الآية الكريمة، وما بعدها مذكور في الحاشية وليست من كلام قاطن.

(٦) في فرائد الدر، ٧ظ «أو ما هو منه أي من المصدر مشتق على المختار من أن المصدر أصل للمشتقات، ويجوز أن نجعل ضمير منه عائداً إلى ما وهو للمصدر على ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل أصل المشتقات» وانظر شرح التصريح ١/ ٣٢٠.

(٧) في فرائد الدر، ٧ظ «أي معنى الفعل وهو الظرف والجار والمجرور والتمني والترجي والتنبيه والإشارة والتشبيه والنداء».

(٨) انظر تفصيل ذلك في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٨ ـ ٢/ ١١، والمغني ٥٧٠ ـ ٥٧٢.

الزائدِ، ولَوْلَا، ولعلَّ(١)، قيل: وكذا الكافُ[٩]، وحاشا وعَدا وخَلا، والمختارُ في رُبَّ أنَّها كذلك، وفاقاً لابنِ هشام(٢)، وخلافاً للجمهورِ(٣)، ثمَّ المتعلَّق؛ إمَّا عامٌّ(٤)، فمستقرٌّ، لاستقرارِ الضميرِ، أو معنى الفعلِ فيه، أو كونُ متعلَّقِه استقرَّ يجبُ على الأصحِّ(٥) في متعلَّقه أنْ لا يظهرَ، وموضعهُ الصلةُ، والصفةُ، والحالُ، والخبرُ.

وعن أبي الفتح(٦) جوازُ إظهارِه(٧) تمسُّكاً بـ ﴿مستقرّاً

---

[٩] «القائل بأن لا متعلَّق للكاف الجارة، الأخفش(أ)، حكاه ابن هشام، لعدم دلالة قولنا: زيد كالأسد، على معنى الاستقرار والحق أن جميع حروف الجر، لا تخلو عن معنى الاستقرار وأما خلا وحاشا وعدا، فقال بذلك ابن هشام في المغني(ب)، وتعلل بكون فائدة حرف الجر إيصال معنى الفعل القاصر إلى ما يليه، وهي لا توصل معنى الأفعال إلى ما بعدها بل تفيد إخراج ما بعدها عن حكم ما قبلها لأنها للاستثناء واعترض عليه في ذلك»(ج).

---

(١) في لغة من يجر بها، وهم عقيل، انظر شرح التسهيل ٣/ ١٨٥، ١٨٦، والمغني ٥٧٥.

(٢) عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري النحوي المشهور صاحب التصانيف المعروفة توفي سنة ٧٦١هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة، للسيوطي ٢/ ٦٨.

(٣) ذهب الرماني وابن طاهر وابن هشام إلى أن «رب» لمجرد إفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية العامل حتى تتعلق به، وهي عند الجمهور حرف جرّ معدٍّ». انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٠٧، والمغني ٥٧٧ وشرح قواعد الإعراب، للكافيجي ٢٣٨.

(٤) العام لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل، والخاص كآكل وشارب وضارب وناصر، شرح الكافية ١/ ٩٣ وانظر حاشية الصبان ١/ ٢٠٠ وانظر تعريف العام والخاص في الصفحة ٥٠. عند حديثه عن الخاص قسيم العام.

(٥) كتب فوقها في ب «صفة لقوله فمستقر».

(٦) عثمان بن جني صاحب أبي علي الفارسي، له مؤلفات كثيرة مشهورة توفي سنة ٣٩٢هـ، انظر ترجمته في تاريخ العلماء النحويين، للتنوخي ٢٤، ٢٥، والبغية ٢/ ١٣٢.

(٧) قال الكوكباني في إحكام العقد ١٢٠ظ ـ معلقاً على هذا الإطلاق ما نصه: «وفي هذا =

(أ) سعيد بن مسعدة أبو الحسن تلميذ سيبويه، توفي سنة ٢١٠هـ، وقيل ٢١٥، انظر تاريخ العلماء النحويين، للتنوخي ٨٥ ـ ٩٠، وإشارة التعيين ١٣١، والبغية ١/ ٥٩٠.

(ب) المغني ٥٧٥ ـ ٥٧٨.

(ج) انظر هذه المسألة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٧٧ ـ ٤٨٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٤، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٣٧ ـ ٢٣٩.

عندَه﴾[1][10] ورُدَّ بأَنَّهُ خاصٌ أَي غيرُ متحركٍ، وليس بمستقرٍ[2] وعن أبي البقاء[3]، إنْ حُذِفَ أَوَّلاً ونُقِلَ ضميرُه لم يَجُزْ[4]، وإنْ ذُكِرَ أَوَّلاً لم يمتنعْ[5]، قيلَ[6]: وهو غريبٌ[11] قلتُ: أَمَّا من القياسِ فقريبٌ[7]. وإمَّا خاصٌ،

---

[10] «فيه لطف»[أ].

[11] «وجه الغرابة تفرده به».

= الإطلاق عن ابن جني نظر، فظاهر كلام المغني أنه لا يخالف إلا في الظرف الواقع خبراً فقط، ولفظه: «وفي شرح ابن يعيش: متعلق الظرف الواقع خبراً صرح ابن جني بجواز إظهاره انتهى» وحينئذٍ فلا تصح نسبة الاستدلال لابن جني بقوله: تمسكاً بظهوره في قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾ لأن الآية من أمثلة الحال كما في المغني، وإنما الخلاف في جواز ظهوره في الخبر وغيره».

وانظر لذلك اللمع لابن جني ٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠، وشرح التسهيل ١/ ٣١٦، وتعليق الفرائد ٣/ ١٠٩، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٥٤٩، والمغني ٥٨١، وحاشية الدسوقي ٢/ ٩٧، وحاشية الصبان ١/ ٢٠٠.

(١) النمل/ ٤٠ ونصها ﴿فلما رآه مستقراً عنده، قال هذا من فضل ربي﴾.

(٢) شرح الكافية ١/ ٩٣ وانظر البسيط ١/ ٥٤٩ وحاشية الخضري ١/ ٩٦.

(٣) فوقها في ب: «ابن يعيش» وهو يعيش بن علي من كبار أئمة العربية يكنى أبا البقاء وينعت بموفق الدين له شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، توفي سنة ٦٤٣هـ، انظر ترجمته في إشارة التعيين ٣٨٨، البغية ٢/ ٣٥١، ٣٥٢.

(٤) في فرائد الدر، ٨ظ «لم يجز إظهاره لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً».

(٥) شرح المفصل ١/ ٩٠.

(٦) قال الكوكباني في إحكام العقد، ١٢١و. «والقائل بالاستغراب ابن هشام» وقد أنهى ابن هشام نقله لنص ابن يعيش بالقول «وهو غريب» وبين الدسوقي وجه الغرابة «لأنه لم يوافقه عليه أحد». انظر المغني ٥٨٢، وحاشية الدسوقي ٢/ ٩٧.

(٧) غير واضحة في أ. وفي فرائد الدر النظيم، لقاطن الورقة ٨ظ «واستقرأه المصنف من جهة القياس إذ هو كسائر العوامل المحذوفة يعد الذكر» وفي إحكام العقد الورقة ١٢١و «فقريب كسائر العوامل نحو ما أضمر عامله في نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ ـ التوبة/ ٦ وكنحو: زيد لمن قال: من قام».

(أ) في حاشية ب «فيه لطف، وإنما قال بمستقراً لإفادة اللطيفة إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾ وفي إحكام العقد ١٢٠ظ قال الكوكباني «كتب في الحاشية فيه لطف يريد أنه ورى بمعنى آخر في قوله «تمسكاً بمستقر عنده» وهو أن ميل ابن جني إلى هذا القول لتمسكه في ذلك بدليل حاصل مستقر عنده، يعني به الآية لكن حكاية «مستقراً» بالنصب بخطه تدفع ذلك».

فَلَغْوٌ(١)، قالَ نجمُ الأئِمَّةِ(٢): يجبُ في متعلَّقه أنْ يُذكرَ(٣) ـ ويُشكِلُ هذا الإطلاقُ بوجوبِ الحذف في مواضعَ بالاتفاق منها(٤). نحو: بالرِّفاءِ[١٢]

---

[١٢] الباء للملابسة، والرفاء، الالتئام، والاتفاق، يقال رفأت الثوب إرفاءً: إذا أصلحت ما وَهَى منه، ذكره في المطول في بحث إيجاز الحذف، أواخر الفن الأول(أ) قال الشيخ لطف الله(ب) في حاشيته: «قيل: نهى النبي ﷺ عن هذا القول لأنه من شعار الجاهلية، وإنما يقال «باليمن والبركة انتهى».

إن قيل ما الحكمة في النهي؟ قيل: إنهم كانوا يحترزون بالبنين عن البنات فنهى عنه ﷺ لذلك وكان دعاؤه للمعرس: «بارك الله لك، بارك الله عليك، وبارك فيك، وجمع بينكما في خير»(جـ).

---

(١) هذا قسيم قوله قبل «ثم المتعلق إما عام..» والحاصل ـ كما قال الدسوقي ـ أن الظرف باعتبار متعلقه إما مستقر أو لغو، فالأول: ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف نحو: ﴿**وعنده علم الساعة**﴾ ـ الزخرف/ ٨٥ ـ والثاني: ما كان متعلقه خاصاً سواء واجب الذكر نحو: زيد جالس في الدار أو جائزه كما إذا قيل: هل صمت يوماً فتقول: يوم الجمعة، حاشية الدسوقي ١/ ٩٧.

(٢) لقب للرضي شارح الكافية.

(٣) شرح الكافية ١/ ٩٣، وانظر حاشية الصبان ١/ ٢٠٠.

(٤) أي التركيب الذي حذف فيه المتعلق وصار مثلاً أو شبهه، فرائد الدر، الورقة ٩و.

(أ) المطول، ٢٩١.

(ب) هو لطف الله بن محمد الغياث الظفيري اليماني، تبحر في علوم كثيرة، من مصنفاته شرح الشافية لابن الحاجب، وحاشية على شرح التلخيص والمختصر للسعد، وله الإيجاز في المعاني والبيان لخصه من تلخيص القزويني، توفي سنة ١٠٣٥هـ.
انظر ترجمته في البدر الطالع ١/ ٧١ ومصادر الفكر ١٣٨ ـ ١٧٩ ـ ٣٢٣ ـ ٤٢٨، ونشأة الدراسات النحوية، ٢٩٤ ـ ٣٤٤.

(جـ) انظر الحديث في سنن النسائي ٣/ ١٢٨ ـ كتاب النكاح ـ كيف يدعى للرجل إذا تزوج. عن الحسن قال تزوج عقيل بن أبي طالب امرأة من بني جشم فقيل له: بالرفاء والبنين. قال: قولوا كما قال رسول الله ﷺ بارك الله فيكم وبارك لكم وفي سنن الترمذي ٢/ ٢٧٦ أبواب النكاح ـ باب ما جاء في ما يقال للمتزوج وفيه: «بارك الله وبارك عليك وجمع بينكما في الخير» ونحوه في سنن أبي داود ٢/ ٢٤١ كتاب النكاح ـ باب ما يقال للمتزوج وانظر الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ، للنووي ٢٥١، وفي اللسان، رفأ، قال بعد ذكره الحديث «ويهمز الفعل ولا يهمز».

والبنينَ[١]، ونحو: حينئذٍ والآنَ[١٣].

ومنها: المُضْمَرُ عاملُه المفسَّرُ[١٤].

ومنها: القَسَمُ بغيرِ الباءِ[١٥] نحو: واللَّهِ، وتاللَّهِ، ولِلَّهِ لا يؤخَّرُ الأَجَلُ[٢].

ومنها: الرافعُ للفاعلِ[١٦] نحو: أَفي الدَّارِ زيدٌ[٣]، إلَّا أَنْ يُرادَ بالمذكورِ

---

[١٣] ـ بإضمار كان ذلك، وقوله: الآن: أي اسمع، يقال ذلك لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده، وأصله كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن[أ].

[١٤] ـ في المفعول فيه نحو: يوم الجمعة صمت فيه، واليوم سرت فيه[ب].

[١٥] ـ وأما الباء فيجوز ذكر فعل القسم نحو: أقسم بالله[ج].

[١٦] ـ ذكر هذا النوع لاستيفاء مواضع الحذف المذكورة وإلا فمتعلقه عام[د].

---

(١) يضرب في الدعاء للناكح، انظر المثل في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٦٩، والمجموع المغيث، للأصفهاني ١/ ٧٨٠، واللسان والقاموس، رفأ، وفي المغني ٥٨٢ «وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين بإضمار أعرست».

(٢) المغني ٥٨٣، والنقل منه، وانظر أوضح المسالك ٣/ ٣٢.

(٣) ذهب الكوفيون والأخفش في أحد قوليه إلى أن «زيد» فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل، وأجاز الأخفش جعله مبتدأ مؤخراً والظرف خبراً مقدماً، انظر شرح الكافية ١/ ٩٤.

(أ) المغني ٥٨٢، وانظر شرح المفصل ٢/ ٤٧.

(ب) في المغني ٥٨٢ «أيوم الجمعة صمت فيه ونحو: بزيد مررت به».

(ج) المغني ٥٨٣.

(د) في إحكام العقد للكوكباني الورقة ١٢٢ظ ما نصه: «وما اعتذر به في الحاشية من أنه ذكره لاستقصاء مواضع الحذف ليس بعذر، إذ يحصل الاستقصاء بعده مع الأربعة التي يكون المتعلق فيها عاماً، إذ متعلقه عام إلا أنه يمكن أن يجاب على الإشكال الوارد على إطلاق الرضي بأن يراد بالمتعلق المذكور ـ وهو الخاص الذي يجب ذكره عنده ـ ماهو ملاحظ ومراد وإن لم يذكر، فإنه يعد مذكوراً كما هو ملاحظ في صور الإيراد الثلاث إذ لولا ملاحظته أي ملاحظة المتعلق فيها أي في الصور الثلاث لما أفاد التركيب فيها بخلاف معنى المتعلق العام فليس ملاحظ بل قد تحول إلى الظرف فاستغنى الكلام منه، ومن هنا لم يعده البعض المتعلّق الخاص المراد الملاحظ حال حذفه في الصور الثلاث من مواضع الحذف لأنه بإرادته كالمذكور، وسماه بعضهم مغنياً عن الخبر لأن الخبر هو الخاص المحذوف وجوباً ولم ينتقل معناه إلى الظرف كما انتقل معنى العام إليه حتى صار هو الخبر هذا ما أمكن من حلِّ عبارة المصنف رحمه الله والله أعلم» ونحوه في حاشية ب.

ما هو ملاحَظٌ ومرادٌ كما هو في صُوَرِ الإيرادِ إذْ لولا ملاحظتُهُ فيها لَمَا أَفَاد، بخلافِ معنى العامِّ فقد تحوَّلَ إلى الظرفِ ومن ثمَّةَ لم يَعُدَّهُ البعضُ من مواضعِ وجوبِ الحذفِ ولهذا سمَّاهُ بعضُهم مُغنياً عن الخبرِ. ثم الحقُّ أَنَّ الخاصَّ في المواضعِ الأربعةِ يُحذفُ للدليلِ وذلك في كلامهم ليسَ بالقليل من ذلك قولُهم: مَنْ لي أَو مَنْ لَكَ بكذا[1] أي مَنْ يَضْمَنُ، وعليه «الحُرُّ بالحُرِّ»[2] أي مقتولٌ، ﴿والنَّفسُ بالنَّفسِ﴾[3] إلى آخرها أي مقتولةٌ ومفقوءةٌ، ومَقْلُوعَةٌ، ومجدوعٌ ومَصْلُومٌ، فإن قُدِّرَ، قَتْلُه بِقَتْلِهِ، وقَتْلُها بِقَتْلِها ونحوها، فالمقدَّرُ كائنٌ أو يكونُ[4] ومنه ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[5] أي مستقبلاتٌ[6]

---

(١) في ب: من لذي بكذا، وفي المغني ٥٨٥ من لي بكذا، أي من يتكفل لي به، وفي تعليق الفرائد، للدماميني ٣/ ١٠٧ من لي بفلان أي من يتكفل لي به.

(٢) البقرة/ ١٧٨، وأولها: ﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا كُتِبَ عليكُم القِصَاصُ في القتلى الحُرُّ بالحُرِّ.. والعَبْدُ بالعبدِ والأُنْثَى بالأُنثى﴾...

(٣) المائدة/ ٤٥ ونصها: ﴿وكتبْنَا عليهم فيها أنَّ النَّفسَ بالنَّفس والعينَ بالعين والأنفَ بالأنفِ والأذنَ بالأذنِ والسِّنَّ بالسِّنِّ والجروح قصاصٌ﴾... أي أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع ـ أي مقطوع ـ بالأنف، والأذن مصلومة ـ أي مستأصلة بالقطع ـ بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، قال ابن هشام بعد ذلك: هذا هو الأحسن أي جعلها كوناً خاصاً، المغني ٥٨٦ وانظر الصحاح مادتي جدع وصلم، وتعليق الفرائد ٣/ ١٠٦.

(٤) أي يتعلق حينئذٍ بالكون العام، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، قال ابن هشام بعد ذلك: «وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون والمضافان بل تقدير خمسة، لأن كلاً من المصدرين لا بد له من فاعل ومما يبعد ذلك أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام» وخلص إلى أن تقدير الكون خاصاً أحسن، المغني ٥٨٦.
وقول المصنف كائن أو يكون إشارة إلى الخلاف في المتعلَّق الواجب الحذف أهو فعل أم وصف. انظر الخلاف في هذه المسألة شرح المفصل ١/ ٩٠، وشرح التسهيل ١/ ٣١٧، وشرح الكافية ١/ ٩٣، والمغني ٥٨٤، وتعليق الفرائد ٣/ ١٠٦ والمتجه هو كونه مفرداً.

(٥) الطلاق/ ١.

(٦) قال ابن هشام في المغني ٥٨٥ بعد ذكره الآية ما نصه: «أي مستقبلات لعدتهنَّ كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري ورده أبو حيان توهماً منه أن الخاص يحذف، وقال: الصواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهنَّ، فحذف المضاف»، وأضاف ابن هشام قائلاً: «وقد بينا فساد تلك الشبهة» يريد بذلك قوله فيما سبقه «وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل؟ واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه». وانظر لذلك البحر المحيط ٨/ ٢٨١ وحاشية الدسوقي ٢/ ١٠٠.

قيل[١]: ومنه: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّمواتِ والأَرْضِ الغيبَ إلا اللَّهُ﴾[٢] أَي «يذكُر» حذراً من جمع الحقيقة والمجازِ[٣]، أَو الإبدالُ في المنقطع الممتنع في الحجاز[١٧] وأُجيبَ بفاعليةِ المستثنى، ومفعوليةِ الموصولِ، وإبدالِ الغيب منه[٤].

قلتُ: لا يَخْفَى البعدُ عن الصَّوابِ فيما ارتكبهُ المُجيبُ والمُجَابُ[١٨]، وارتكابُ ذلك المحذورِ[٥] أَهونُ من هذا الارتكابِ، وقد مَشَى على الانقطاعِ في كشَّافهِ[٦] إمامُ الإعرابِ[٧] وقال بالجمعِ جمعٌ من

---

[١٧] ـ أي إبدال الغيب من المفعول الذي هو الموصول أي غيبهم والتقدير لا يعلم غيب من في السموات والأرض إلا الله[أ].

[١٨] ـ أي فيما ارتكبه المجيب القائل بكون الموصول مفعولاً والمجاب القائل بكونه يقدر «يذكر»[ب].

---

(١) القائل هو ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٨٢.

(٢) النمل/ ٦٥.

(٣) في حواشي ب ـ م ـ ن «أي لو قدر المتعلق استقر ونحوه من المتعلقات العامة لزم الجمع في كلمة بين الحقيقة والمجاز لأن الظرفية المستفادة من «في» تكون حقيقة بالنسبة إلى غيره سبحانه وتعالى ومجازاً بالنسبة إليه تعالى، ومثله في المغني، وإنما كانت حقيقة بالنسبة إلى غيره تعالى لأنها من غيره جسم فتكون حقيقة». وانظر المغني ٥٨٦.

(٤) وإلى هذا الوجه ذهب الزمخشري في كشافه ٣/ ٢٩٧ إذ قال «فإن قلت لِمَ رفع اسم الله، والله يتعالى أن يكون ممن في السموات والأرض، قلت: جاء على لغة بني تميم حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا حمار، يريدون ما فيها إلا حمار كأن «أحداً» لم يذكر».

(٥) كتب فوقها في أ «أي الجمع بين الحقيقة والمجاز».

(٦) الكشاف ٣/ ٢٩٧، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٢٨٨، والمغني ٥٨٦.

(٧) هو جار الله الزمخشري محمود بن عمر المعتزلي المشهور، ولد سنة ٤٩٧هـ وتوفي سنة ٥٣٨، انظر ترجمته في إشارة التعيين ٣٤٥ والبغية ٢/ ٢٧٩.

(أ) وذكر ابن هشام في المغني ٥٨٥ وجهاً آخر «وهو أن يقدر من مفعولاً به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ».

(ب) المجيب هو ابن هشام، والمجاب هو ابن مالك.

الأَجلَّةِ[1]، دونَ حذفِ ما ليس عليه واحدٌ من الأَدلَّةِ[2]. وها هنا دُرَرُ فرائدَ، وغُرَرُ فوائدَ[3]:

الأُولَى: قالَ بعضُ الفضلاءِ[4]: إنما يُقَدَّرُ العَامُّ إذا انتفَتْ[5] قرينةُ الخصوصِ، وإلاَّ قُدِّر الخاصُّ، لأنه أَفْيَدُ نحو: زيدٌ على الفَرَسِ، وعمرو منَ العلماءِ أَي راكبٌ ومعدودٌ، وإنْ أَمكن تقديرُ العام لتوجيهِ الإعرابِ، واقتصارِهم على العامِّ للاطرادِ في جميع الموادِّ.

الثانية: قال ابنُ هشامٍ[5]: إذا قُدِّر الخاصُّ لم ينتقلْ إلى الظَّرْفِ الضميرُ[6]، فلا يكونُ له محلٌّ ولا عَمَلٌ بالاتفاقِ، وفي العامِّ خلافٌ سيأتي. قيل[7]: فلا يُسَمَّى مستقرّاً كالرافع للظاهرِ قلتُ: بناءً على تعليلِ التسميةِ باستقرارِ الضميرِ فيه، ومقتضى كلامِ سَيِّدِ المحققينَ[8] أَنَّ المستقرَّ

---

(١) في إحكام العقد، ١٢٥و، ما نصه: «وهم جميع أهل الأصول ما عدا الحنفية والغزالي وأبي الحسين البصري، وإن وافق الحنفية البيانيون، فقد قال ابن أبي الحديد في الفلك الدائر ونعم ما قال: إذا اختلف البيانيون والأصوليون فالأصوليون أعرف لشدة تتبعهم لمعاني الكتاب والسنة اللذين هما أصل لا يغلب المتمسك بهما».

(٢) بعدها في إحكام العقد، ١٢٥و «وهو الخاص الذي قدره ابن مالك».

(٣) في إحكام العقد ١٢٥و «كذا ضبطهما المصنف على الإضافة».

(٤) في فرائد الدر، ١١و «أقول القائل هو الفاضل اليمني في حواشي الكشاف ذكره ابن علان». والفاضل اليمني لقب ليحيى بن القاسم بن عمر العباسي العلوي، برع في عدة علوم وساح في بعض البلاد الإسلامية فدخل دمشق سنة ٧٤٩هـ، وزار بغداد والري والديلم، وقد لاقت مؤلفاته استحساناً كبيراً من العلماء وتناقل الناس حاشيته على تفسير الكشاف، اشتهر بالفاضل العلوي، وبالفاضل اليمني. توفي في جهة اللجب من بلاد الشرق سنة ٧٥٣هـ انظر ترجمته في البدر الطالع ٢/ ٣٤٠، ومصادر الفكر ١٨ وانظر ترجمة ابن علان في الصفحة ٤٤.

(٥) غير واضحة في أ.

(٦) المغني ٥٨٥ وفيه «ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ويكون الحذف حينئذٍ جائزاً لا واجباً ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور».

(٧) كتب فوقها في أ «ابن علان».

(٨) في م «الشريف الرضي» وليس صواباً، فقد قال أحمد قاطن في فرائد الدر النظيم ١١ط «أقول: سيد المحققين هو الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني ومقتضى كلامه في سياق حكايته لكلام الفاضل اليمني وتقريره كما حكاه ابن علان أن المستقر ما=

ما استقرَّ معنى عاملِهِ فيه لفهمِه منهُ، عامَّاً أو خاصَّاً، فلا يخرجُ بذلك عن الاستقرارِ. ولعلَّ الأحسَن أنْ يُقالَ: إنْ أمكنَ تقديرُ العامِّ معه كما ذُكر[١٩]، فمستقَرٌّ، وإلَّا فَلَغْوٌ محذوفُ المتعلِّقِ(١) نحو: مَنْ لكَ وما بَعْدَه(٢).

الثالثةُ: قال(٣) التفتازانيُّ(٤)[٢٠]: الكونُ المقدَّرُ من التامَّةِ والظرفُ لَغْوٌ(٥)

---

[١٩] ـ من الأمثلة نحو: زيد على الفرس ونظيره.

[٢٠] ـ في حواشي الكشاف كما ذكره اليمني وتبعه ابن علان(أ).

= استقر عامله فيه، الخ». ولد الشريف الجرجاني بجرجان سنة ٧٤٠هـ صار عالم بلاد الشرق، وعلامة دهره، قيل إن مصنفاته زادت على خمسين مصنفاً، منها حاشية المطول، وحاشية المختصر، وحاشية الكشاف لم تتم، ورسالة في تحقيق معنى الحرف، وحاشية على شرح الكافية للرضي، توفي سنة ٨١٤هـ بشيراز.

انظر ترجمته في البغية ٢/١٩٦، والبدر الطالع ١/٤٨٨، ومفتاح السعادة ١/١٩٢.

(١) في ن والمتعلق.

(٢) أي من الأمثلة. وقد قال الشمني في حاشيته على المغني ٢/١٥٣ ما نصه: «فإن قلت ما وجه تسمية الأول مستقراً بفتح القاف، والثاني: لغواً، أو ملغىً، قلت: لما كان المتعلق العام إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستتراً فيه إلى الظرف، سمي ذلك الظرف مستقرٌّ لاستقرار الضمير فيه، فهو في الأصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصاراً لكثرة دورها بينهم، . . . ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سمي لغواً أو ملغىً كأنه ألغي. . . وقال اليمني: مستقراً لأنه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه، والظاهر أنه أخذه من الرضي فإنه كثير الاعتماد عليه، والنقل منه، وإن لم يسمه».

(٣) بعدها في ن: السعد، والمثبت من بقية النسخ.

(٤) مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو والصرف والمعاني والبيان، والمنطق وغيرها، ولد سنة، ٧١٢هـ وتوفي بسمرقند سنة ٧٩٢هـ، من مصنفاته شرح التلخيص وشرح تصريف الغزي، والإرشاد في النحو، انظر ترجمته في البغية ٢/ ٢٨٥ ودرة الحجال ٣/١٣ ـ ١٤ والبدر الطالع ٢/٣٠٣ ومفتاح السعادة ١/ ١٩٠.

(٥) في حاشية ب «أي وهذا الظرف لغو، ووجه التشكيل أن الصواب، والظرف مستقر، ولا وجه مع مافي الحاشية لأنه «لغو» بالنسبة إلى تقدير المتعلق ـ وإن كان بالنسبة إلى زيد «مستقراً»».

(أ) انظر الصفحة ٤٤.

بالنِّسْبَةِ إليه(١)، وإلَّا كانَ في محلِّ الخبرِ(٢)، فيتسلسَلُ(٣) (٤).

تنبيه

محلُّ تقديره(٥) قبلَ الظرفِ كسائرِ العواملِ، قيلَ(٦): ما لَمْ يكنْ في نحو: في الدارِ زيدٌ فيترجَّحُ تأخيرُه(٧)، أَو: إنَّ في الدارِ زيداً فيتعيَّنُ(٨). قلتُ: تقدُّمُهُ(٩) دليلُ تقدُّمِ(١٠) عاملِهِ[٢١]، وقد يترجَّح[٢٢] ويتعيَّنُ تقدُّمُه

---

[٢١] ـ يعني أن فيما قاله ابن هشام نظر من أوجه:

الأول: أن الظرف متقدم على المبتدأ، وتقدمه دليل تقدم عامله عليه إذ هو من توابعه.

[٢٢] **الثاني:** أن الخبر وإن كان أصله التأخير فقد يترجح تقدمه على المبتدأ تارة، ويتعين أخرى(أ).

---

(١) في حواشي ب ـ م ـ ن «يعني أن في الدار في قولنا: زيد كائن في الدار، إن جعل «كائن» من الناقصة فيكون في الدار خبراً لكان مستقراً لأنه يلزم التسلسل، إذ يقدر متعلقه كون آخر من الناقصة، ويحتاج أيضاً إلى خبر وهكذا.. وإن جعل كائن من التامة لم يحتج إلى خبر فيكون الظرف بالنسبة إليه لغواً، إذ هو متعلق بهذا المذكور».

(٢) في حاشيتي أ ـ ب «للكون المقدر، إذ يقدر له كون آخر يكون معه في محل الخبر فيتسلسل».

(٣) في أ فتسلسل.

(٤) نقل الشمني في حاشيته ٢/ ١٥٥ رأي التفتازاني بقوله «قال التفتازاني عند قوله تعالى: **﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر﴾** ـ البقرة/ ١٨٤ ـ ومما يتنبه له أنه إذا قيل في الظرف المستقر كان أو كائن، فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة، وإلا كان الظرف في موضع الخبر فتقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات» وانظر هذا النقل أيضاً في حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٩٩.

(٥) غير واضحة في أ.

(٦) القائل هو ابن هشام، انظر ذلك كله في المغني ٥٨٧.

(٧) فوقها في ب ـ ن «لأن أصل الخبر التأخير عن المبتدأ» وانظر المغني ٥٨٧.

(٨) فوقها في أ ـ ب «لأن مرفوع إن لا يتقدم على منصوبها» وانظر المغني ٥٨٧.

(٩) في ن تقديمه وكذا الذي يليها.

(١٠) في ن تقديم.

(أ) في إحكام العقد، ١٢٦و «حسب المقتضي كالاستفهام في نحو: أين زيد، حيث كان الظرف وهو أين خبراً متضمناً لما له صدر الكلام وهو الاستفهام فإنه يتعين تقديمه على المبتدأ».

للمقتضي كأَيْنَ زيدٌ، وإنَّ على التمرةِ مثلَها زُبْدَاً، ولأنَّه يَلْزَمُ الفَصْلُ بينهما بالأَجنبي[٢٣] وأَيضاً فليسَ المُقَدَّرُ كالملفوظِ[٢٤].

---

[٢٣] الثالث: أنه يلزم الفصل بين متعلق الظرف والظرف بالأجنبي وهو المبتدأ إن قدر بعده وإن قدر بعد الظرف بغير فصل أوهم أن المبتدأ فاعل(أ).

[٢٤] وقد جوز الرضي(ب) في: كم رجلاً ضربته تقدير الفعل الناصب للاسم قبل كم مع استحقاقها الصدارة نظراً إلى كونه محذوفاً فهو كالمعدوم.

(أ) وضح الكوكباني في إحكام العقد، ١٢٧ظ هذا الوجه بقوله «والوجه الثالث أنه يلزم الفصل بينهما، أي بين الظرف ومتعلقه بالأجنبي الذي هو المبتدأ، فإنه إذا كان الظرف من متعلقات الخبر لم يجز الفصل بينهما بالمبتدأ، وإذا كان من متعلقات المبتدأ لم يجز الفصل بينهما بالخبر».

(ب) ونصه في شرح الكافية ٢/٩٩، يفيد أن الأولى عنده أن يقدر بعد «كم» قال «والأولى أن يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على «كم». ومنع من تقدير الناصب قبل «كم» لأن المقدر معدوم لفظاً والتصدر اللفظي هو المقصود».

الفصلُ الثاني

حكمُه حكمُ الجملِ الخبريَّةِ في وقوعهِ بَعْدَ الأسماءِ(1) أَحَد الأَرْبَعَةِ[٢٥] ومحتملاً لاثنين منها(2)[٢٦].

قلتُ: ويختصُّ بثالثٍ[٢٧] أشارَ إليه العلَّامَةُ الثاني(3) في شَرْحِ مقدِّمَةِ تلخيصِ البيانِ والمعاني(4):

---

[٢٥] أي بعد جنس الأسماء، والمراد بالأربعة: الخبر والحال والصفة والصلة، فهو بعد المبتدأ خبر، وبعد المعرفة المحضة حال وبعد النكرة وما في حكمها صفة، وبعد الموصول صلة كالجملة سواء.

[٢٦] المراد بالاثنَيْن الصفة والحال وذلك حيث يقع بعد المعرَّف باللام الجنسية، فإنه محتمل لكونه حالاً نظراً إلى ظاهر التعريف، ولكونه صفة نظراً إلى كون تعريفه لفظياً كما ثبت ذلك في الجملة من قوله(أ):

ولقد أمرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني. . .

[٢٧] المراد بالثالث جعله صفة مع اعتبار تعريفه كما جوزه سعد الدين في شرح =

---

(١) المغني ٥٧٨.

(٢) أي لاثنين من الأربعة.

(٣) في إحكام العقد ١٢٩ظ «يريد به السعد التفتازاني وكأنه يريد بالأول الرازي، قال عصام الدين في حواشي ديباجة الجامي ما حاصله أن العلَّامة لا يطلق إلا على من جمع علمي المعقول والمنقول كالرازي».

(٤) شرح مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للقزويني ١/ ٧٥ (ضمن شروح التلخيص).

(أ) هذا صدر بيت عجزه: فمضيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعنيني.

ورد البيت منسوباً لرجل من سلول في الكتاب ٣/ ٢٤ ومن غير نسبة في الخصائص ٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣٢، والبحر المحيط ٧/ ٣٣٤ والمغني ١٣٨ وشرح الأشموني ١/ ١٨٠ ـ ٣/ ٦٠ ـ ٦٣، والهمع ١/ ٩ ـ ٢/ ١٤٠.

مثالُها(1)[28] العلمُ لَدَى ربِّنا   بِمَنْ(2) لديه[29] الحفظُ لِلعَهْدِ
ضَلَّ حمارُ العلمِ(3) بينَ الوَرى   والحَبْرُ بينَ[30] الناسِ قد يَهدي

= التلخيص في قوله: «والفصاحة في المفرد»[أ] وقال في المطول: أي الكائنة في المفرد[ب].

[28] البيتان الأولان في الظرف، والآخران في الجار والمجرور[ج].

[29] صفة أو صلة لمَنْ بحسبها.

[30] هذا محتمل للثلاثة[د].

---

(1) في ن: مثاله.

(2) غير واضحة في أ.

(3) ضل حمار العلم، غير واضحة في ن.

(أ) شرح مختصر التفتازاني 1/ 75.

(ب) المطول 16، وفي حاشية الجرجاني على المطول، 11. ما نصه: «فالفصاحة الكائنة في المفرد إلى آخره.. أقول أشار إلى أن الظرف أعني في المفرد صفة للفصاحة، وقدر عامله اسماً معرفة لذلك، وإن كان المشهور تقديره فعلاً أو اسماً منكراً، وقد أصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى، إذ لا يجوز أن يكون ظرفاً لغواً معمولاً للفصاحة لأنها ليست بمعنى المصدر كما لا يخفى مع أن المصدر المعرَّف باللام لا يعمل على المذهب الأصح، ولا يحسن جعله حالاً بناءً على جواز انتصابها من المبتدأ، أو على تأويل آخر لأن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وإن كان المآل واحداً».

(ج) قال قاطن في فرائد الدر، 13و «هذه الأمثلة أربعة للظرف، وأربعة للجار والمجرور فقوله لدى ربنا خبر للمبتدأ الذي هو العلم، ولديه صلة لمن، إن كانت موصولة وصفة لمن إن كانت موصوفة، أي بالذي لديه الحفظ، أو بشخص لديه الحفظ، وبين الورى حال من فاعل ضلَّ، وبين الناس يحتمل الحالية نظراً إلى ظاهر التعريف والصفة نظراً إلى أن المعرَّف بلام الجنس كالنكرة والصفة أيضاً، وإن كان معرفة فتقديره والحبر الكائن بين الناس قد يهدي بخلاف الحبر المنعزل عن الناس كذا قال شيخنا ـ أي الأخفش ـ إنه محتمل للثلاثة... وهذه الأمثلة للظرف، وأمثلة الجار والمجرور قوله: للهادي. وهو خبر الحمد، وله صفة لعباداً، وله الثانية صلة لما، ومن بينهم حال من فاعل خصَّنا وفي نحو ذوي الرشد يحتمل الثلاثة: الحال والصفة للفقه... ولا يخفى تعلق باقي الظروف فقوله: من لديه يتعلق بالعلم، وللعهد بالحفظ، ومن واجب الحمد، بالظرف وهو له لأنه مستقرٌ، وللفقه بالهدى فالمصادر تتعلق بها الظروف» ونحو ذلك في إحكام العقد، للكوكباني 129ظ ـ 130و.

(د) انظر لذلك شرح قواعد الإعراب للكافيجي، 242 ـ 255.

والحمدُ للهادي عباداً[1] له لِمَالَهُ من واجبِ الحَمْدِ
إذْ خَصَّنَا مِنْ بينهم بالهُدَى للفقْهِ في نحوِ ذوي الرَّشَدِ[2]

وفي كونه[3] هو الخبرُ[4] ونحوه[5]، أو متعلَّقه، خلافٌ[31] فعنِ الفارسيِّ[6] وأتباعِهِ[7]، الأوَّلُ لصيرورةِ المحذوفِ مَنْسِيّاً، وعنِ السيرافيِّ[8] الثاني لأنه الأَصْلُ، وعلى الأولِ يلزَمُ في نحو: رأيتُ الطائرَ على غصنٍ، إِمَّا كونه[9] لغواً[32]، وهو خلافُ ما استقرّ. وإمَّا اختلافُ

---

[31] أي هل الخبر ونحوه حقيقة هو الظرف أو متعلقه المحذوف، وكذا هل هو العامل أو المتعلق في الحال في نحو: زيد في الدار قائماً.
[32] أي لأن جعل العامل فيه هو العامل في متبوعه وإنما لزم ذلك لأن عامله مذكور.

---

(1) غير واضحة في أ.
(2) في فرائد الدر، لقاطن ١٣و «ومعنى الأبيات أن من حمل العلم وعمل به وهدى الناس فهو الذي حفظ العهد، ومن حمل العلم ولم يعمل به ولم يهد الناس إليه فهو الذي مثله كمثل الحمار يحمل أسفاراً، ومن حمل العلم وهدى الناس به ولم يعمل به فهو طبيب يداوي الناس وهو عليل، ومن عمل بالعلم وحمله ولم يهد الناس فإن كان لعذر فهو من القسم الأول وإلّا يكن له عذر كان من المقصرين وممن يتوجب عليه مراجعة نفسه. نسأل الله تعالى العافية لنا ولجميع المؤمنين آمين» ونحوه في حاشية ب مع اختلاف يسير.
(3) في كونه غير واضحين في أ.
(4) في إحكام العقد، ١٣٠و «أي في كون الظرف الصادق على الظرف وعلى الجار والمجرور».
(5) كتب فوقها في ب وم «من صلة أو صفة أو حال».
(6) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، واحد زمانه في علم العربية. أخذ عن الزجاج وابن السراج، وبرع من طلبته ابن جني والربعي. من مصنفاته الحجة والتذكرة والمسائل الحلبية والبغدادية.. توفي سنة ٣٧٧هـ.
انظر ترجمته في إنباه الرواة للقفطي، ١/ ٢٧٣. وتاريخ العلماء، للتنوخي ٢٦، والبغية ١/ ٤٩٦ _ ٩٨٤.
(7) كابن جني، وانظر هذا الرأي في المساعد ١/ ٢٣٦ وتعليق الفرائد ٣/ ١٠٩، والهمع ١/ ٩٩.
(8) الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وقرأ على أبي بكر بن مجاهد، شرحه لكتاب سيبويه مشهور، وله شرح الدريدية وألفات القطع والوصل، توفي سنة ٣٦٨هـ.
انظر ترجمته في تاريخ العلماء، ٢٨، وإنباه الرواة، ١/ ٣١٣، والبغية ١/ ٥٠٧.
(9) في إحكام العقد، ١٣٠ظ «لأن الظرف إما أن يتعلق برأيت ولا يقدر محذوفاً، فيكون لغواً وهو خلاف ما استقرّ... وإما أن يتعلق بعام محذوف فيلزم اختلاف عامل التابع وهو الحال هنا، والمتبوع وهو صاحبها، وهو خلاف ما اشتهر بين النحاة المتقدمين».

عاملِ التابع والمتبوع[1] وهو خلافُ ما اشتُهِرَ[2] وعلى الثاني: استتارُ الضميرِ فيه[3] وفيه بَحْثٌ.

---

(١) في فرائد الدر، ١٣ظ «إن جعل العامل فيه هو العامل في متبوعه».

(٢) لم يشترط سيبويه اتحاد العامل في الحال وصاحبها في حين اشترط الجمهور ذلك، والمسألة خلافية، انظر لذلك الكتاب ٢/ ١١٢، وشرح الكافية ١/ ١٠٧، والمغني ٨٦٥، وحاشية الصبان ٢/ ١٨١، وحاشية الخضري ٢/ ٢١٧، ٢١٨.

(٣) في فرائد الدر، ١٣ظ «ويرد على المذهب الثاني أن الضمير مستتر فيه مع انتقاله من المحذوف والضمير لا يستتر في غير عامله كذا قال ابن هشام، وقد ذهب ابن مالك إلى مذهب السيرافي مع قوله بانتقال الضمير إليه. قال ابن هشام وهذه مناقضة منه لأن الضمير يستتر في عامله والعامل لا ضمير فيه» وانظر لذلك شرح التسهيل ١/ ٣١٦، والمغني ٥٧٨، ٥٧٩، والمساعد ٢/ ٢٣٦، وشفاء العليل ١/ ٢٩٣، وتعليق الفرائد ٣/ ١٠٩ والهمع ١/ ٩٩.

الفصلُ الثالثُ

أَنَّه لتضمُّنهِ معنى الفعلِ يَعْمَلُ عملَهُ، فينصبُ ما يكفيهِ رائحةُ الفعلِ[٣٣] ويرفعُ المضمرَ[٣٤] والظاهرَ بشرطِ اعتمادهِ على صاحبهِ أَو النفي أَو الاستفهام[٣٥] عند البصريَّةِ، ومطلقاً عند الكوفية(١)، وهل هو العاملُ(٢)[٣٦] أو المتعلَّقُ؟ قيلَ بالأَولِ لامتناع تقدُّم الحالِ في نحو: زيدٌ في الدار جالساً(٣)[٣٧]، ورُدَّ بأَنه لمراعاةِ الصورةِ[٣٨]، ولاستتارِ[٣٩]

---

[٣٣] الحال والظرف ونحوه.

[٣٤] المراد بالمضمر، المستتر، وأما المنفصل فهو في حكم الظاهر.

[٣٥] كزيد في الدار أبوه قائماً، وما في الدار زيد جالساً، وأفي الدار زيد مقيماً(أ).

[٣٦] للرفع في فاعله، والنصب في الحال ونحوه.

[٣٧] هكذا استدل في المغني قال: «ولو كان العامل الفعل لم يمتنع» انتهى(ب). ولا يخفى أن هذا الدليل غير مناسب لأن كلامنا في العامل في الفاعل وهو في المثال المذكور عامل في الحال إلا أن الظاهر أن الخلاف في الجميع على سواء ولولا ذلك لكان الصواب: أفي الدار زيد جالساً(ج).

[٣٨] ابن جماعة(د) في شرح القواعد الصغرى.

[٣٩] عطف على قوله لامتناع.

---

(١) المغني ٥٧٨، ٥٧٩، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٥٨.

(٢) في ب ـ م: وهل هو جزء العامل.

(٣) وذلك لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو الجار والمجرور، وهو ممنوع، ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لأن الفعل لفظي، والعامل اللفظي ـ وهو الفعل والوصف ـ يجوز أن يقدم الحال عليه، حاشية الدسوقي ٢/ ٩٥، وانظر حاشية الشمني ٢/ ١٥٢.

(أ) المغني ٥٧٨.

(ب) المغني ٥٧٨.

(ج) انظر حاشية الشمني ٢/ ١٥٢.

(د) محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة، الحموي الأصل الشافعي المذهب، ولد سنة =

الضمير فيه[٤٠]، وقد تقدَّمَ وقيلَ بالثاني[١] للأَصالةِ.

قلتُ: فلا فائدةَ فيه للاعتمادِ[٤١]، وهلْ كونُهُ فاعلاً، واجبٌ، أو راجحٌ أو مرجوحٌ[٢]؟

قالَ الجمهورُ: في نَقْلِ ابنِ هشام[٣] الأَوَّلِ[٤٢] بالأَوَّلِ[٤] وقالَ ابنُ مالكٍ[٥] وابنُ هشامٍ الثاني، بالثاني[٦] وبعضُهم بالثالثِ[٧].

فإن لم يعتمدْ فما بعدَهُ مبتدأٌ لا غيرُ عندَ البصرية[٨]، وجائزُ الوجهَيْنِ

---

[٤٠] ولا يستتر إلا في عامله[أ].

[٤١] أي لاشتراطه إذ العامل أقوى.

[٤٢] الخضراوي[ب].

---

(١) في إحكام العقد، ١٣٢و «وهو أن العامل هو المتعلق لأصالته في العمل».

(٢) الهمع ٢/ ١٠٧ وحاشية الدسوقي ٢/ ٩٥.

(٣) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي، كان رأساً في العربية، أخذ عن ابن خروف والشلوبين من تصانيفه فصل المقال في أبنية الأفعال والإفصاح بفوائد الإيضاح، توفي سنة ٦٤٦هـ بتونس. انظر ترجمته في إشارة التعيين، والبغية ١/ ٢٦٧.

(٤) أي يجب كونه فاعلاً نقله ابن هشام عن الأكثرين، المغني ٥٧٩.

(٥) محمد بن عبد الله بن جمال الدين الطائي، ولد بجيان في الأندلس سنة ٦٠٠هـ ورحل إلى المشرق فتلمذ على السخاوي والحسن بن صباح وروى عنه العلاء بن العطار، من مصنفاته، شرح الكافية الشافية وتسهيل الفوائد وشرحه وغير ذلك كثير، توفي سنة ٧٦٢هـ انظر ترجمته في إشارة التعيين ٣٢٠، والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٣، والبغية ١/ ١٣٠.

(٦) مراده من «الثاني» الأولى هو ابن هشام الأنصاري، ومن الثاني الثانية، هو كونه راجحاً.

(٧) أي كونه مرجوحاً، إحكام العقد، ١٣٢و.

(٨) في أ البصريين.

= ٧٤٦هـ، واشتغل بالعلوم على كبر فأخذ عن السراج الهندي وناظر الجيش والتاج السبكي، والسراج البلقيني، فبرع في عدد كبير من العلوم، من تصانيفه ثلاثة شروح على القواعد الكبرى مع ثلاث نكت عليها وثلاثة شروح على القواعد الصغرى مع ثلاث نكت عليها، وحاشية على المغني وغير ذلك. توفي سنة ٨١٩هـ. انظر ترجمته في البغية ١/ ٦٢ ـ ٦٥، والبدر الطالع ٢/ ١٤٧.

(أ) هذا قول ابن هشام في المغني ٥٧٩ ونصه «فإن الضمير لا يستكنُّ إلا في عامله».

(ب) انظر الهامش (٣).

في روايةِ ابنِ هشامٍ عن الكوفيةِ(١)، وفاعلٌ لا غيرُ في روايةِ نجم الأئمةِ لمنعِهم تقديمَ الخبرِ، وتجويزِهم العملَ بلا اعتمادٍ[٤٣]، وأَوْرَدَ عليهم: إنَّ في الدار زيداً(٢) ولزومِ الإضمارِ في نحو: في دارهِ زيدٌ[٤٤]، ووافقهم(٣) أبو الحسنِ(٤) في التجويزِ[٤٥] وخالفَهُمُ في المنعِ[٤٦]، فعليه يجوزُ الوجهانِ(٥) كما رواه عنه وعنهم ابنُ هشامٍ(٦).

---

[٤٣] هكذا علل كلامهم الرضيُّ، وهو عجيب غريب.

[٤٤] هذا الإلزام للرضي وهو مبنيٌّ على كونه فاعلاً في هذا المثال خلاف ما حكاه ابن هشام من(أ) موافقتهم في هذه الصورة على كونه مبتدأ، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر(ب).

[٤٥] أي في تجويز العمل بلا اعتماد.

[٤٦] أي منع تقديم الخبر.

---

(١) المغني ٥٧٩.

(٢) قال قاطن في فرائد الدر، ١٥و، شارحاً ذلك ما نصه: «وأورد الرضي عليهم إنَّ في الدار زيداً فإنه لو كان زيد فاعلاً لم ينتصب بإنَّ، لأن الرفع بالظرف متقدم على دخول إنَّ فحقُّه أن يثبت على فاعليته فدل على أنه ـ أي زيد في نحو قولنا: في داره زيد ـ مبتدأ خبره الظرف قبله، وما ذكره قاطن مثبت في حاشيتي ب وم منسوباً لقاطن.

(٣) في ن ووافقهما.

(٤) الأخفش سعيد بن مسعدة، وانظر ترجمته في الصفحة ٤٨.

(٥) في إحكام العقد، ١٣٢ظ ـ ١٣٣و «أي فعلى القول بموافقته وخلافه يجوز في نحو: في الدار زيد، الوجهان كون زيد فاعلاً لعدم اشتراط الاعتماد، وكونه مبتدأ لعدم منع تقدم الخبر».

(٦) المغني ٥٧٩، وانظر الهمع ٢/١٠٧، وفي إحكام العقد، الورقة ١٣٣و «وقد عرفت أنه خلاف ما رواه عنهم الرضي».

(أ) في ب ـ م عند، وفي ن: عن.

(ب) المغني ٥٧٩.

الفصلُ الرَّابعُ

أنَّ المستقرَّ مؤوَّلٌ بجملةٍ بالاتفاقِ في الصِّلَةِ(١) وفي نحو: رجلٌ في الصَّلَاةِ فَلَهُ صِلَةٌ[٤٧]، وكذا اللَّغْوُ في القَسَمِ[٤٨] وأَمَّا في غَيرهما(٢) فكذا في الأَكْثَرِ(٣)، وقيلَ: بمفرَدٍ(٤)، وقيلَ: بما كَانَ في المقصودِ أظهر(٥).

---

[٤٧] مثال للمبتدأ الموصوف بظرف أو جار ومجرور بدليل جواز دخول الفاء في خبره نحو: رجل في الصلاة فله صلة، ورجل عندك فله درهم بخلاف رجل صالح له درهم(أ)، فإنها لا تدخله الفاء(ب)، وأما قوله(ج):

كــلُّ أمْــرٍ مُــبَــاعَــدٍ أو مُــدانٍ ... فَـمَـنُـوطٌ بـحـكـمـةِ الـمـتـعـالـي

فنادر لعدم وجود الشرط(د).

[٤٨] نحو: والله، بالله، تالله.

---

(١) غير واضحة في أ. وجاء في حاشيتي ب ـ م «كجاء الذي في الدار، لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، ومثله القسم، ومثلهما الاسم النكرة الموصوفة بالظرف أو الجار والمجرور، مثال الأول: الذي في الدار فله درهم، ومثال الموصوف بظرف: كل رجلٍ عندك أو في الدار فله درهم، والعلة في تقدير الجملة أنه يشترط في صلة الموصول وصفة النكرة وفعل القسم أن يكون جملة».

(٢) أي في الخبر والصفة والحال.

(٣) أي الأكثر تقدير جملة، وهو مذهب الأكثرين، وممن ذهب إلى ذلك الفارسي والزمخشري وابن الحاجب والرضي، انظر المفصل ٢٤، وشرح كافية ابن الحاجب، مخطوط ١/ ١٥٠، وشرح الكافية ١/ ٩٣، والمساعد ١/ ٢٣٦، والهمع ١/ ٩٨.

(٤) وهو مذهب الأخفش وابن السراج وابن جني وابن مالك، انظر الأصول ١/ ٦٣، واللمع ٢٨، وشرح التسهيل ١/ ٣١٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩، والهمع ١/ ٩٨.

(٥) هذا مذهب ابن هشام في المغني ١/ ٥٨٤، ٥٨٥، قال بعد عرضه الآراء ما نصه: «والحق =

(أ) لأن المبتدأ نكرة موصوف بمفرد، حاشية الدسوقي ٢/ ٩٩.

(ب) انظر لذلك الكتاب ١/ ١٣٩، والمقتضب ٣/ ١٩٥، وشرح المفصل ٣/ ١٥٠، ١٥١، وشرح الكافية ١/ ١٠٢.

(ج) قائله مجهول، ورد في شرح التسهيل ١/ ٣٣٠، والمغني ١/ ١١٠، وحاشية الدسوقي ٢/ ٩٩.

(د) المغني ٥٨٣ والنقل منه مع تصرف يسير.

قيلَ[٤٩]: على الأوَّلِ(١) يَلْزَمُ في نحو ﴿إذا لَهُمْ مَكْرٌ في آيَاتِنَا﴾(٢) ونحو: أَمَّا في الدَّارِ فزيدٌ، دخولُ «إذا وأَمَّا» على الفعل(٣)، وتقديمُ الخبرِ الفعلي(٤) وأُجيبَ: بأَنَّ دخولَ «إذا» على الاسمية غالبٌ لا واجب[٥٠] بدليلِ تجويزِهم نصبَ الاسم بعدَها في بابِ الاشتغالِ(٥)، وأَيضاً فالاسميةُ باقيةٌ لكونِ النيَّةِ به التأخيرَ(٦)، وفي «أَمَّا» عارضٌ مغتفَرٌ لضرورةِ التعويضِ كدخولها على الشَّرْطِ في ﴿فَأَمَّا إِنْ كانَ من المُقَرَّبينَ﴾(٧) ومُنِعَ تقديمُ الخبرِ

---

[٤٩] ابن مالك وغيره(أ).

[٥٠] غلبة دخول إذا الفجائية على الاسمية ذكره المحقق الجامي في مباحث الظروف(ب) واستدلَّ عليه بما ذكره ابن الحاجب في باب ما أضمر عامله(ج).

= عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى... فنحو زيد في الدار يقدر كوناً مطلقاً، وهو كائن أو مستقر، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: الصوم اليوم أو في اليوم... ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي هذا هو الصواب» وقد أشار إلى ذلك صاحب إحكام العقد في الورقة ١٣٤ظ.

(١) في إحكام العقد، ١٣٤و «أي على قول الأكثر الذين أَوَّلُوا الظرف بجملة».

(٢) يونس/ ٢١.

(٣) وبعدها في المغني ٥٨٧ «لأن إذا الفجائية لا يليها الفعل، وأمَّا لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو: «فأما إن كان من المقربين» الواقعة/ ٨٨.

(٤) في حاشيتي ب ـ م «يعني أنه إذا قدر المتعلق جملة فعلية لزم في قولنا: في الدار زيد، أن يكون التقدير: استقر زيد، فيصير المبتدأ فاعلاً، فيلزم تقديم الخبر الفعلي وهو ممنوع، وأجيب عنه بما ذكره من أن منع تقديم الخبر الفعلي إنما كان لخوف لبس المبتدأ بالفاعل وهو ها هنا مأمون، إذ الفعل مؤول لا ملفوظ، وفيه ما فيه... وليس المؤول كالملفوظ». وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ١٠١ فثمة تشابه.

(٥) في فرائد الدر، ١٦و «في نحو: خرجت فإذا زيداً يضربه عمرو وإن كان الرفع هو المختار».

(٦) في إحكام العقد ١٣٤ظ «وأيضاً فالاسمية باقية في جملة: في الدار زيد لكون النية به، أي بالخبر المقدر وهو استقر، التأخير».

(٧) الواقعة/ ٨٨.

(أ) نص على ذلك في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩ وانظر المغني ٥٨٧.

(ب) الفوائد الضيائية ١٢٢ ـ وانظر ٢٢٣.

(ج) إيضاح المفصل ١/ ٣١٤.

الفعلي لخوفِ اللَّبْسِ المأمونِ، هنا. وفي الأوَّل نَظَر[٥١]، وأمَّا الجوابُ بتقديره مؤخَّراً فلا ينفعُ(١) على أَنَّ فيه(٢) ما مرَّ.

---

[٥١] أي في الأول من الأجوبة نظر لأنه حمل للقرآن على الوجه المرجوح فليتأمل.

---

(١) انظر حاشية الدسوقي ٢/١٠١.

(٢) بعدها في فرائد الدر، ١٦ظ «لدخولها على الظرف الذي هو من معمولات الفعل فلم تدخل على الاسمية كما هو الواجب أو الراجح على أن فيه ما مرَّ من أن تقدم الظرف دليل على تقدم عامله».

الفصلُ الخامسُ

أن الضميرَ(١) ينتقلُ إليه من المحذوفِ، بدليل انتصاب الحالِ عنه في نحو: زيدٌ في الدارِ جالساً(٢) وتأكيدِهِ في(٣):

عندكِ الدَّهرَ أَجْمَعُ

والعطفِ عَلَيْهِ في(٤):

عليكِ ورحمةُ اللَّهِ السَّلامُ

والإِبدالِ منه في ﴿والوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الحَقُّ﴾(٥) وفي الكلِّ بَحْثٌ[٥٢].

---

[٥٢] أي في كل من(أ) هذه الأدلة الثلاثة بحث، أما الأول: فلأنه مبني على أنه لا يصح =

---

(١) «أن الضمير» سقطت من م.

(٢) في فرائد الدر، ١٦ظ «أي مع امتناع تقديم الحال عليه في نحو قولك زيد في الدار جالساً ولو كان الضمير في المحذوف لصح التقديم، وقد تقدم».

(٣) هذه قطعة من بيت نصه:

فإن يكُ جثماني بأرضٍ سواكُم   فإنَّ فؤادي عندكِ الدهرَ أجمعُ

ورد في ديوان جميل بثينة ١١٨ ونسب إليه في شرح التصريح ١/١٦٦ وورد في ديوان كثير عزة ١/٣٣، وذكر من غير نسبة في المغني ٥٧٩ وشرح الأشموني ١/٢٠١ وانظر معجم شواهد العربية ٢١٧.

(٤) هذا عجز بيت صدره:

ألا يا نخلةً مِنْ ذات عِرْقٍ

وقائله مجهول، قال البطليوسي في الحلل ١٨٩ هذا البيت لا أعلم لمن هو، وينسبه قوم إلى الأحوص وإلى نحو ذلك أشار صاحب الخزانة ١/٤٠١ وذكر هارون في معجمه ٣٥٠ أنه في حواشي ديوانه ١٨٥، وورد من غير نسبة في الخصائص ٢/٣٨٦ والمغني ٤٦٧ ـ ٨٦٦، وشرح التصريح ١/٣٤٤ ـ ٣٧٦، والهمع ١/١٧٣، وقد كنى الشاعر بالنخلة عن المرأة.

(٥) الأعراف/٨، ووجه الاستدلال منها أن الحق بدل من الضمير المستتر في الظرف يومئذٍ، =

(أ) سقطت من أ.

وفي كونِ الانتقالِ[1] قبلَ الحذفِ أَو عَنْدَهُ أَو بَعْدَهُ احتمالاتٌ[2]، ولا يَلْزَمُ خلوُّ العاملِ منه على الأَولِ[3] ولا حذفُ الفاعلِ على الثالثِ[4][٥٣]، لأَنه[5] تقديريٌّ[6] غيرُ مُستَمرٍ[7].

= تأكيده للضمير المحذوف مع الفعل لتنافيهما أي لتنافي التأكيد والحذف، ولا لاسم إن في قوله:

.... فإنَّ فؤادي ....

على المحل لزوال المقتضي للرفع بدخول إن، وفيه بحث لا يسعه المقام، وأما الثاني فلجواز كون المعطوف مقدماً على المعطوف عليه وهو جائز للضرورة[أ]، وأما الثالث فالحق في قوله: «والوزنُ يومئذٍ الحقُّ» خبرٌ لا بدل[ب].

[٥٣] «هكذا قال ابن علان: إن حذف الفاعل على التقدير الثالث لا يضر، فإن أراد الحذف الحاصل مع فعله فحذفهما شائع ولا حاجة إلى توجيهه، والاعتذار له بكونه تقديرياً غير مستمر، وإن أراد حذفه من الفعل وانتقاله إلى الظرف فهو انتقال لا حذف فلينظر[جـ].

= والظرف متعلق بخبر للمبتدأ الوزن، وهناك وجوه إعرابية أخرى انظرها في المشكل ١/ ٣٠٥، والبيان ١/ ٣٥٤، والفتوحات الإلهية للعجلي ٢/ ١٢٢.

(١) أي انتقال الضمير من المتعلّق المحذوف، إحكام العقد، الورقة ١٣٧و.

(٢) انظر تعليق الفرائد ٣/ ١٠٨، وحاشية الصبان ١/ ٢٠٠.

(٣) أي لا يلزم خلو العامل من الضمير عند من قال بأنه انتقل قبل حذف العامل لأنه حين انتقل، انتقل معنى الفعل إلى الظرف فلا يسمى عاملاً، إحكام العقد، ١٣٧و.

(٤) الثالث، غير واضحة في أ.

(٥) أي لأن حذف العامل قبل انتقال الضمير تقديري، إحكام العقد ١٣٧ظ.

(٦) في ب: تقدير.

(٧) في فرائد الدر، ١٧ظ «يعني أنه مقدر غير موجود وغير مستمر لأن مدة انتقاله عن الفعل حتى يستقر في الظرف يسيرة».

(أ) ونحوه في المغني ٤٦٧ إذ أورد الشاهد للاستدلال على عطف المقدم على متبوعه للضرورة.

(ب) ويومئذٍ إما منصوب على الظرف وناصبه الوزن، وإما أنه مفعول به على السعة، انظر الفتوحات الإلهية ٢/ ١٢٢.

(جـ) وعقب ذلك قاطن في فرائد الدر ١٧ظ قائلاً: «وجه النظر أنه مع الانتقال يلزم حذفه من الفعل أو خلو الفعل عنه، وهو حذف بالنظر إليه فيصح التوجيه والاعتذار».

الفصلُ السادسُ

في فوائدَ لطيفةٍ لم يَنْظِمْهَا تحريرٌ، وزوائدَ شريفةٍ لم يفهَمَها نحريرٌ[1].

الأُولَى: أَنه[2] في نحو: في الدارِ زيدٌ[54]، أَو زيدٌ في الدار مقيماً،

[٥٤] «المراد بنحو: في الدار زيد مقيم، ما اجتمع فيه مع المبتدأ ظرف[أ]، واسم آخر صالح للخبرية، وضابطه أن الظرف إما تام أو غيره، والمراد بالتمام ما يستقل بكونه خبراً مثل عندك وفي الدار، وبغيره ما لا يقع بنفسه خبراً نحو: فيك وبك وعليك، وعلى التقديرين، فإما أن يتكرر أولا، وعلى الأربعة فإما أن يقدم الظرف على المبتدأ أو يؤخر، فحيث كان تاماً غير متكرر يفترق الحال في تقديم الظرف على المبتدأ أو تأخيره في ترجيح النصب مع تقديمه، والرفع مع تأخيره بالاتفاق حكاه الفاكهي[ب] شارح الملحة، وأما الرضي وصاحب التسهيل[ج] فلم يذكرا هذا الظرف والله أعلم، وباقيها لا يفترق الحال بين التقديم والتأخير كما صرح به الدماميني[د] في شرح التسهيل[هـ].

(١) في إحكام العقد، ١٣٧ظ «لم يفهمها مجموعة مفصلة على هذا الترتيب نحرير لتفرقها في كتب النحو غير مفصل أكثرها».

(٢) كتب فوقها في ب ـ م ـ ن ـ أي الظرف.

(أ) في ن: ظرفه.

(ب) عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي ولد سنة ٨٩٩هـ، واشتغل بالعلم على والده وغيره. ألف كتباً مفيدة، منها شرح القطر وشرح الأجرومية، وشرح الملحة وجمع حدود النحو وشرحها توفي سنة ٩٧٢هـ. انظر ترجمته في هدية العارفين ١/ ٤٧٢، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٨، ومعجم المطبوعات العربية ٢/ ١٤٣٢.

(ج) انظر شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦، ٣٤٧، وشرح الكافية ١/ ٢٠٦، والهمع ١/ ٢٤٣.

(د) محمد بن أبي بكر بن عمر، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣هـ، برع في عدد من العلوم والفنون من مصنفاته تحفة الغريب على مغني اللبيب، وشرح التسهيل، وشرح الخزرجية توفي بالهند سنة ٨٢٧هـ.

انظر ترجمته في الضوء اللامع ٧/ ١٨٤، والبغية ١/ ٦٦ والبدر الطالع ٢/ ١٥٠.

(هـ) تعليق الفرائد ١/ ١٥٧و ـ ١٥٩ظ (مخطوط).

بالنصب[1]، الراجحُ في الأوَّلِ مستقرٌ[2]، وبالرفع، إمَّا لَغْوٌ[3]، أَو مستقرٌ حالٌ فيهما[4]، أَو في الثاني خبرٌ[5][6] وفي نحو[7]: زيدٌ في الدار مقيماً فيها، بالنصبِ[8] الواجبِ عند الكوفيينَ الراجح عندَ غيرهم[9]، مُسْتَقِرٌ[10]، والثاني: لَغْوٌ، وبالرفع إمَّا مُستقِرٌ كذلك[55]، والثاني: لَغْوٌ[11]، وإمَّا لَغْوٌ، والثاني: تأكيدٌ[12] وفي نحو: فيكَ زيدٌ راغبٌ[56]

---

[55] أي في كونه مستقراً مثله في الظَّرف الأول في أنه حال فيهما أو في الثاني خبر.
[56] مما كان الظرف فيه غير مستقل بالخبرية نحو: فيك ومنك وإليك.

---

(١) في إحكام العقد، ١٣٨و «أي نصب الاسم على الحال في المثالين»، وهذا يعني أن المثال الأول هو «في الدار زيد مقيماً».
(٢) فوقها في ب ـ ن: لكونه خبراً.
(٣) فوقها في أ ـ ب ـ ن: متعلق بالخبر.
(٤) فوقها في ب: أي في المثالين.
(٥) فوقها في ب: ومقيم خبر ثان.
(٦) وبيان ذلك أن الظرف والاسم الصالح كل منهما لخبرية المبتدأ له صورتان:
الأولى: يكون الظرف فيها تاماً غير متكرر في حالتي التقدم نحو: في الدار زيد مقيماً، والتأخر نحو: زيد في الدار مقيماً، ومقيماً في المثالين حال كما ذكرنا، لكن النصب هو الراجح في المثال الأول، ومرجوح في المثال الثاني، والجار والمجرور في المثالين خبر، ويجوز رفع «مقيم» على أنه خبر عن زيد، وعلى هذا الوجه يكون الجار والمجرور لغو متعلق بالخبر مقيم، أو أنه متعلق بخبر محذوف ومقيم خبر ثان، ويجوز جعل الجار والمجرور متعلقاً بحال محذوف أيضاً. إحكام العقد ١٣٨و بتصرف، وانظر الكتاب ٢/ ١٢٤، وشرح الكافية ١/ ٢٠٦، والهمع ١/ ٢٤٣.
(٧) في فرائد الدر، ١٨و «هذا مما تكرر فيه الظرف مع الاسم الصالح للخبرية وسواء تقدم الظرف على المبتدأ أم تأخر».
(٨) فوقها في ب: لمقيم على الحال.
(٩) انظر خلافهم حول ذلك في الكتاب ٢/ ١٢٥ والمقتضب ٤/ ٣١٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٧، والهمع ١/ ٢٤٤.
(١٠) فوقها في ب ـ م ـ ن ـ «خبر» والمراد أنه خبر لقوله السابق: أنه.
(١١) فوقها في ب ـ م: لتعلقه بمقيم.
(١٢) هذه هي الصورة الثانية التي أشرنا إليها في الهامش ٦ من هذه الصفحة وتتمثل في كون الظرف تاماً متكرراً متأخراً، فالواجب عند الكوفيين هو نصب مقيماً على الحال، وجعل في الدار خبراً، ورجح البصريون هذا الوجه وأجازوا رفع مقيم على أنه خبر، وفي الدار متعلق بحال، أو خبر=

بالرفع[(١)] الواجبِ عند الأكثر[(٢)]، لَغوٌ[٥٧]، وبالنصب الجائزِ عندَ البعض على معنى: فيكَ رغبةُ زيدٍ[(٣)]، مُسْتَقِرٌ[(٤)]، وفي نحو: فيكَ زيدٌ راغباً فيكَ، بالنصب[(٥)]، الثاني لَغوٌ، وبالرفع[(٦)] لَغوٌ وتأكيدٌ.

الثانيةُ: إذا تعدَّدَ مَثْنَى فأكثر، فإمَّا متفقَيْنِ في اللَّغوية[٥٨] والاستقرار من جهةٍ[(٧)]، أو من[(٨)] جهتَيْنِ[(٩)]، وإمَّا مختلفَيْنِ[٥٩]، متعيّناً أَحدهما[(١٠)] لأحدهما، ومُعَوَّلاً على القَصْدِ فيما يصلُحُ لهما، وأمثلتُها[٦٠]: **﴿خَرَجَ على قَوْمِهِ مِنَ المِحْرَابِ﴾**[(١١)] زيدٌ عِندَكَ بالبابِ[٦١]، **﴿فَخَرَجَ على قَوْمِهِ في**

---

[٥٧] كذا قال الرضي إن الظرف في هذا القسم متعلّقٌ بالخبر[(أ)].

[٥٨] أي كونهما لغويين معاً.

[٥٩] يعني أحدهما لغو، والآخر مستقر.

[٦٠] ستة.

[٦١] هذا مثال في قوة مثالين للثاني والثالث[(ب)].

= كذلك والظرف الثاني «فيها» متعلق بمقيم، ويجوز جعل الأول «في الدار» متعلقاً بمقيم، والثاني «فيها» توكيد للأول. إحكام العقد، ١٣٨ظ بتصرف وانظر لذلك شرح الكافية ١/ ٢٠٦.

(١) مراده رفع راغب على أنه خبر عن زيد، وفيك لغو متعلق براغب.

(٢) لغو: خبر أنه المتقدم أيضاً.

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٠٦ «وأجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو: فيك زيد راغباً على تقدير فيك رغبة زيد راغباً، والحال دال على المضاف المحذوف أي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء أي إن رغب في شيء فهو يرغب فيك».

(٤) خبر لأنه المتقدم أيضاً.

(٥) أي نصب راغب، وفيك الثاني لغو متعلق براغب.

(٦) أي برفع راغب على الخبرية، وفيك لغو متعلق به، وفيك الثاني توكيد للأول.

(٧) فوقها في ب ـ م «كالخبرية». (٨) سقطت من ن.

(٩) في م من وجهين.

(١٠) فوقها في ب «إما الأول أو الثاني» والمراد أن واحداً منهما متعين للغوية، والآخر محتمل لها وللاستقرار.

(١١) مريم/ ١١ والتلاوة فخرج، وكتب في ب ـ م فوق قوله تعالى: **﴿على قومه﴾** لغو، وفوق =

(أ) شرح الكافية ١/ ٢٠٦.

(ب) لأنه يصح أن يكونا خبرين فيكون مثالاً للثاني، وأن يكون أحدهما خبراً والثاني حالاً، فيكون مثالاً للثالث، من حاشيتي ب ـ م ومن إحكام العقد، ١٣٩ظ.

زِينَتِهِ﴾[٦٢](١) قال[٦٣] في ملكهِ لِإخوتِهِ ﴿لا تَثْرِيبَ عليكُمُ اليومَ﴾(٢)[٦٤]، هذا مثالٌ لَنْ ترى مثلاً لَهُ عندَ القومِ(٣).

الثالثة: إمَّا أَنْ يختلفَا زمَاناً ومَكَاناً، أَو يتَّفِقَا(٤)، ففي الأولِ يُبْدَأُ(٥) بأَيِّهما ولا يُعْطَفُ ثانيهما(٦) نحو: أَكرمتُكَ أَمْسِ في الدارِ ﴿ويَوْمَ حُنَيْنٍ﴾(٧) مُتَأَوَّلٌ(٨).

---

[٦٢] هذا هو الرابع، وهو ما تعين كون الأول فيه لغواً(أ).

[٦٣] مثال عكسه(ب).

[٦٤] مثال ما يصلح لهما(ج).

= قوله تعالى: ﴿من المحراب﴾ لغو لتعلقه بخرج وهذا يفيد أن هذه الآية هي المثال الأول، وهو الاتفاق في اللغوية.

(١) القصص/ ٧٩.

(٢) يوسف/ ٩٢. بعدها في م يغفر الله لكم.

(٣) في إحكام العقد، ١٤٠ظ «والظاهر أنهم تركوه وأمثاله مما يقل فائدته، ولا يحتاج إليه مخافة ضياع أوقات الطالب».

(٤) في إحكام العقد، ١٤٠ظ «أي إما أن يكون أحدهما زماناً والآخر مكاناً، وإما أن يتفقا بأن يكونا زمانين أو مكانين».

(٥) في ب ـ م يبتدأ وفي ن: تبتدىء.

(٦) في إحكام العقد، ١٤٠ظ «لعدم الجامع بين الزمان والمكان».

(٧) التوبة/ ٢٥ وذلك من قوله تعالى: ﴿لقد نصركُمُ اللَّهُ في مواطن كثيرةٍ، ويوم حُنَيْنٍ إذْ أَعْجَبَتْكُم كثرتُكم...﴾.

(٨) وعقبه قاطن في فرائد الدر ٢٠و بالقول: فإن ظاهره عطف اليوم وهو زمان على مواطن وهو مكان، وتوجيهه أن الأصل «في أيام مواطن كثيرة» فيكون عطف زمان على زمان، أو «في مواطن يوم حنين» فيكون عطف لمكان على المكان وفيه توجيه غير ذلك. وانظر الفتوحات الإلهية للعجلي ٢/ ٢٧٣.

(أ) في إحكام العقد، ١٠٤و «الأول متعين للغوية، والثاني محتمل لها وللاستقرار، فالأول متعلق بخرج، والثاني إما أن يتعلق بالفعل خرج أيضاً أو يتعلق بحال».

(ب) أي عكس الرابع، وهو الخامس فقوله في ملكه محتمل للغو والاستقرار وقوله: لإخوته، لغو.

(ج) وهو السادس لكون الظرفين يحتملان اللغو والاستقرار. إحكام العقد، ١٤٠و، وقال العكبري في التبيان ٢/ ٧٤٤، «في خبر لا وجهان: أحدهما: قوله عليكم، فعلى هذا ينتصب اليوم بالخبر، وقيل ينتصب اليوم بيغفر، والثاني: الخبر اليوم وعليكم يتعلق بالظرف أو بالعامل في الظرف، وهو الاستقرار» وانظر المشكل لمكي ١/ ٤٣٨.

والثاني: إمَّا أَنْ يتَغايَرَا حقيقةً أَو اعتباراً[1]، أَو يتداخلا[2]. ففي الأَوَّلِ[3] يتعاطفانِ نحو: يومَ الخميسِ ويومَ الجمعةِ[4] دونَ الثاني[5] نحو: صَلَّيْتُ خَلْفَكَ أَمَامَ زيدٍ، وفي الثالث[6] يُبْدَأُ بأَيِّهما بلا عَطْفٍ. فبالأعَمِّ[7] المدخولِ تلاهُ ما هو أَخصُّ منهُ وأَعَمُّ من غيرهِ منتهياً بأَخَصِّها بتكريرِ[8] «في» نحو: في مَسْجِد الجامعِ في الجانبِ الشَّرْقيِّ في نِصْفِهِ العَدَنيِّ في الزَّاويةِ اليُمْنَى في العامِ الأَوَّلِ في الشهرِ الثاني في الأُسْبُوعِ الثالثِ في اليومِ الرَّابعِ وبالأَخصِّ[9] الداخلِ تلاه الأَعمُّ[10] كذلكَ بتكريرِ «مِنْ» أَو «في» نحو: في الزاويةِ اليُمْنَى من النِّصْفِ العَدَنيِّ من الجانبِ الشَّرْقيِّ من المسجدِ الجامعِ، في اليوم الرَّابع مِنَ الأُسبوعِ الثالثِ من الشَّهْرِ الثانيَ من العامِ الأَوَّلِ، وينحلُّ إلى الإضافيِّ بالبدايةِ في الأَوَّلِ بالآخرِ[11]، وفي الآخرِ[12]

---

(١) في إحكام العقد، ١٤١و «أي إما أن يتغايرا حقيقةً بأن يكونا متباينين أو يتغايرا ويتباينا مجازاً واعتباراً بأن يكونا مترادفين لأن لفظ أحد المترادفين من غير نظر إلى معناه مغاير ومباين للفظ الآخر».

(٢) في إحكام العقد، ١٤١و «بأن يكون أحد الطرفين داخلاً في الآخر، بأن يكون أخص منه مطلقاً».

(٣) وذلك إذا كانا متغايرين.

(٤) أي صمت يوم الخميس ويوم الجمعة.

(٥) في إحكام العقد، ١٤١و «أي إذا كان تغايرهما اعتبارياً فإنه يبدأ بأيهما ولا يتعاطفان لأنهما يتصادقان على معنىً واحد، والعطف يقتضي المغايرة».

(٦) أي إذا كانا متداخلين يبدأ بأيهما بلا عطف لثانيهما على الذي قبله لصدق العام على الخاص فلا مغايرة تقتضي العطف.

(٧) في فرائد الدر، ٢ظ، «فإن بدىء بالأعم المدخول فيه يعني الذي دخل فيه الأخص تلاه ما هو أخص منه».

(٨) في م بتقدير.

(٩) كتب فوقها في ب «عطف على قوله فبالأعم».

(١٠) سقط تلاه الأعم من ب ـ م.

(١١) في إحكام العقد، ١٤١ظ، «فيقال: في يمنى زاوية عدني نصف شرقي جانب مسجد الجامع، رابع يوم ثالث أسبوع ثاني شهر، العام الأول».

(١٢) أي في القسم الآخر الذي بدىء فيه بالظرف الأول.

بالأَوَّلِ(١) وكلُّها لَغوٌ في الأَوَّلِ(٢)، لا الآخرِ(٣) فالأَوَّلُ(٤).

الرابعة: يحتملُ نحوُ: زيدٌ عندكَ بالبابِ، كونَهما خبرَيْنِ معاً(٥)، أَو أَحدهما، والآخَرُ لَغوٌ، أَو حالٌ على احتمالٍ في حالٍ(٦)[٦٥]

---

[٦٥] أي من الأحوال الخمسة وهي كون الأول حالاً، والثاني خبراً، وفي العبارة لطف لا يخفى، وجه الاحتمال أن كلامهم متردد في أن الظرف عامل لفظي أو معنوي كما في شرح المحقق الجامي(أ) فعلى الأول لا إشكال في الصحة وعلى الثاني يمتنع إذ الحال لا يتقدم على عامله المعنوي. ثم إن هذا احتمال بالنظر إلى كون الأول حالاً مع قطع النظر عن كونه ظرفاً وأما بالنظر إليه فلا إشكال في الصحة إذ الظرف يتقدم على عامله المعنوي، والحاصل أنه قد اتفق في هذا كونه حالاً وكونه ظرفاً فبالنظر إلى الأول يحتمل، وبالنظر إلى الثاني لا يحتمل والله أعلم. وقد ظهر أن لا إشكال على تقدير كونه ـ أي الأول ـ لغواً فليتأمل(ب).

---

(١) في إحكام العقد، ١٤١ظ، «والأوضح أن يقال: وفي الآخر بالأول مضافاً كل ظرف إلى صفته، بتأويل فيقال: في يمنى زاوية، عدني نصف شرقي، جانب مسجد الجامع في خامس ساعات رابع يوم، ثالث أسبوع، ثاني شهر العام الأول، فصارا بانحلال التركيبين إلى تركيب إضافي غير مختلف في القسمين».

(٢) في إحكام العقد، ١٤١ظ «أي في القسم الأول حيث يختلف الظرفان زماناً ومكاناً نحو: أكرمتك أمس في الدار».

(٣) في إحكام العقد، ١٤١ظ «أي ليس في القسم الآخر حيث يتفقان زماناً أو مكاناً، فإنه مستقر».

(٤) أي فالأول من أقسامه الثلاثة وهو حيث يتغايران حقيقة لغو وهو نحو: صمت يوم الخميس ويوم الجمعة أما الثاني وهو نحو: صليت خلفك أمام زيد، والثالث نحو: صليت في مسجد الجامع في الجانب الشرقي، فمستقر. وأضاف الكوكباني قائلاً: «وفيه أن أول الظروف من الثاني والثالث يحتمل اللغوية» إحكام العقد، ١٤٢و.

(٥) سقطت من أ ـ ن.

(٦) في حاشيتي ب ـ م ما نصه: «أقول الفائدة الرابعة يحتمل نحو: زيد عندك بالباب أن يكون =

(أ) الفوائد الضيائية ١٤٣، ١٤٤.

(ب) وبعدها في فرائد الدر، ٢١، ظ، «وقد كان ضرب شيخنا على هذه الحاشية وعلى قوله على احتمال في حال وسألته فقال: الأولى إثباتها وقد أكد على صحة ذلك الكوكباني في إحكام العقد، ١٤٢و، إذ قال «وقد ضرب رحمه الله في نسخته على قوله: على احتمال في حال وعلى ما كتبه في الحاشية لكن كتب بعض تلامذته أنه قال له: الأولى إثبات ما ضرب عليه».

ومثلُه(١) ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾(٢) وإن اقتصرَ على الثاني والثالثِ الرضيُّ(٣)، فالقياسُ[٦٦] لباقيها[٦٧] يَقتَضي، وأمَّا ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾(٤) فالأَوَّلُ خبرُ «لا»، والثاني خَبَرُ مبتدأ مقدَّرٍ، أَيْ: «العصمةُ»[٦٨] لعَدمِ استقامةِ معناه بتقدير واحدٍ مما ذكرناه(٥)، ثُمَّ البناءُ لِلّغويَّةِ، الثاني يَأْباهُ(٦)، وأمَّا: لا مُصَلّياً في الجامعِ، في الدارِ، بالنصبِ، فَلَغْوٌ ومُسْتَقِرٌ(٧) لا بالبناءِ(٨) فمستقرٌّ ولَغْوٌ(٩)، ومفادُ الأَوَّلِ نَفْيُ مُصَلٍ فيه عنها والثاني نَفْيُ مُصَلٍ عنه(١٠).

---

[٦٦] فالقياس في لا التي لنفي الجنس.

[٦٧] وهو كونه حالاً على احتمال.

[٦٨] كذا قال الرضي(أ)، ولعله يحتمل تقدير الفعل أي يعصم من أمر الله.

= الظرفان خبرين، أو الأول خبراً والثاني لغواً متعلقاً بالخبر، أو الثاني خبراً والأول لغواً متعلقاً به أو الأول خبراً والثاني حالاً منه، أو الآخر خبراً والأول حالاً منه».

(١) فوقها في ب ـ م في احتماله للخمسة.

(٢) يوسف/ ٩٢، ومراده قوله تعالى: ﴿لا تثريب عليكم اليوم﴾ والظرفان يحتملان اللغوية والاستقرار.

(٣) الوجه الثاني هو جعل عليكم خبراً، واليوم متعلقاً به، والوجه الثالث هو جعل اليوم خبراً، وعليكم متعلقاً به، انظر شرح الكافية ١/ ٢٥٧.

(٤) هود/ ٤٣.

(٥) من الاحتمالات الخمسة المذكورة في الحاشية ٦٥.

(٦) مراده أن «من أمر الله» لو تعلق بعاصم لأشبه المضاف فيجب نصبه، والبناء حينئذٍ يمتنع، قال ابن هشام في المغني ٥١٥ بعد سوقه الآيتين أن جماعة قد علقوا الظروف باسم لا، ثم علق قائلاً «وذلك باطل عند البصريين لأن اسم لا حينئذٍ مطول فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين» وقال في الصفحة ٧٠١ إن البغداديين أجازوا لا طالع جبلاً أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب» وانظر المشكل لمكي ١/ ٤٠٥، وشرح الكافية ١/ ٢٥٧، وحاشية الدسوقي ٢/ ١٧٨.

(٧) في فرائد الدر النظيم، ٢٢ظ «فالظرف الأول لغو لتعلقه بمصلياً، ونصبه لشبهه بالمضاف، والظرف الثاني وهو في الدار مستقر خبر للا» وهو مثبت أيضاً في حاشية ب منسوباً لقاطن.

(٨) أي لا بالبناء لمصلياً.

(٩) وضحها قاطن في فرائد الدر، ٢٢ظ فقال «فالظرف الأول مستقر لكونه خبر لا التي لنفي الجنس والظرف الثاني لاغ، لا معنى له فمعنى اللغو في الأول والثاني مختلف».

(١٠) انظر شرح الكافية ١/ ٢٥٧.

(أ) شرح الكافية ١/ ٢٥٧.

المقصدُ الثاني

في الانقسام

ينقسمُ ـ ستةً[٦٩] باعتباراتٍ ـ إلى أقسامٍ، الأوَّلُ: إلى مُعْرَبٍ ومَبْنيٍّ مطلقَيْنِ(١)، وهو كثيرٌ ومشروطَيْن:

أولُهما: بالإضافةِ أو عَدَمِ نيَّتِها، نحو: قَبل وبَعْد وغيرِهما مما يُقْطَعُ.

وثانيهما: بها(٢) إلى الجملةِ نحو: يومٍ وساعةٍ، أو بنيَّتِها وهو نحو: قبلِ وبعدِ.

الثاني: إلى لازمِ الإضافةِ وهو: حيثُ وإذْ وإذا ولَدُنْ ولَدَى وعندَ والجهاتِ السِّتِ وما شَابَهَها من الظروفِ النِّسْبِيَّةِ(٣)، وغَالبٍ وهو نحو: قبلِ وبعدِ، ولأيِّهما وهو ما عَدَاهُما(٤)، ثمَّ الإضافةُ إمَّا إلى جملةٍ هو ظَرْفُ مَصْدَرِها أو غيرِهَا(٥).

الأوَّلُ: إمَّا واجبُ الإضافةِ إليها مكاناً وهو حيثُ(٦) أو زماناً وهو إذْ وإذا.

---

[٦٩] ستة منصوبة على المصدرية أي ينقسم ستة انقسامات باعتبارات ستة، فقولنا: الأول إلى كذا، المعنى الانقسام الأول وكذا باقيها.

---

(١) أي بلا شروط.

(٢) أي بإضافتها إلى الجملة وقوله إلى الجملة سقط من أ.

(٣) في إحكام العقد، ١٤٤و «أي التي لا تتم إلا بغيرها كقبل وبعد» أي لا يتم معناها إلا بالمضاف إليه. وانظر لذلك الكتاب ٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٩ ـ ٣٣٥ ـ ٤/ ٢٣٣، والمساعد ١/ ٥٢٧ ـ ٥٣٢، وشرح التصريح ٢/ ٥٠، وحاشية الخضري ٢/ ٧.

(٤) في فرائد الدر، ٢٤و «وباقي الظروف غير لازم الإضافة ولا غالبها بل يجوز ويجوز قطعه» وهذا النص مع تصرف يسير في حاشية ب منسوباً لقاطن.

(٥) أي غير الجملة المذكورة إما مفرد أو جملة ليس هو ظرف مصدرها، فرائد الدر ٢٤ظ.

(٦) انظر شرح الكافية ٢/ ١٠٣، وتسهيل الفوائد ٩٧، وشرحه ٢/ ٢٣٢، وحيث لغاتها وتراكيبها النحوية ٦٢.

وإمَّا جائزٌ وهو المضافُ من غيرها إلى فعليةٍ وهو أكثرُ نحو ﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ﴾(١) أو اسميةٍ مفيدةٍ للزَّمانِ(٢) نحو: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾(٣) وحينَ الحجَّاجُ أميرٌ.

والثاني: إمَّا إلى مفرَدٍ أو جملةٍ مصدَّرةٍ بحرفٍ مصدريٍّ نحو: من قبلِ أَنْ، ومِنْ بَعْدِ ما(٤)، وحكمُ المصدرِ القائمِ مَقَامَ الزمانِ، حكمُهُ في الإضافةِ إلى الفعليةِ نحو: انتظرني(٥) رَيْثَ أَخْرُجَ، أي مُدَّةَ بُطْءِ خروجي، أَيْ إلى أَنْ أخرجَ(٦) وأُجريَ مُجْرَاهُ «آية» بمعنى علامةٍ نحو(٧)[٧٠]:

---

[٧٠] هو صدر بيت عجزه(أ):

كـأنَّ عـلـى سَـنَـابِـكـهـا مُـدَامَـا

---

(١) المرسلات/ ٣٥.

(٢) في إحكام العقد، ١٤٧ظ «بكون ثاني جزأيها فعلاً دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة، وإنما احتيج إلى هذا الشرط لأن الإضافة على خلاف الأصل إذ المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته الجملة ولهذا لا يضاف من المكان غير حيث إلى جملة، لأن الجملة لا يستفاد منها أحد الأمكنة معيناً كما يستفاد منها أحد الأزمنة معيناً، نحو: يوم هم على النار يفتنون ـ الذاريات/ ١٣... وإن لم يكن ثاني جزأي الاسمية فعلاً دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة نحو أن يكون جزآها اسمين، فلا بد أن يكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة كالماضي في قولك: أتيتك حين الحجاج أميرٌ، وكالمستقبل في قولك: لأجزينّك حين لا شيءَ لك، فإن تفد الاسمية زماناً نحو: زيد أخو عمرو، فلا تصح إضافة ظرف إليها» وانظر شرح الكافية ٢/ ١٠٣.

(٣) الذاريات/ ١٣، وانظر المشكل ٢/ ٣٢٢، والتبيان ٢/ ١١٧٨، وانظر ما قاله النحاة حول هذه الآية وتخريجها في الكتاب ٣/ ١١٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٥٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٤٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٢، والمغني ٥٤٧ والأوضح ٣/ ١٣٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥٦.

(٤) انفردت ب بالقول «من قبل أن تأتينا ومن بعد ما جئتنا».

(٥) سقطت من م.

(٦) انظر تسهيل الفوائد ١٥٩، وشرحه ٣/ ٢٦٠ والمغني ٥٥٠.

(٧) نسب هذا البيت إلى الأعشى في الكتاب ٣/ ١١٨ وذكر محققه في الهامش أنه ليس في ديوانه، وقال البغدادي في الخزانة ٦/ ٥١٤ «لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه =

(أ) في أ وتمامه.

بـآيـةِ يُـقْـدِمُـونَ الـخَـيْـلَ شُـعْـثـاً[1]

والأَغْلَبُ تصديرُهُما[2] بالمصدري نحو[3] :

بـآيـةِ مـا تُـحِـبُّـونَ الـطَّـعَـامَـا[4]

وانتظرني رَيْثَمَا أَخرجُ[5] .

قيلَ: المضافُ إلى الجملةِ معرفةٌ[6] نحو: جئتُكَ يومَ قدمَ زيدٌ الحارِّ، ونُظِّرَ[7] بأنه غريبٌ غير مُسموعٍ ولا مطَّردٌ في يومَ قَدِمَ رجلٌ، قلتُ: بناءً على اشتراطِ السَّماعِ في هذه الأمثالِ، والتعريفُ محمولٌ على خصوصِ المثال[8] .

فـائـدة

قال الرضيُّ وغيره[9] لا يُحتاجُ في الإضافةِ إلى ما هو ظرفُهُ إلى

= وفي غيره غير منسوب إلى أحد» وورد البيت من غير نسبة في المفصل ٩٨ وشرح المفصل ٣/١٨، وشرح التسهيل ٣/٢٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٤٧، والمغني ٥٤٩، وفي بعض المصادر «تقدمون» بالتاء.

(١) في حاشية ب ذكر عجز البيت وقال «ولم يثبت لفظ شعثاً في خط المصنف» والمثبت من النسخ الثلاث.

(٢) في أ تصديريهما.

(٣) هذا عجز بيت صدره:

أَلَا مَـنْ مُـبْـلِـغٌ عَـنّـي تَـمِـيـمـاً

ورد منسوباً ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكتاب ٣/١١٨ وشرح المفصل ٣/١٨، ١٩ وخزانة الأدب ٦/٥٢٠، ومن غير نسبة في المفصل ٩٨، وشرح التسهيل ٣/٢٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٤٧، والمغني ٥٤٩، والهمع ٢/٥١.

(٤) في أ ـ ب ـ ن الطعام.

(٥) شرح الكافية ٢/١٠٤ مع تصرف يسير.

(٦) في إحكام العقد، ١٤٩ظ «بدليل وصفه بالمعرفة».

(٧) والمُنَظِّر هو الرضي كما في فرائد الدر، ٢٥و، وانظر شرح الكافية ٢/١٠٥.

(٨) في إحكام العقد، ١٤٩ظ «قلت ذلك بناء على اشتراط السماع في هذه الأمثال، وبناء على أن التعريف محمول على خصوص المثال وهو حيث يكون المسند إليه معرفة لا مطلقاً» والمراد أن الرضيَّ أطلق في حين أن هذا القيل مخصوص بالمثال المسموع فقط.

(٩) منهم ابن مالك وابن هشام، انظر شرح الكافية للرضي ٢/١٠٦، وشرح التسهيل ٣/٢٦٠، ٢٦١، والمغني ٧٧٢.

رابطِ[1] الضميرِ، فلا يُقَالُ: يومَ جاءكَ فيه زيدٌ[2]، لكفايةِ رَبْطِهَا، قيلَ[3]: إِلَّا نادراً كقولِهِ[4]:

مَـضَـتْ سَـنَـةٌ لِـعَـامِ وُلِـدْتُ فـيـه

وفيه بحث[5][71].

تـنـبـيـه

مـن الـمـشـكـلِ[6] إضـافـةُ الـزمـانِ إلـى إذْ[7] فـي يَـوْمَـئِـذٍ وحـيـنـئـذٍ،

---

[71] أي فيه مناقشة[أ]، ذكرها الدماميني في شرح التسهيل[ب]، وهو أن أصله لعام، فمنعه من الصرف كما في قوله[ج]:

فـمـا كـانَ حِـصْـنٌ ولا حـابِـسٌ　　　يـفـوقـان مِـرْدَاسَ فـي مَـجْـمَـعِ

ولم يكن فيه إلا العلمية للضرورة[د].

---

(١) في ب ربط.

(٢) في ب زيداً.

(٣) ممن قال بذلك ابن عصفور في المقرب ١/ ٢١٥، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٢٦١، وانظر المغني ٧٧٢، والهمع ١/ ٢١٩.

(٤) هذا صدر بيت للنابغة الجعدي، عجزه:

وعَـشْـرٌ بَـعْـدَ ذاكَ وحِـجَّـتـان

ديوانه ١٦١، وورد من غير نسبة في المقرب ١/ ٢١٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦١، والمغني ٧٧٢، والهمع ١/ ٢١٩، وقد وجهه ابن عصفور بجعل «فيه» متعلقاً بعامل مضمر تقديره: أعني فيه، وجملة أعني مع معمولها اعتراضية.

(٥) انظر الأصول ٢/ ١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦١.

(٦) في ب: المشكلات.

(٧) لأن فيه إضافة الزمان إلى مثله.

(أ) في أ مناقضة.

(ب) تمت الحاشية في أ هنا، وما بعدها من ب ـ م وكتب الناسخ في آخرها تمت عن المؤلف.

(جـ) البيت لعباس بن مرداس السلمي، ورد منسوباً له في الإنصاف ٢/ ٤٩٩، وشرح التسهيل ٣/ ٤٣٠، وشرح التصريح ٢/ ١١٩، وشرح الشواهد ٣/ ٢٧٥، ومن غير نسبة في شفاء العليل للسلسيلي ٢/ ٩١٠، وشرح الأشموني ٣/ ٢٧٥.

(د) تعليق الفرائد، ١/ ١٢٨ظ (المخطوط) و٢/ ٧٩٦، بتحقيق د. محمد سعيد، (رسالة الدكتوراه).

فقيلَ(١): مضافٌ إلى إذْ، كَشَجرِ الأَرَاكِ(٢) والتنوينُ للتعويضِ عَمَّا أُضيفَ إليه، والكسرةُ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، وقيلَ(٣): للإضافةِ لإعرابها(٤)، ورُدَّ بأنَّه لا وَجه له[٧٢]، وقيل(٥): مضافٌ إلى الجملةِ وإذْ بَدَلٌ منه ليلحقَ به التنوينُ عن المحذوفِ وفي تمامِ تحقيقه بَسْطٌ(٦).

الثالث: إلى ممنوعِ الصَّرْفِ للعَلَمِيَّةِ(٧) مع التَّأْنِيثِ وهو: غدوةُ وعشيةُ المعيَّنُ(٨)، أو العدلِ كسحرَ، ومصروفٍ، وهو كثيرٌ معروفٌ(٩).

---

[٧٢] أي لا وجه لإعرابه مع قيام علة البناء فيه كما كان قبل الإضافة إليه(أ)، ويرد قول الأخفش قول(ب) الشاعر(جـ):

نهيتكَ عَنْ طِلابك أُمَّ عمرٍو بعاقبةٍ وأَنْتَ إذٍ صحيحُ

[فإنه كسر من دون إضافة إذ الضمائر لا تضاف كما قرر](د) ومثله في المغني(هـ).

---

(١) غير واضحة في أ.

(٢) أي من إضافة العام إلى المفيد للبيان، فرائد الدر، ٢٦و وانظر تعليق الفرائد ١/ ١٢٨ و(المخطوط).

(٣) غير واضحة في أ، والقائل بذلك هو الأخفش انظر المغني ١١٩، والهمع ١/ ٢٠٥.

(٤) المراد أن كسرة إذ للإعراب بسبب الإضافة قال السيوطي في الهمع ١/ ٢٠٥، «وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة».

(٥) مراده الرضي، انظر شرح الكافية ٢/ ١٠٦.

(٦) فوقها في أ ـ ب «مذكور في شرح الرضي» انظر شرح الكافية ٢/ ١٠٦.

(٧) أي للعلمية الجنسية.

(٨) سقطت من م.

(٩) انظر لذلك الكتاب ٣/ ٢٩٣، والمقتضب ٤/ ٣٥٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٢، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٢.

(أ) زيادة من أ.

(ب) في أ «ويرد قوله قوله».

(جـ) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين ١/ ٦٨، وخزانة الأدب ٦/ ٥٥٠، وورد البيت من غير نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٦، وشرح المفصل ٣/ ٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥١، وشرح الكافية ٢/ ١٠٥، والمغني ١١٩.

(د) ما بين المعقوفين سقط من أ.

(هـ) في أ «كذا في المغني وغيره».

الرابعُ: إلى زمانٍ، فيقبلُ تقديرَ «في» مطلقاً، ومكانٍ لا يقبلُ منه إلا المُبْهَمَ، وهو الجهاتُ الستُّ، وما أَشبهَهَا غالباً[١] مما استُبْهِمَ، وما أُلحقَ به من نحو: الفرسخِ[٢] والبريدِ[٣]، وكُلُّ مشتقٍّ مما فيه معنى الاستقرار معمولٍ لما اشتُقَّ من ذلك كجلستُ مجلسَكَ ﴿**واقْعُدُوا لَهُم كُلَّ مَرْصَدٍ**﴾[٤][٧٣] ولفظُ «مكانٍ» منصوباً بذلك[٥]، وما بعد نحو: دَخَلْتُ[٦]،

[٧٣] هذا ما اختاره الرضي من أنه يكفي اتفاق الظرف وناصبه في معنى الاستقرار[أ]. وقال ابن هشام[ب]، وابن مالك[جـ]، لا بد من اتفاقهما في الاشتقاق من أصلٍ واحد، فمثل ﴿**اقعدوا لهم كلَّ مرصَدٍ**﴾[د] محمول على حذف الجار أي على كلِّ مرصد[هـ].

(١) في م وب وما أشبهه والمثبت من أ ون وجـ ود، وفرائد الدر، ٢٧ظ، وفي حاشية ب «لعله احترز بقوله: غالباً، عما استثناه الرضي بقوله: ويستثنى من المبهم: جانب وما بمعناه من جهة ووجهة ووجه وكنف، فإنه لا يقال: زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه أو إلى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال: زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار، وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه» شرح الكافية ١/ ١٨٤، وانظر الكتاب ١/ ١٠.

(٢) ثلاثة أميال، المصباح المنير، فرسخ، والهمع ١/ ١٩٩.

(٣) أربعة فراسخ (اثنا عشر ميلاً)، المصباح المنير، برد، الهمع ١/ ١٩٩.

(٤) التوبة/ ٥.

(٥) أي بالظرفية ليخرج نحو: مكانك حسن، إحكام العقد، ١٥٣و. وانظر الكتاب ١/ ٤٠٦، وشرح الكافية ١/ ١٨٦.

(٦) الدار، وسكنت الغرفة ونزلت الخان. وألحق الفراء بها ذهبت وانطلقت، وما ذكره المصنف من كون الدار ونحوه ظروفاً هو مذهب سيبويه، والمحققين تشبيهاً للمختص بغير المختص، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنه مما حذف منه حرف الجر اتساعاً فانتصب على المفعول به، وذهب الأخفش وجماعة إلى أنه مما يتعدَّى بنفسه فهو مفعول به على الأصل لا على =

(أ) شرح الكافية ١/ ١٨٥.

(ب) المغني ٦٨١.

(جـ) تسهيل الفوائد ٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٦، والمساعد ٢/ ٥٢٣.

(د) التوبة/ ٥.

(هـ) هذا رأي من رأيين ذكرهما ابن هشام في الآية، والثاني أن الفعل اقعدوا قد ضمن معنى الزموا، وبذلك يرد على الزجاج القائل إن «كلّ» في الآية ظرف، انظر المغني ٧٥٠، ٧٥١.

ويُجَرُّ ما سوى ذلك، وأمَّا نحو: زِنةَ الجَبلِ[1]، وقَدْرَ كذا ومقدارَه، فالأظهرُ أنَّها صفاتُ مصادرَ محذوفةٍ وقد شذَّ[2]: هو مني مَزْجَرَ الكَلْبِ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا[3]، لكنه كثيرٌ، ونحو: ذَهَبْتُ الشَّامَ، قليلٌ[4].

تـنـبـيـه

كثيرٌ مما يقبلُ النصبَ، ينجرُّ بفي أَو الباءِ بمعناها[5] نحو: **﴿في أَيَّامٍ مَعْلُوماتٍ﴾**[5] و **﴿مَعْدُودَاتٍ﴾**[6] **﴿وسَكَنْتُم في مسَاكِنِ الذينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم﴾**[7] أَو بِمِنْ بمعنَاها نحو: **﴿مِنْ قَبْلِهِم﴾**[8] و**﴿مِنْ بَعْدِهِم﴾**[9][10] ولا يُقالُ: في عندكَ ولا في قبلكَ، ويتَّفِقَانِ[74] في الصَّلاحية لِلُّغَوِيَّةِ

---

[74] أي الظرفان، ظرف الزمان وظرف المكان.

= الاتساع، الهمع ١/ ٢٠٠، وانظر الكتاب ١/ ٤١٤، والمقتضب ٤/ ٣٣٩، وشرح المفصل ٢/ ٤٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٨، والمساعد ١/ ٥٢٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٧.

(١) في الكتاب ١/ ٤١٣، «ومنه قول العرب: هو وزنَ الجبلِ، أي ناحية منه وهم زنة الجبل أي حذاءه» وانظر شرح التسهيل ٢/ ٢٢٦، والمساعد ١/ ٥٢٢، والهمع ١/ ٢٠٠.

(٢) في حواشي أ ـ ب ـ ن «ذكر الرضي أن نصبه شاذ، ولابن مالك وابن هشام كلام يقضي بعدم الشذوذ»، وانظر شرح الكافية ١/ ١٨٦، وتسهيل الفوائد ٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٦، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٧، والهمع ١/ ٢٠٠.

(٣) أي هو مستقر مني في مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زاجره فهو ذم، ومناط الثريا مدح أي هو بالنسبة إليَّ في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أي تعلقها من الشخص الرَّائي أي لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا. حاشية الخضري ١/ ١٩٨، وانظر الكتاب ١/ ٤١٣، والمقتضب ٤/ ٣٤٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٦، والمساعد، ١/ ٥٢٢، وتعليق الفرائد ١/ ١٣٢ظ ـ ١٣٣و (مخطوط).

(٤) الكتاب ١/ ٤١٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٥، وشرح شذور الذهب ٢٣٤.

(٥) الحج/ ٢٨.

(٦) مراده الآية ٢٠٣ من سورة البقرة، وأولها **﴿واذكروا الله في أيام معدودات﴾**.

(٧) إبراهيم/ ٤٥.

(٨) البقرة/ ١١٨، والمذكور هو من قوله تعالى: **﴿كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم﴾**.

(٩) البقرة/ ٢٥٣، وذلك من قوله تعالى: **﴿ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم﴾**.

(١٠) من بعدهم، سقط من أ.

والاستقرارِ[١]، ويفترقانِ في الصُّلُوحِ للإخبارِ، فلا يُخْبَرُ بالزَّمانِ عن الأعيانِ إلا متجددةً[٢] كـ «اللَّيْلَةَ الهِلَالُ» أو معلوماً، إضافة معنًى إليها كـ «اليومَ خَمْرٌ»[٣] أو عامةً وهو خاصٌّ نحو: لا كوكبَ الليلةَ، أو مسؤولٌ به عنه[٤] نحو: في أيِّ ليلةٍ لا كوكبٌ.

وأمَّا عنِ المعاني الحادثةِ فيصحُّ[٥][٧٥]، فإنْ كانَ مستغرقاً بها أو أكثره وهو نكرةٌ، فمرفوعٌ غالباً كـ «الصومُ يومٌ، والسيرُ شهرٌ»، وهو في أكثرِهِ[٦]، وجازَ النَّصْبُ والجرُّ بفي[٧]، أو معرفةً[٨] فالثلاثةُ، والنصبُ أَرْجَحُ وقالَ الكوفيونُ لا ينجَرُّ فيهما، لإفادتِهِ التبعيضَ ولا يُفيدُ[٩]، فإنْ لم يستغرقْ فالأخيرانِ[١٠] أغلَبُ وفاقاً. فإنْ قيلَ[١١]: ﴿الحَجُّ أَشْهرٌ

---

[٧٥] كذا قال الرضي: إنه يصح عن المعاني بشرط حدوثها[أ].

---

(١) فوقها في ب «فاللغو كأن يتعلق بمذكور، والاستقرار كأن يكون أحد الأربعة أي خبر أو صلة أو صفة أو حال».

(٢) شرح الكافية ١/ ٩٤، والنقل منه، وانظر المقتضب ٤/ ٣٥١، وحاشية الصبان ١/ ٢٠٣.

(٣) مثل تتمته «وغداً أمر» قائله امرؤ القيس حين بلغه مقتل أبيه ثم صار مثلاً، انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٣٤، والمستقصى ١/ ٣٥٨، وانظر شرح الكافية ١/ ٢٩٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٠، والمساعد ١/ ٢٣٧.

(٤) والنص كما ورد في هامش شرح الكافية ١/ ٩٤ «أو يكون اسم الزمان مسؤولاً به عن زمان خاص، واسم العين عام نحو: في أي ليلة ليس كوكب، ومتى لم يكن رجل».

(٥) أي وأما الإخبار بالزمان عن المعاني الحادثة.

(٦) أي إذا كان السير في أكثره لأنه باستغراقه إياه كأنه هو. شرح الكافية ١/ ٩٤.

(٧) شرح الكافية ١/ ٩٤.

(٨) نحو: الصوم في يوم، أو يوماً، شرح الكافية ١/ ٩٥. وقوله أو معرفة معطوف على نكرة المتقدم.

(٩) هذا رأي الرضي في شرح الكافية ١/ ٩٥ إذ قال: «والكوفيون منعوا الجر بفي لأن في عندهم تفيد التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب... والأولى جوازه، ولا يعلم إفادة في للتبعيض» وانظر شرح التسهيل ١/ ٣٢٠.

(١٠) في حاشيتي ب ـ م «وهما النصب والجر بفي».

(١١) إيراد على الأغلبية بالنظر إلى أنه لا ينبغي ورود القرآن على خلاف الأغلب، والظاهر من كلامهم امتناعه، وإن كان قد جوزه بعض المحققين، فرائد الدر ٣٠و، وانظر حاشية الصبان ١/ ٢٠٣.

(أ) شرح الكافية ١/ ٩٤.

مَعْلُومَاتٌ﴾[١] أُجِيبَ بالمبالغةِ للتأكيد في الأَمْرِيَّةِ، أَو بتقديرِ أَشهرُ الحَجِّ[٢].

وأَمَّا بالمكانِ فَعَنْهُمَا مُطْلَقاً[٣] وهو إِمَّاغيرُ متصرِّفٍ: كـ «زيدٌ عندَكَ» فالرفعُ ممتنعٌ، أَو متصرفٌ معرفةٌ كـ «خَلْفَكَ» فمرجوحٌ، أو نكرةٌ نحو: أَنتَ مني مكانٌ قريبٌ، فراجحٌ[٤] أَي مكانُك مني، أَوْ ذو مكانٍ[٥]، أَو متصرِّفٌ مؤقتٌ مُخْبَرٌ بهِ عَنِ العَيْنِ لتقديرِ المسافةِ فلازمٌ[٦]، والزمانُ في الأخير مِثلُه نحو: دارُكَ[٧] مني فرسخٌ، ومنزلُكَ مني ليلةٌ، أَي ذاتُ مسافة فرسخٍ، أَو ذو مسافة سَرْيِ[٨] ليلةٍ[٧٦]، وأَمَّا

---

[٧٦] هذا[أ] توجيه الفارسي ولم يذكر[ب] الرضي غيره[ج]، وعن الأخفش تقديره بُعْدُ =

---

(١) البقرة/ ١٩٧.

(٢) المراد أن ظرف الزمان في الآية قد رفع مع استغراقه، فالجواب أن المسوّغ لذلك هو المبالغة للتأكيد في الأمرية. قال الرضي ١/ ٩٥ «وأما قوله تعالى «الآية» فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة» ويجوز أن يكون التقدير أشهر الحج أشهر معلومات فيخبر بذلك بظرف عن ظرف وذلك جائز وفاقاً أو الحج أشهر، انظر هذه الأوجه في التبيان ١/ ١٦٠، وإحكام العقد الورقة ١٥٥ظ.

(٣) أي وأما الإخبار بظرف المكان عن المعاني والأعيان، فجائز مطلقاً من دون اشتراط شيء لا حدوث ولا تجدد، فرائد الدر، ٣٠ظ بتصرف.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٩٥ «وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح، نحو: أنت مني مكان قريب، ودارك مني يمين أو شمال.. وهو باق على الظرفية عند البصريين، والمضاف محذوف إما من المبتدأ أي مكانك مني مكان قريب، أو الخبر أي أنت مني ذو مكان قريب» وانظر شرح التسهيل ١/ ٣٢٢.

(٥) في فرائد الدر، ٣٠ظ «يعني أنه على حذف المضاف ليصح الإخبار بالظرف، ويجوز أن لا يقدر مضاف والإخبار بالظرف يجوز، كذا ذكره الدماميني في شرح التسهيل» وانظر تعليق الفرائد ٣/ ١١٩ ـ ١٢٢.

(٦) فوقها في ب «أي فالرفع لازم» ونحوه في فرائد الدر، ٣٠ظ.

(٧) في ن «دراك».

(٨) غير واضحة في أ.

(أ) هذا، سقطت من أ.

(ب) في ن: يذكره.

(ج) شرح الكافية ١/ ٩٥، ولم ينسب فيه إلى الفارسي.

داري[1] خَلْفَ دارِكَ فرسخَيْنِ، بالنصبِ فتمييزٌ أَي تباعَدتْ[2][3]، أَو مصدَرٌ كـ «دنوتُ أُنْملةً»[4]، وبالرفع خبرٌ، وما قبله ظرفُه، أَو كلاهما خبرٌ[5]، ويجوزُ مِنْ خَلْفِ دارِكَ، والعملُ بحاله في الأَصحِّ[6][77]،

= منزلك عني فرسخان، ورجحه في المغني بتقليل الحذف[أ] وقال الدماميني: إن هذا معارض بأن تقدير الفارسي في محل الحاجة إليه، وهو آخر الكلام، ذكره في شرح التسهيل[ب]، وكلام المغني في الباب الخامس في بيان مقدار الحذف[ج].

[77] إشارة إلى خلاف أبي عمرو[د] فإنه قال إذا دخلت «من» بطل النصب، لأن التمييز إنما يكون بعد تمام الكلام[هـ]، وبدخول «من» يبطل تمام الأول وهو ضعيف لصحة السكوت على قولك: داري من خلف دارك كذا قال الرضيُّ[و].

---

(1) في ن: وأما دراي خلف داك.

(2) تباعدت سقطت من م.

(3) والتقدير تباعدت فرسخين، فهو من تمييز النسبة فالفرسخان هما اللذان، مبعدان لها، كما أن الماء في امتلأ الإناء ماءً هو المالىء، وكونه تمييزاً هو رأي الجمهور، وقد أجاز المبرد جعله حالاً من الضمير المستتر في الخبر أي ذات مسافة فرسخين، شرح الكافية ١/ ٩٦، وإحكام العقد الورقة ١٥٨و، وفي شرح التسهيل ١/ ٣٢٢، ونصبه على التمييز أجود من نصبه ظرفاً.

(4) والمراد أن «فرسخين» مفعول مطلق، أو نائب مفعول مطلق كما أن أنملة كذلك، والتقدير بعد فرسخين، ودنو أنملة.

(5) أي لو رفع فرسخان فهو خبر، وخلف ظرف لهذا الخبر، ولا بد من تقدير مضاف بعد مضاف أي داري ذات مسافة فرسخين خلف دارك، ويجوز جعلهما خبرين لداري. من شرح الكافية ١/ ٩٦ بتصرف.

(6) أي لو قلنا: داري من خلف دارك فرسخين، يجوز في الفرسخين النصب على التمييز، أو على الحال عند المبرد، أو على المفعولية المطلقة، ويجوز فيه الرفع على أنه خبر، ومن خلف يتعلق به، أو هما خبر آخر، شرح الكافية ١/ ٩٦ بتصرف.

(أ) المغني ٨٠٢.

(ب) تعليق الفرائد ٣/ ١٢٠.

(جـ) ونحوه مع تصرف في فرائد الدر، ٣٠ظ من غير نسبة إلى المصنف.

(د) أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني، أحد القراء السبعة المشهورين وإمام أهل البصرة في اللغة والنحو توفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ، انظر ترجمته في إشارة التعيين ١٢١، والبغية ٢/ ٢٣١.

(هـ) غير واضحة في ب.

(و) شرح الكافية ١/ ٩٦، ونحوه في فرائد الدر، ٣١ظ من غير نسبة إلى المصنف.

وأَمَّا: أَنَتَ مني، أَيْ منْ أَشْياعِي فرسخَيْنِ، فمنصوبٌ أي ذَوَي[1] فرسخَيْنِ[2]، أو ما سِرْنا فرسخَيْنِ[3].

وإذا أخبرتَ باليوم عن الجمعةِ أو السَّبْتِ[4]، فرفعهُ أَوْلَى[5]، وجازَ النَّصْبُ لملاحظة معنى الاجتماع، أَو السكون[6]، كـ«اليومَ العيدُ والفطرُ»، وعن باقيها[7] يُعيَّنُ خلافاً للفراء[8] وهشام[9].

وقد يُقَامُ المصْدَرُ مقامَ الزمانِ[10] بإضمارِ المضافِ وقيلَ:

---

(١) في ب «ذو».
(٢) ذوي فرسخين، سقط من م.
(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ٩٦، موضحاً التقديرين «وفرسخين حال أي ذوي سير فرسخين، أو على الظرف أي في فرسخين، أي أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين» واقتصر ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٢٢ على الظرفية فقط، وانظر المساعد ١/ ٢٤٠، وتعليق الفرائد ٣/ ١٢١، وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٤٨.
(٤) في أ ـ ن وفرائد الدر، ٣١ظ والسبت.
(٥) من نصبه كما قال الرضي ١/ ٩٦ على ضعفه لكونهما في الأصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة أو السبت، أي الاجتماع أو السكون، والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين. ولم يرجح ابن مالك وجهاً على آخر فقد قال في شرح التسهيل ١/ ٣٢٣، وكل هذه ـ أي الجمعة والسبت والعيد والفطر ـ يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف لأن ذكرها منبه على عمل يوقع في اليوم.
(٦) السكون سقطت من م وكتب فوقها في أ ـ ب ـ ن القطع وفي إحكام العقد ١٦٠ظ «ومعنى القطع في السبت وفي نسخة السكون عوض القطع».
(٧) أي عن بقية أيام الأسبوع الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس، يتعين الرفع خلافاً للفراء وهشام فإنهما أجازا النصب لتأويلهما اليوم بالآن فكما يقال: أنا اليوم أفعل كذا أي الآن كذلك قولنا: اليوم الأحد أي الآن الأحد، والآن أعم من الأحد فيصح أن يكون ظرفه. انظر لذلك الكتاب ١/ ٤١٩، وشرح الكافية ١/ ٩٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٣، والمساعد ١/ ٢٤٠.
(٨) يحيى بن زياد، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، متديناً ورعاً له مصنفات كثيرة، منها معاني القرآن، والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث، توفي سنة ٢٠٧هـ بطريق مكة. انظر ترجمته في تاريخ العلماء ١٨٧ وإشارة التعيين ٣٧٩ والبغية ٢/ ٣٣٣.
(٩) ابن معاوية الضرير النحوي، صاحب الكسائي، صنف مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة ٢٠٩هـ.
انظر ترجمته في تاريخ العلماء ١٨٦، وإشارة التعيين ٣٧١، والبغية ٢/ ٣٢٨.
(١٠) وشرط إقامة المصدر مقام أحد الظرفين إفهام تعيين وقت أو مقدار كما هو ظاهر من الأمثلة وهو كثير في الزمان وقليل في المكان. انظر شرح التصريح ١/ ٣٣٨، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٣، والهمع ١/ ٢٠٤.

لا[1]، نحو: انتظرني جَزْرَ جَزُورَيْنِ، أَيْ مثلَ زمانٍ، وآتيكَ خُفوقَ النجم، ومَقْدَمَ الحاجِّ[2]، بمعنى القدوم أي وقتُه، كالمكان في نحو: مَشَيْتُ غُلْوَةَ[3] سَهْمٍ، ورَمْيَةَ سهمٍ[4] وأَقْطَعُهُ حُضْرَ فَرَسِهِ[5] أي مسافةَ كلٍّ[6]، وربَّما أُقيمَ العينُ مُقامَ المصدرِ المذكورِ نحو: لا آتيك[7] السَّمَرَ والقمرَ، أَيْ مدةَ طلوعِهِ قيلَ[8]: ومنه[9]:

باكَرْتُ حاجتَها الدَّجاجَ بسُحْرَةٍ[10]

الخامس: إلى مُتَصرِّفٍ؛ وهوما لا يَلْزَمُ النَّصْبَ والجرَّ بِمِنْ[11]، وغيرِ مُتَصرِّفٍ: وهو مَا لزِمَهُمَا.

---

(١) القائل هو أبو علي الفارسي كما في الرضي ١/ ١٩٠، وعنده أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان.

(٢) في أ: الحجاج.

(٣) الغلوة: الغاية، وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه، ويقال: هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة والجمع غلوات، ويقال: غلا بسهمه غلوة: أي رمى به أقصى الغاية، المصباح المنير، غلو.

(٤) سقطت من ب.

(٥) الحضر بضم الحاء، ارتفاع الفرس في عدوه، اللسان، حضر.

(٦) أي مسافة غلوة ومسافة رمية ومسافة حضر فرسه. عن فرائد الدر الورقة ٣٢و.

(٧) في ب ـ ن ـ م: لآتيك، وفي حاشيتي ب ـ م كتب ما يأتي: «وفي نسخة لا آتيك السمر والقمر، بالنفي، قال فيه: أي مدة طلوعه، ولا أفعله السمرَ القمر أي ما داموا يسمرون في ليلة قمراء أي مدة دوام سمرهم» وفي شرح الكافية ١/ ١٩٠ لا آتيك، بالنفي، وكذا في فرائد الدر ٣٢و.

(٨) لعل مراده الرضي في شرح الكافية ١/ ١٩٠.

(٩) صدر بيت للبيد عجزه:

لأعُلَّ منها حين هَبَّ نيامُها

وهو من معلقته المشهورة، انظر شرح المعلقات السبع، للزوزني ٨٨، واللسان، بكر، وشرح الكافية ١/ ١٩٠، وخزانة الأدب ١/ ٤٨٣ (طبعة بولاق)، ووجه الاستشهاد من البيت أن الدجاج قد نصب على الظرفية الزمانية، والتقدير وقت صياح الديكة، فحذف صياح وأقيم الدجاج مقامه ويحتمل أن يكون الدجاج مفعولاً ثانياً لباكرت، ولا شاهد في البيت حينئذٍ.

(١٠) أي باكرت حاجتي إليها فأضاف الحاجة إلى الخمر على سبيل المجاز، والمعنى بادرت بشربها وقت صياح الديكة، فرائد الدر، ٣٢و، وهي في حواشي أ ـ ب ـ ن ـ م.

(١١) أي يستعمل غير ظرف فيقع فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو ينصب مفعولاً به أو ينجر بغير من، أما غير المتصرف فلا يخبر عنه ولا يجر بغير من بل يلزم النصب على الظرفية أو يجر بمن، الهمع ١/ ١٩٦.

ومنه: أكثرُ الظروفِ المبنيَّةِ، كإذْ وإذا وحيثُ ومتى وصباحَ مساءَ[١] ويومَ يومَ، وربَّما تصرَّفَ حيثُ، وإذْ ومتى[٧٨].

ومنه: بُعَيْدَاتِ بينٍ[٢]، وذاتَ مرةٍ[٣]، وذاتَ يوم، وذاتَ ليلةٍ، وأخواتٍ لها[٤]، وذا صباحٍ، وذا مَسَاءٍ، وذا صَبُوحٍ، وذا غَبوقٍ[٥].

---

[٧٨] فوقع مفعولاً به كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتَهُ﴾[أ] ووقع «إذ» مضافاً إليه كقوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا﴾[ب] ومفعولاً به نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ =

---

(١) في حواشي ب ـ م ـ ن «وفي نسخة وصباح مساء بغير واو»، وما أثبتناه من أ، وهو الصواب لأن مراده هو التمثيل للظروف التي لا تتصرف مما ركبت تركيب خمسة عشر، انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٠٣، والهمع ١/ ١٩٦، وحاشية الصبان ٢/ ١٣٢.

(٢) هي قطعة من مثل ذكره الزمخشري في المستقصى ٢/ ٢٨٦ إذ يقال: لقيتُه بُعَيدَاتِ بينٍ، إذا كان يمسك عن إتيانه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه، وانظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٧٩ واللسان، بعد، وفي شرح الكافية ١/ ١٨٧، ١٨٨، ومعنى التصغير، تقريب زمن اللقاء. وانظر شرح التسهيل ٢/ ٢٠٢، والهمع ١/ ١٩٦.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٢٦.

(٤) نحو ما ذكره الرضي في شرح الكافية ١/ ١٨٧ وهي: ذاتَ غداةٍ وذاتَ العشاءِ، وذات الزُّمَيْنِ، وذاتَ العُوَيم، وفي اللسان مادة، زمن «ولقيته ذاتَ الزُّمَيْنِ أي في ساعةٍ لها أعداد، يريد بذلك تراخي الوقت كما يقال: لقيته ذاتَ العُوَيم، أي بين الأعوامِ» وانظر المستقصى ٢/ ٢٨٦، ٢٨٧، وكتاب الأمثال ٣٧٨، ٣٧٩.

(٥) وأضاف الرضي في شرح الكافية ١/ ١٨٧ قائلاً: «فهذه الأربعة بغير تاء وإنما سمع في هذه الأوقات ولا يقاس عليه نحو: ذات شهر ولا ذات سنة» وانظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٥١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٣.

(أ) الأنعام/ ١٢٤. وفي ب رسالته، وهي قراءة ابن كثير وحفص، وقرأ الباقون بالجمع والتاء المكسورة، انظر التبصرة لمكي ١٩٨، والبحر المحيط ٤/ ٢١٦، والإتحاف للدمياطي ٢٠٢، ووجه الاستدلال من الآية أن حيث مفعول به، لأن المعنى هو أن الله سبحانه وتعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، ولو كانت ظرفاً لكان المعنى أن علمه واقع في ذلك المكان أي محصور فيه، وهذا المعنى فاسد، لذا فحيث هنا خرجت من الظرفية وانتصبت بفعل محذوف تقديره يعلم، وإنما قدر هذا الفعل لأن أفعل التفضيل «أعلم» لا ينصب مفعولاً عند الجمهور، وانظر لذلك كله شرح المفصل ٦/ ١٠٧، والتبيان ١/ ٥٣٧، والبحر المحيط ٤/ ٢١٦، والمغني ٦٨٩، وشرح التصريح ١/ ٣٣٩.

(ب) الأعراف/ ٨٩، وانظر المغني ١١٢.

وأَمّا قولُه[1]:

عَزَمْتُ على إقامَةِ ذي صَبَاحٍ

فَخَثْعَمِيَّةٌ، ولا يُقالُ: ذاتُ شهرٍ، وذاتُ سنةٍ[2].

ومنه: نحو: غُدْوَةَ وبُكْرَةَ وضُحَى وضَحْوَةٍ وبَكَرٍ[3] وسَحَرَ وسُحَيرٍ[4]، وعَشِيَّةٍ وعَتَمَةٍ وصَبَاحٍ ومساءٍ وليلٍ ونهارٍ[5]، معيَّنَاتٌ بالعِنَايَةِ[6] وفي الأَوَّلَيْنِ[7] علَميَّةُ الجنسِ المُحَقَّقَةُ، وفي سَحَرَ عَلَميَّةٌ

= ﴿كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[أ] ووقع متى مجروراً نحو: إلى متى، وحتى متى[ب].

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

لأمـرٍ مـا يُسَـوَّدُ مـن يَسُـودُ

ورد منسوباً لرجل من خثعم في الكتاب ١/ ٢٢٧ ولأنس بن مدركة الخثعمي في شرح المفصل ٣/ ١٢، ومن غير نسبة في المقتضب ٤/ ٣٤٥، والأمالي الشجرية ١/ ١٨٦، وشرح الكافية ١/ ١٨٧، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٣، والهمع ١/ ١٩٦.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢٠٤ «فلو قيل على هذه اللغة سرى عليها ذاتُ ليلة بالرفع لجاز، ولا يقال على لغة غيرهم من العرب إلا سرى عليها ذات ليلة بالنصب» وانظر الكتاب ١/ ٢٢٦.

(٣) في ب ـ م وبكراً، وانظر الكتاب ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٦، وشرح المفصل ٢/ ٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٩.

(٤) سقطت من أ ـ ن. وانظر الكتاب ١/ ٢٢٥، وشرح الكافية ١/ ١٨٨، فالنقل منه.

(٥) في ب ـ ن ـ م «وصباحاً ومساءً، وليلاً ونهاراً» وفي إحكام العقد ١٦٥و «وصباحاً بالنصب في خط المصنف وهو سهو».

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٨٨ «وأعني بالتعيين أن تريد غدوة يومك وبكرته...» وفي إحكام العقد، ١٦٥ظ «أي بعناية المتكلم وإرادته لا بالعلمية ولا بآلة تعريف كاللام والإضافة بل تريد غدوة يومك وبكرته».

(٧) أي في غدوة وبكرة. قال الرضي عنهما في شرح الكافية ١/ ١٨٩ إنهما «غير منصرفين اتفاقاً وإن لم تكونا معينتين لكونهما من أعلام الأجناس كأسامة تقول في التعيين أتيتك اليوم غدوة أو بكرة... وفي غير التعيين لقيته العام الأول أو يوماً من الأيام غدوة أو بكرة فتمنع الصرف في الحالين» وانظر الكتاب ٢/ ٢٩٣، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٥١، وشرح المفصل ٢/ ٤١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٢، والهمع ١/ ١٩٦.

(أ) الأعراف/ ٨٦، وانظر المغني ١١١، وفي حاشية الدسوقي ١/ ٨٥، أي اذكروا نفس هذا الوقت.

(ب) ونحوه مع اختلاف في فرائد الدر، ٣٢ظ من غير نسبة إلى المصنف.

الشخصِ المقدَّرةُ، فتُمنَعُ من الصَّرفِ، لا في الباقي لانصرافِ[1] ضحوةٍ وعَتَمةٍ[2] وعشيَّةٍ في الأَشْهَرِ[79]، فإنْ لم تعيَّنْ تصَّرفَتْ[3] فيدخلُها لامُ التعريفِ.

ومنها[4]: فوقُ وتحتُ ولدى ومعَ وبَيْنَ بَيْنَ، وحولَ وأَخواتُه[5]،

---

[79] كذا قال الرضي[أ]، ولعله أشار إلى ما حكاه عن عبد القاهر[ب] من إلحاق ضحوة وعتمة معينتين بسحرَ[ج] في منع الصرف، لا عن سماعٍ، والأولى منعه إذ لم يسمعا إلا منونين، وحكى عن الجوهري[د] أن ضحيَ معيناً لا ينصرف[هـ]، قال[و]: ولا أدري ما صحته، قلت: ولم يحك في عشية خلافاً عن أحد لكنه قال[ز] في بحث ما لا ينصرف من الظروف عن سيبويه أن بعض العرب يدع[ح] التنوين في عشية كما في غدوة[ط]، يعني أنه يجعله أيضاً علم جنس.

---

(١) سقطت من ن.
(٢) بعدها في أ وسحر.
(٣) في أ: انصرفت.
(٤) كذا في جميع النسخ والمراد، الظروف المكانية العادمة التصرف.
(٥) نحو: حوالَ وحوالَيْ وحَوْلَى وأحوالَ وأحوالى، انظر التسهيل ٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٢، وشرح الكافية ١/ ١٨٩، والهمع ١/ ٢٠٠.

(أ) شرح الكافية ١/ ١٨٨، ١٨٩.
(ب) هو الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، كان من كبار أئمة العربية والبيان، صنف المغني في شرح الإيضاح والمقتصد وشرحه والجُمل، والعوامل المائة، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة. توفي بجرجان ٤٧١هـ، انظر ترجمته في إشارة التعيين ١٨٨ والبغية ٢/ ١٠٦.
(ج) المقتصد ١/ ٦٣٥، ٦٣٦.
(د) أبو نصر إسماعيل بن حماد، اللغوي المشهور صاحب كتاب الصحاح أخذ عن الفارسي والسيرافي، من مصنفاته ـ غير الصحاح ـ كتاب في العروض، ومقدمة في النحو، توفي سنة ٣٩٨هـ، انظر ترجمته في إشارة التعيين ٥٥، والبغية ١/ ٤٤٦.
(هـ) الصحاح، ضحى ٦/ ٢٤٠٦.
(و) أي الرضي في شرح الكافية ١/ ١٨٨.
(ز) في شرح الكافية أيضاً ١/ ١٨٩.
(ح) في ب ابتدع.
(ط) الكتاب ٢/ ٢٩٤.

ومكانٌ بمعنى بَدَل[١]، لا يمينٌ وشمالٌ وذاتُ اليمينِ، وذاتُ الشِّمالِ ولفظةُ «بَيْنَ» غير مركَّبٍ فكثيرةُ[٢] التصرُّفِ، وما بقي من الجهاتِ فمتوسِّطٌ[٣]، وأَما وسَطٌ بالتحريك فمُتَصَرِّفٌ لا بالسكونِ فنادرٌ[٤]، كدونَ بمعنى قُدَّامَ لا بمعنى أَسْفَل، فيتصرَّفُ أَو بمعنى غير، فلا[٥].

ومنها: عند سيبويهِ صفةُ زمانٍ أُقيمتْ مُقَامَه كقديماً وحديثاً[٦] إلَّا مَلِيّاً وقريباً فلا يَلْزَم[٧]، وعَدَّ منها «عند» قومٌ[٨]، ولبعضهم[٩] فيه نَظَرٌ وافقَهُ تعبيرُ ابنِ هشامٍ[٨٠] وقد يُتوسَّعُ في الظرف فيُجعَلُ مفعولاً به متصلاً

---

[٨٠] وجه النظر أن الظرف ما ذكر لإفادة وقوع حدث فيه كما عرفت في حدّه ومن المعلوم أن «عند» في قولك: جئت من عندك لم يذكر لإفادة وقوع المجيء فيه بل لابتدائية منه فهو كقولك: جئت من المسجد[أ]، وعبارة ابن هشام في المغني هكذا «ولا تستعمل إلا ظرفاً أو مجروراً بمن»[ب] فأفهم عدم لزوم ظرفيته[ج]، وقد وجه الفاكهي[د] إطلاق ظرفيته بأنه لما لم يستعمل عند خروجه عن الظرفية إلا مجروراً =

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٤٣.
(٢) في ن غير واضحة.
(٣) الكتاب ١/ ٤٠٦ ـ ٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٩.
(٤) هذا رأي من جملة آراء انظرها في الهمع ١/ ٢٠١.
(٥) مراده أن «دون» إن كانت بمعنى قدام فنادر التصرف، وإن كانت بمعنى أسفل ورديء، كقولنا: هذا شيء دون أي خسيس، فهي متصرفة وإن كانت بمعنى غير كقوله تعالى: ﴿**هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة**﴾ الكهف/ ١٥ فلا يتصرف.
(٦) الكتاب ١/ ٢٢٧، ٢٢٨.
(٧) أي فلا يلزم كل منهما الظرفية اتفاقاً، إحكام العقد، ١٧٠و.
(٨) في م: وعدَّ منها قوم عند، ومن هؤلاء ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٣٤.
(٩) كتب فوقها في كل النسخ «وهو صاحب العقد» وفي فرائد الدر، ٣٤ظ «البعض هو شيخنا مؤلف العقد هذا».

(أ) انتهت الحاشية هنا في نسخة م.
(ب) المغني ٢٠٧ وفيه لا تقع بدل لا تستعمل.
(ج) في إحكام العقد، ١٧٠و «قال المصنف فلما لم يقل ـ أي ابن هشام ـ وهو لازم الظرفية، أفهم أنه ظرف بحسب الصورة لا حقيقة».
(د) مرت ترجمته في الصفحة ٧٠ ولم أقف على رأيه هذا في شرح الفواكه الجنية، ولا في مجيب الندا ولا في شرح كتاب الحدود.

ضميرُهُ بالفعلِ، ولو لازماً، أَو متعدياً إلى اثنين لا ثلاثةٍ[١] نحو: يومَ الجمعةِ صمتُه أَو علمتُه[٢] زيداً قائماً[٣] ويضافُ إليه المصدرُ نحو: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[٤]، أَو الصفةُ كـ[٥]: سَارِق اللَّيلةِ[٦].

السادس: إلى ما يصحُّ جواباً لِكَمْ، وجواباً لمتى.

فالأَوَّلُ: المعدودُ معرفةً أَو نكرةً، فيستغرقه المظروفُ[٧] إِنْ أَمكنَ نحو: سرتُ شَهْراً، أَو شهرَ رمضانَ[٨] أَي ليلاً ونهاراً إلاَّ

= بمن لم يخرج عما لا تخلو الظرفية عنه من النصب أو الانجرار بمن، فحصل من هذه أنه لازم الظرفية بحسب الصورة[أ].

---

(١) لأنه يصير كالمتعدي إلى أربعة، وجوزه الأخفش، شرح الكافية ١/ ٩٠.

(٢) في أ أو علمت ولا يستقيم الكلام بذلك لأن المراد هو: يوم الجمعة علمته زيداً قائماً.

(٣) المثال الأول للفعل اللازم، والثاني للمتعدي، إحكام العقد، ١٧٠و.

(٤) سبأ/ ٣٣ وفي الكتاب ١/ ٢١٢، ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار... بل مكر الليل والنهار، وإنما المعنى بل مكركم في الليل والنهار وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٤٦ بعد سوقه الآية ما نصه: «فإنه أضاف المصدر إليهما ويحتمل ذلك أمرين:
أحدهما: أن يكون على إضافة المصدر إلى المفعول فيكون التقدير بل مكركم الليل والنهار جعلهما مفعولين على السعة ثم أضاف إليهما والأمر الثاني: أن يكون جعل المكر لهما لأنه يكون فيهما فهو من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل» وانظر شرح التسهيل ٢/ ٢٤٤.

(٥) في ن: النهار، وكتب فوقها في ب «أهل الدار».

(٦) مراده الإشارة إلى الرجز:

يا سارق الليلةِ أهلَ الدارِ

وهو رجز لم يعرف قائله وليس له تتمة، ورد في الكتاب ١/ ١٧٥ ـ ١٩٣، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٠، وشرح المفصل ٢/ ٤٥، ٤٦، وشرح الكافية ١/ ١٩٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٤.

(٧) أي الفعل الناصب له، والنقل من شرح الكافية ١/ ١٨٦.

(٨) المثال الأول للنكرة، والثاني للمعرفة.

(أ) ولعل الفاكهي تبع لابن مالك إذ نص في شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٠ على أن الخروج عن الظرفية إن لم يكن إلا بدخول حرف جر فإنه لا يعتد به فلذلك يحكم بعدم تصرف قبل وبعد ولدن وعند حال دخول من عليهنّ، وأضاف موضحاً معنى التصرف حقيقة فقال: «وإنما يثبت تصرف الظرف بالإضافة إليه أو الإخبار عنه» وانظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٧٦ وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٩ وحاشية الدسوقي ١/ ١٦٨.

للمبالغة، وإلاَّ فما أَمكَنَ نحو: صمتُ أو سريتُ[1] شهراً.

والثاني: المختصُّ، وإنْ لم يكنْ معدوداً ولا معرفةً. كيومِ الجمعة، ويوماً قَدِمَ فيه زيدٌ[2]، فما[3] اقتضى الاستغراقَ فللجميع، أو عَدَمه فلِلْبَعْضِ، أو لأيِّهما احتملَ كـ «يومَ الجمعةِ» في «متى صُمْتَ»[4]؟ أَو خرجتَ[5] أو سِرْتَ[6] فاجتمعا في نحو: العَشْرِ الأُوْلَى[7] من كذا، وافترقا في نحو: ثلاثةَ أيَّامٍ، ويومَ الجمعةِ[8].

نُكْتَةٌ

قال سيبويه: إنَّ نحو: الدَّهْرِ والليلِ والنهارِ، أي معَ النهارِ، مُخْتَصٌّ بكم[9]، وكذا[10] المحرَّمُ وصَفَرُ في روايةٍ[11] النجم الرَّضيِّ

---

(١) في أ سرتُ وفي بقية النسخ وفرائد الدر ٣٥و، وإحكام العقد ١٧١و، وشرح الكافية ١/ ١٨٦ سريت، وقد شرح قاطن ذلك في فرائد الدر ٣٥و، فقال «فالأول: وهو ما يصلح جواباً لكم هو ما يكون معدوداً سواء كان معرفة أو نكرة فيستغرقه الفعل إن أمكن كما إذا قيل: كم سرت؟ فقلت شهراً، استغرق السير جميعَ الشهر ليله ونهاره وكذا إن قلت شهر رمضان إلا أن تقصد المبالغة والتجوز، وإن لا يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما أمكن كما تقول: شهراً في جواب كم صمت وكم سريت، فالصوم يعم جميع أيامه والسرى يعم جميع لياليه لاختصاص الصوم بالنهار والسُّرى بالليل».

(٢) المثال للأول للظرف المختص بالإضافة والثاني للصفة، فرائد الدر ٣٥و.

(٣) في أ مما.

(٤) المثال لما اقتضى استغراق جميع الظرف.

(٥) أي خرجت يوم الجمعة في جواب متى خرجت؟ فيقتضي التبعيض.

(٦) أي سرت يوم الجمعة في جواب متى سرت؟ فهو مما يحتمل الأمرين، الاستغراق والتبعيض، انظر لذلك كله، شرح الكافية ١/ ١٨٧، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٥، وإحكام العقد ١٧٢ظ.

(٧) في ب ـ م: الأول.

(٨) أي افترقا في مادتين ففي نحو: ثلاثة أيام يصلح جواباً لكم لأنه معدود ولا يصلح جواباً لمتى لأنه غير مختص، وفي يوم الجمعة يصلح جواباً لمتى لأنه مختص ولا يصلح جواباً لكم لأنه غير معدود، من فرائد الدر، ٣٥و، وانظر شرح الكافية ١/ ١٨٧، والهمع ١/ ١٩٨.

(٩) الكتاب ١/ ٢١٦.

(١٠) في م وكذلك.

(١١) لم ينفرد الرضي بذلك بل أشار سيبويه إليها في الكتاب ١/ ٢١٧ قال «ومما أجري مجرى الأبد والدهر والليل والنهار، المحرم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة=

الإمام[١]، وصالحٌ لَهُمَا[٢] في روايةِ[٣] ابن هشامٍ[٤]، لا شهرُ[٥] المحرَّمِ وغيرُه[٨١]، فبمتى باتفاقِ نَقْلِ الأَعلامِ[٦]، قالَ نجمُ الأئِمَّةِ: إنْ

---

[٨١] من الشهور ذوات الراء، وزعم ابن هشام وغيره[أ]، أن إضافةَ شهر مختص بذوات الراء نحو: رجب والربيعين ورمضان قيل: وهو خلاف المشهور كما أشار إليه سيبويه بقوله: ولو قلت: شهر القعدة[ب].

= لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام كأنهم قالوا سير عليه الثلاثون يوماً، ولو قلت: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة ولصار جواب متى» ونقل الرضي نصَّ سيبويه هذا وعلّق عليه قائلاً «هذا كلامه فإن كان مستنداً إلى رواية عن العرب فبها ونعمت وإلا فأي فرق بينهما من حيث المعنى»، شرح الكافية ١/ ٨٧.

(١) سقطت من م وكتب فوقها في ب «ألحقه المصنف ولم تصحح عليه» وهي مثبتة أيضاً في أ ـ ن، وفرائد الدر ٣٥ظ.

(٢) أي لكم ومتى.

(٣) في ن إطلاق.

(٤) قال ابن هشام في الجامع ١١٠ «وما صلح من الزمان جواباً لمتى كيوم الجمعة وشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين فمعدود، أولهما، فمختص معدود كأسماء الشهور غير ما أضيف إليه شهر، وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين» وعلّق الشيخ ياسين على هذا النقل فقال «أي فلا يضاف إليها الشهر» وفي القطر ٣٢١ «ونفي بالمختص ما يقع جواباً لمتى كيوم الخميس وبالمعدود ما يقع جواباً لكم كالأسبوع والشهر والحول»، وانظر مجيب الندا مع حاشية الشيخ ياسين عليه ٢/ ١٢٧.

(٥) في م: وشهر المحرم.

(٦) في فرائد الدر، ٣٥ظ «وإذا أضفت الشهر إليها وقلت شهر المحرم، شهر صفر إلى آخرها فمختص بجواب متى باتفاق نقل الأعلام لمصيرها كيوم الجمعة بخلاف صفر في جواب كم صمت؟ لأنه في تقدير ثلاثين يوماً وهو غير مختص أو في تقدير العشر الأواخر من رمضان فيصلح لهما».

(أ) قال صاحب الهمع ١/ ١٩٩ «قال أبو حيان ظاهر كلام التسهيل جواز إضافة شهر إلى كل أسماء الشهور وليس كذلك، فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه شهر إلا رمضان وربيع الأول وربيع الآخر، وأما غير هذه الثلاثة فلا يضاف إليه شهر، لا يقال شهر المحرم، ولا شهر صفر ولا شهر جمادى، قال إلا أن في كلام سيبويه ما يخالف هذا فإنه أضاف شهر إلى ذي القعدة، قال وبهذا أخذ أكثر النحويين فأجازوا إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التي ذكرناها» وانظر التسهيل ٩٢.

(ب) في الكتاب ١/ ٢١٧، «ولو قلت شهر رمضان» ولم أعثر على «شهر العقدة» والمراد منهما واحد.

كانَ هذا روايةً عنهم فحبَّذا، وإنْ كان رَأياً[1]، فلا[2]، أَي فلا يتغيَّرُ المحرَّمُ [بدخولِ الشهرِ كما لا يتغيَّرُ بدخولِ الأيَّامِ عليه الدهرُ][3].

قلتُ: هذه الريبةُ في الإمام المشهور، مما يَلْحقُ بلَسْعَةِ العَقْرَب والزُّنْبُور[4]، ولقد خيَّلَ الرَّيْبُ في ابن عثمانَ تَشَيُّعَهُ[5] لعلي أَبي[6] الحَسَنِ[7] كما خيلَ البدرُ ابنُ مالكٍ[8] تشيعه لسعيد أبي الحسن[9] في النفي عن كيف[10] ظرفيةَ المكانِ والزمنِ[11].

---

(١) غير واضحة في ن.

(٢) انظر شرح الكافية ١/١٨٧، والهامش رقم ١١ ص ٩١.

(٣) كتب فوقها في ن «هذا كان ثابتاً ثم ضرب عليه المصنف» وفي إحكام العقد، ١٧٣ظ «وقد ضرب على قوله أي لا يتغير إلى قوله الدهر في النسخة التي بخطه» ثم صححها الكوكباني فقال «صوابه لا يتغير بإضافة إلى المحرم لفظ الشهر كما لا يتغير الأيام بإضافتها إلى الدهر» قال «ليكون رداً على كلام متقدم» وفي حاشية أ ما نصه: «يعني كما أن معنى الدهر لا يتغير بدخول الأيام إليه كذلك المحرم ونحوه لا يتغير بدخول الشهر مضافٍ إليه، إذ ليست إضافة شيء توجب تغير معنى ذلك الشيء، والله أعلم» وقد أثبتنا ما بين المعقوفين لأنه مثبت في جميع النسخ كما أن قاطناً ـ وهو أحد تلامذة المصنف ـ قد أثبته في فرائد الدر، الورقة ٣٥و.

(٤) في حواشي أ ـ ب ـ ن: «أي ما يحدث في جنابه وعلمه، شبه ذلك بما وقع لسيبويه مع الكسائي في العقرب والزنبور الذي تناظرا فيه عند بعض السلاطين، وظهر الكسائي عليه فامتعض لذلك سيبويه والقصة مشهورة ولا يخفى ما في الكلام من اللطف».

(٥) والضمير يعود إلى الرضي أي تشيع الرضي للكسائي والمعنى خيل ريب الرضي في سيبويه تشيع الرضي للكسائي، وسيأتي ذلك عن قاطن.

(٦) في ن: علي بن الحسين.

(٧) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، أحد القراء السبعة المشهورين، وإمام الكوفيين في النحو واللغة. من مصنفاته النوادر والقراءات والمصادر والحروف. مات بالرّيِّ سنة ١٨٢هـ.

انظر ترجمته في تاريخ العلماء ١٩٠، والبغية ٢/١٦٢.

(٨) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي، أخذ عن والده وصار إماماً في مواد النظم من النحو والمعاني والبيان والبديع، من مصنفاته: شرح ألفية والده، وشرح كافيته ولاميته ومقدمة في المنطق، توفي بدمشق سنة ٦٨٦هـ، انظر ترجمته في البغية ١/٢٢٥.

(٩) الأخفش، انظر ترجمته في الصفحة ٤٨.

(١٠) سقطت من ن.

(١١) قال صاحب فرائد الدر الورقة ٣٦ظ موضحاً العلاقة بين التخيلين ما نصه: ولقد خيل ريب الرضي في عمرو بن عثمان سيبويه تشيع الرضي لعلي أبي الحسن الكسائي أي: أوقع في خيال الناظر بدر الدين بن مالك تشيعه لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش في النفي عن=

قلت: وهو عند الإنصاف من القوةِ بمكانٍ لعدمِ ظهورِ معنى الزمنِ فيها والمكانِ، والعَجَبُ أنها إنما عُدَّتْ ظرفاً للحال لتأويلها بما لا يُعَدُّ[(١)] «على أي حال»[(٢)] وقد عرَّض[٨٢] من حكم بذلك لذلك، كلَّ مجرور مع ما يجرُّه من الحروف للتطفل على الدخول في الظروف [ويقولَ[٨٣]: على

---

[٨٢] أي جعلَ من حكم بكونها ظرفاً لكونها بمعنى «على أي حال» كل جار ومجرور عرضةً أي معرَّضاً لأن يعد من الظروف لكون كيف قد عدت منها لتضمنها معناه فكيف لا يعدُّ هو، فدخل كيف في الظرف كما يدخل المتطفل مع غيره إلى ما يريد الدخول فيه، ولا يخفى ما في الدخول في الظروف من ظرف[(أ)].

[٨٣] ويقولَ: بالنصب، عطف على التطفل كقوله[(ب)]:

لــلــبــسُ عَــبــاءةٍ وتــقــرَّ عــيــنــي

أي وللقول كيف تعد من الظروف وأنا أظرف منها من الظرافة أو من الظرف، وأنا أيضاً أعرف منها بزمان الظرف ومكانه وفي توجيه الكلام بالنظر إلى اللطائف وجوه لا تخفى على الظريف[(جـ)]، والله أعلم.

= كيف ظرفية الزمان والمكان، قال في القاموس: كيف ظرف عند سيبويه وقال الأخفش: ليس بظرف، وقال ابن مالك، صدق إذ ليست بزمان ولا مكان، والغرض تشبيه أحد التخييلين بالآخر مع تناسبهما في توهين جانب سيبويه بتقوية مخالفه وإن كان تخييل ابن مالك أقوى لتصديق مخالف سيبويه صريحاً، وانظر لذلك الكتاب ٤/ ٢٣٣، وتسهيل الفوائد ٢٤٢ وشرح التسهيل ٤/ ١٠٤، وشرح الكافية ٢/ ٢١٧، والمغني ٢٧٢ والهمع ١/ ٢١٤، وحاشية الدسوقي ١/ ٢١٨.

(١) في ن: لتأولها بما يعدُّ.

(٢) في إحكام العقد، ١٧٥ظ «وعلى أي حال بدل من ما، ويجوز أن يتعلق بلا يعد، فيقدر الذي تؤول به كيف وهو على أي حال غير المذكور ففي الكلام لطف».

(أ) في ب ـ م: ظروفية.

(ب) صدر بيت مشهور لميسون بنت بحدل، عجزه:

أحَبُّ إليَّ من لبس الشفوفِ

ورد البيت منسوباً إليها في المغني ٣٥١، ٣٥٢ ـ ٣٧٣، وشرح شذور الذهب ٣١٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤، ومن غير نسبة في الكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٦، والمحتسب ١/ ٣٢٦، وشرح التسهيل ٤/ ٤٨، والهمع ٢/ ١٧.

(جـ) في أ وفرائد الدر ٣٧و الظرف.

أي حال، كيف يُعَدُّ(١)، وأَنا أَظرفُ وبزمان الظروفِ ومكانِه(٢) أَعرفُ(٣)] والذي عندي وإن كنتُ ممنْ لا عِنْدَ له أَنها شقيقةُ[٨٤] أَوَّلِ نَوْعَي «كم» وإن شَاقَقَتْهَا في كونها عن «الكيفِ» وتلكَ عن «الكم» فقد كفَاهُما في المعنى الكِنَائيِّ التضارعُ وكفَّهما عن التباين في الغرض الاستفهاميِّ التراضعُ(٤) فإن اعترضَ من لم يُسَلِّمْ للخالق الحكمَ في مَنْ(٥) خَلَق، ولم يَسْلَمْ من الداءِ المستعاذ منه في الفَلَقِ(٦)، كيفَ يسبقُ لاحقٌ من الخَلَفِ إلى ما لم يدركْهُ سابقٌ من السَّلَفِ(٧)، قُلْنَا: عليكَ إنْ(٨) كنتَ مِمَّنْ إِذا جاءَتْهُ البيناتُ آمنَ،

---

[٨٤] قد كثر في كلامهم إطلاق الأخوات على المشابهات للشيء نحو: إن وأخواتها[أ] ولما كان الأخ من الأم شقيقاً لأخيه، أطلق الشقيق على المشابه مجازاً مبنياً على مجاز.

---

(١) في حاشية ب «قوله: على أي حال، هو فاعل لقوله: يقول، وكيف مقول، والمعنى أن يقول الظرف أعني الجار والمجرور كيف يعد كيف من الظروف وأنا أظرف منه».

(٢) في م ومكان.

(٣) في إحكام العقد، ١٧٦و «وقد ضرب المصنف رحمه الله في الأم التي بخطه على قوله ويقول إلى قوله أعرف، وإنما شرحنا عليها لأنها موجودة في نسخة من سمع منه» وقد أثبتناها هنا لورودها في جميع النسخ التي اعتمدناها.

(٤) في فرائد الدر ٣٧ظ «وإن شاققتها أي فارقتها في كونها كناية عن الكيف وكم كناية عن الكم وهو العدد فقد كفاهما في المعنى الكنائي التشابه في كون كل واحدة منهما كناية عن شيء، ومنعهما عن تباينهما في الغرض الاستفهامي تراضعهما في المعنى الكنائي»، وفي إحكام العقد الورقة ١٧٥ظ «وكنى بالتراضع عن التضارع».

(٥) بعدها في ن: لحكمه خلق.

(٦) مراده هو قوله تعالى: ﴿ومن شر حاسد إذا حسد﴾ الفلق/ ٥.

(٧) في فرائد الدر، ٣٧ظ «فإن اعترض من لم يسلم لله الحكم في خلقه وأنه تعالى يخلق من عباده من يأتي بشيء لم يسبق إليه، ويبدي معنىً مناسباً يتوجه التعويل عليه، ويقول: كيف يسبق لاحق من الخلف إلى معنى لم يدركه سابق من السلف، ولو كان ما ذكره اللاحق صحيحاً لذكره السابقون ولم يغفلوه، والقائل بهذه المقالة غير سالم من الحسد المستعاذ منه في سورة الفلق أجيب عليه...».

(٨) في ب: إذا.

(أ) في م: انتهت الحاشية هنا.

أَنْ تَنْظُرَ في الحقائقِ إلى ما قالَ لا مَنْ[1]، وليسَ التقدُّمُ في الأَعصَارِ بمعيارٍ لأُولي الأَبصارِ.

وقد وصلنا، بالخلوصِ إلى هذا البحثِ اللطيفِ، إلى ما أَردنا من حسنِ خاتمةِ العقدِ الوسيمِ، وحصَّلنا به إلى ما وعدنا من الوفاءِ[2]، ببيانِ معظمِ أحكامِ الظَّرْفِ والتقسيمِ، سائلينَ ذا الجلالِ من فضلهِ، أَنْ يَجْعَلَنَا من المجلِّينَ[3] في الخضوعِ لجلالهِ، المصلِّينَ على واسطةِ عقْدِ النبوةِ، خاتَمِ الرسالةِ وآلهِ[4]. وكانَ الفَراغُ من تكميلهِ ونَقْلهِ إلى البياضِ وتحصيلهِ[5] في السُّدسِ الأَوَّلِ من النصف الثاني من اليومِ الرابع عشر منَ الشهر الخامس من شهور سنة خمسٍ وثلاثينَ ومائةٍ وألفٍ[6]، خُتِمَتْ بخيرٍ[7].

وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وسلم[8]

---

(١) أي نظرت في القول ولم تنظر إلى قائله من فرائد الدر، ٣٧ظ.

(٢) في أ: الوفي.

(٣) في فرائد الدر، ٣٨ظ «وخص المجلّي بالذكر لأنه السابق في خيل الحلبة ولذا قال: المصلين على واسطة عقد النبوة لأن المصلي تابع للمجلي».

(٤) بعدها في ب: صلى الله وسلم على محمد وعلى أطهار آله، نقلت هذه النسخة المباركة من خط شيخي سيدي القاضي العلامة عرين الإسلام، البدر الفهامة محمد أحمد بن علي سهيل ـ حفظه الله ـ وقد كتب في آخرها ما لفظه «وقد قوبلت على نسختين صحيحتين، قوبلتا على نسخة المصنف وكذا الحواشي قوبلت فالحمد لله» وبعدها في م «قال المؤلف رحمه الله وكان الفراغ. . . الخ، ما سجلناه وأضاف الناسخ قائلاً: «انتهى النقل هنا بحمد من له الأسماء الحسنى من نسخة قال فيها وكان نسخها من خط القاضي العلامة محمد بن أحمد سهيل، رحمه الله تعالى، وكان الفراغ من تحريرها آخر نهار يوم الاثنين الموافق غرة شهر صفر الخير سنة ١٣٥١ بقلم الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن شرف الدين غفر الله تعالى له ولهم».

(٥) في ن: وكان تحصيله ونقله إلى البياض.

(٦) بعدها في ن «نقلته من خط سيدي العلامة علي إبراهيم بن عامر في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٣ ثلاث ومائتين وألف، بمحروس صنعاء اليمن بجامع المدرسة».

(٧) قوله ختمت بخير انفردت به أ، وألفيته من المتن أيضاً في فرائد الدر لقاطن، وفي إحكام العقد للكوكباني.

(٨) بعدها في أ «انتهى نقلاً من الأم قال فيها: قرئت على المصنف رحمه الله وكان تحرير هذا في شهر صفر الخلو(انظر معناها في الصفحة ٢٦ من هذا الكتاب) سنة ١٣٥٧ بعناية الحقير الفقير إلى الله يحيى بن محمد بن العباس وفقه الله وقد قرأنا هذا الكتاب ـ

= الجليل بمحروس «هجر» علمان جبل الأهنوم على شيخنا العلامة النحرير البدر السافر لطف محمد شاكر رحمه الله تعالى وذلك ١٣١٩هـ، أو في سنة ١٣٢٠ قبل التأريخ، بسبع وثلاثين سنة ثم صادفت الآن أم هذه النسخة في آب مع الولد العلامة جمال الدين علي محمد علي الذاري فأذكرتني ما كنت نسيته وأمرت من ينقلها لي فإذا (كذا في الأصل) قد غاب عن إدراكي أكثرها ولقد كنت أحفظ كثيراً منها على ظهر قلب في عنفوان الشباب وغرة الأيام وصارت الآن كأنها أحلام المنام بل صار الذهن عند نكت الظرف (كلمتان غير واضحتين في الأصل) لا يفرق بين متى ولا كم ولا كيف سواء اقترن المحرم بالشهر أم عري عنه في متى وكم وسواء (بعدها كلمة غير واضحة) من البدر ابن مالك تصديقه سعيد أبي الحسن في النفي عن كيف ظرفية المكان والزمن أم لا، فالله بالجميع أعلم. وحرر بتاريخ ليلة ٢٣ صفر الخلو سنة ١٣٥٧.

الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
٣ ـ فهرس الأمثال والأقوال والنماذج النحوية
٤ ـ فهرس الأشعار
٥ ـ فهرس الأعلام
٦ ـ فهرس الجماعات والقبائل
٧ ـ فهرس الكتب
٨ ـ فهرس الأمكنة
٩ ـ فهرس المصادر والمراجع
١٠ ـ فهرس الموضوعات

١

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الواقعة		
ـ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ	٨٨	٦٦
سورة المرسلات		
ـ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ	٣٥	٧٨
سورة الطلاق		
ـ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ	١	٥٢

٢

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

٣

فهرس الأمثال والأقوال والنماذج النحوية

٤

فهرس الأشعار

(١) الرمز (م) للبيت المختلف حول قائله، والرمز (ل) للمجهول

٥

فهرس الأعلام

٦

فهرس الجماعات والقبائل

٧

فهرس الكتب الواردة في الكتاب

٨

فهرس الأمكنة

٩

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ، للإمام النووي، ومعه شرح مختصر لابن علان مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ الطبعة الرابعة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م.

٢ ـ الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، جـ٢. تحقيق غازي طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق ١٩٨٥م.

٣ ـ الأعلام، للزركلي، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين ١٩٨٠.

٤ ـ أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، نشر مكتبة الخانجي ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٥ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، لبنان.

٦ ـ الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق د. الفتلي، ط١ مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥.

٧ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي، تصحيح علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت لبنان (مصورة عن مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر).

٨ ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٩ ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م.

١٠ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر.

١١ ـ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب تحقيق د. العليلي، مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٢م.

١٢ ـ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، نشر مطابع النصر الحديثة الرياض.
١٣ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع تحقيق د. عياد الثبيتي دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.
١٤ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م، دار الفكر.
١٥ ـ البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.
١٦ ـ تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ.
١٧ ـ تاريخ العلماء النحويين، للتنوخي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
١٨ ـ التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث عشر، جمع وتصنيف الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
١٩ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة، مصر ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
٢٠ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى ـ الطبعة الأولى ـ مطابع الفرزدق ـ الرياض ـ ١٤١٩هـ = ١٩٨٨م.
٢١ ـ الجامع الصغير في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور أحمد محمود الهرميل، نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
٢٢ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، نسخة مصورة بدون تاريخ.
٢٣ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب نشر مكتبة المشهد الحسيني.
٢٤ ـ حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول للتفتازاني ـ الطبعة الثانية ـ دار الخلافة ـ ١٣١٠هـ.
٢٥ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد (المقاصد النحوية) للعيني (ضمن مجلد واحد)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٦ ـ حاشية الشمني وبهامشها شرح الدماميني على مغني اللبيب، المطبعة البهية بمصر.
٢٧ ـ حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح مع شرح التصريح للأزهري (ضمن مجلد واحد)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٨ ـ حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى (مجيب الندا) (ضمن مجلد واحد) ط٢، عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.
٢٩ ـ «حيث» لغاتها وتراكيبها النحوية، للدكتور رياض الخوام، المكتبة المكية، مكة المكرمة ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
٣٠ ـ خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب جـ١، جـ٦، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
٣١ ـ الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
٣٢ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، دار صادر، بيروت.
٣٣ ـ درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي المكناسي، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.
٢٤ ـ ديوان جميل، تحقيق حسين نصار، دار مصر، ١٣٨٢هـ.
٣٥ ـ ديوان كثير عزة، بعناية هنري بيرس، الجزائر ١٩٢٨م.
٣٦ ـ ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، نشر المكتب الإسلامي بدمشق، ١٣٨٤هـ.
٣٧ ـ ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.
٣٨ ـ روح المعاني، للآلوسي، دار الفكر ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
٣٩ ـ الروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن ومصنفاتهم في كل فن، بقلم عبد الملك بن أحمد حميد الدين، ط١، ١٤١٥هـ، دار الحارثي للطباعة والنشر.
٤٠ ـ سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار إحياء السنة النبوية (نسخة مصورة لدار الفكر).
٤١ ـ سنن الترمذي (الجامع الصحيح) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤٢ ـ سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي مع حاشية الإمام السندي، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ = ١٩٣٠م، نسخة مصورة لدار الفكر، بيروت، لبنان.
٤٣ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، المكتبة التجارية للطباعة والنشر، لبنان.
٤٤ ـ شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (انظر حاشية الصبان).
٤٥ ـ شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
٤٦ ـ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون مكتبة هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
٤٧ ـ شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (انظر حاشية الشيخ ياسين).
٤٨ ـ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
٤٩ ـ شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
٥٠ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
٥١ ـ شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، للفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٤٢هـ.
٥٢ ـ شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف محيي الدين الكافيجي، تحقيق. د. فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية ١٩٩٣م.
٥٣ ـ شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٥٤ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق. د. عبد المنعم هريدي، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
٥٥ ـ شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي، تحقيق متولي رمضان الدميري، ودار التضامن، القاهرة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٥٦ ـ شرح المعلقات السبع، للزوزني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٥٧ ـ شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٥٨ ـ شروح التلخيص، طبعة البابي الحلبي، ١٣٤٢هـ.
٥٩ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق د. عبد الله الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
٦٠ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان٦١,ـ الفتوحات الإلهية، للعجيلي الشهير بالحمَّل المكتبة التجارية، مطبعة الاستقامة، مصر.
٦١ ـ الفتوحات الإلهية للعجيلي الشهير بالجمّل، المكتبة التجارية، مطبعة الاستقامة، مصر.
٦٢ ـ الفوائد الضيائية، لملاجامي، طبعة مصورة لمكتبة المثنى، بغداد، عن طبعة معارف سنة ١٣١٢هـ.
٦٣ ـ القاموس المحيط: للفيروزآبادي، ط٢، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.
٦٤ ـ الكافية في النحو (ضمن مجموع مهمات المتون) ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
٦٥ ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جـ١/ ١٩٧٧م، جـ٢/ ١٩٧٩م، جـ٣/ ١٩٧٣م، جـ٤/ ١٩٧٥م.
٦٦ ـ كتاب الأمثال لأبي عبيد، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
٦٧ ـ كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، مكتبة المتنبي، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
٦٨ ـ الكشاف، للزمخشري، جـ١، ط١، المطبعة الشرفية، جـ٢ ـ ٣، ضبط مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية بمصر، ط٢، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٣م.
٦٩ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار الفكر، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٧٠ ـ لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير وزملائه، دار المعارف بمصر.
٧١ ـ اللمع في العربية لابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٧٢ ـ مجموع بلدان اليمن وقبائلها، جمع القاضي محمد بن أحمد الحجري اليماني، تحقيق إسماعيل بن علي الأكوع، دار الحكمة اليمانية، ط٢، ١٤١٦هـ ظ ١٩٩٦م.
٧٣ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للأصفهاني محمد بن أبي بكر ـ تحقيق عبد الكريم العزباوي ـ منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
٧٤ ـ مجيب الندا (انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي).
٧٥ ـ المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٤م.
٧٦ ـ المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، دار الطباعة بالقسطنطينية، ١٢٨٦هـ.
٧٧ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
٧٨ ـ المستقصى في أمثال العرب للزمخشري: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
٧٩ ـ مشكل إعراب القرآن، لمكي، تحقيق ياسين السواسي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٨٠ ـ مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، تأليف عبد الله محمد الحبشي، إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
٨١ ـ المصباح المنير، للفيومي، توزيع دار الباز بمكة المكرمة.
٨٢ ـ المطول، للتفتازاني، طبعة ١٣٣٠ مصورة لدار المكتبة الأزهرية للتراث.
٨٣ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون، مكتبة البابي الحلبي وشركاه بمصر.

٨٤ ـ معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط١، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
٨٥ ـ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٦ ـ معجم المطبوعات العربية، ليوسف سركيس مكتبة سركيس بمصر، ١٣٤٩هـ = ١٩٣١م.
٨٧ ـ مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك وزميليه، ط٥، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م.
٨٨ ـ مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده، مراجعة كامل كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة.
٨٩ ـ المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.
٩٠ ـ المفصل للزمخشري، ط٢، دار الجيل، بيروت لبنان.
٩١ ـ المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق. د. كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.
٩٢ ـ المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة عالم الكتب، بيروت.
٩٣ ـ المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ط١، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
٩٤ ـ النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
٩٥ ـ نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها للدكتور هادي عطية الهلالي، مطبعة جامعة البصرة، نشر دار آفاق عربية، بغداد ١٩٨٤م.
٩٦ ـ نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف تأليف محمد بن محمد زبارة، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار الآداب، بيروت ١٤٠٥هـ.
٩٧ ـ نيل الوطر في تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر لمحمد بن محمد زبارة الصنعاني، إعداد مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار العودة، بيروت.

٩٨ ـ هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، للبغدادي إسماعيل باشا/ اسطنبول ١٩٥١م، تصوير مكتبة المثنى ببغداد.

٩٩ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، للسيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٠٠ ـ وفيات الأعيان وأبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس دار الثقافة بيروت لبنان.

المخطوطات والرسائل الجامعية

١ ـ إحكام العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكلٍّ من التقسيم، للعلامة عبد القادر الكوكباني، مصورة من جامع الغربية، رقم ٤٧ مجاميع.

٢ ـ تعليق الفرائد، شرح تسهيل الفوائد، للدماميني الجزء الأول، تحت رقم ٢٤ (مركز البحث العلمي مصورة عن المكتبة الأزهرية برقم ١٦٩٧).

٣ ـ تعليق الفرائد، تحقيق محمد السعيد عبد الله عامر، كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر، الجزء الثاني، رسالة دكتوراه ـ مصورة منها في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى تحت رقم ٢٩٦.

٤ ـ شرح ابن الحاجب على كافيته، تحقيق ودراسة جمال محمد مخيمر، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، تحت رقم ٢٤٧٥،

٥ ـ طبقات الزيدية لإبراهيم بن القاسم، مصورة عن نسخة من مكتبة الإمام يحيى باليمن، لدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩٠٩٩.

٦ ـ فرائد الدر النظيم شرح العقد الوسيم لأحمد بن قاطن، مصورة من الجامع الكبير، تحت رقم ٤/ ١٣٤٧.

10

فهرس الموضوعات

المقصد الأول في الحكم العام

المقصد الثاني

في الانقسام

الفهارس العامة

تمَّ الكتاب ونسأل الله حسن الختام